



جامعة آكلي محمد أولحاج – البويرة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

University AKLI MOHAND OULHADJ of BOUIRA

Faculty of Economics, Business and Management Sciences



Journal Published by Faculty of Economics, Business and Management Sciences

University AKLI MOHAND OULHADJ of BOUIRA

مجلة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة آكلي محمد أولحاج – البويرة

مجلة الإدارة وريادة الأعمال

مجلة الإدارة وريادة الأعمال

مجلة علمية دولية محكمة في العلوم الإدارية وريادة الأعمال

Journal of Management and Entrepreneurship

المجلد 03/العدد: 01 - جوان 2023

03rd VOL/N° : 01 – Juin 2023

ISSN : 2773-4110

رقم الإيداع القانوني: جوان 2023

Legal deposit : Juin- 2023

ISSN : 2773-4110



جامعة أكلي محمد أولحاج – البويرة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



Journal of Management and Entrepreneurship

A specialized international scientific journal.

Journal Published by University AKLI MOHAND
OULHADJ of BOUIRA, ALGERIA.
Faculty of Economics, Business
and Management Sciences.

مجلة الإدارة وريادة الأعمال

مجلة علمية دولية محكمة ومتخصصة.

تصدر عن جامعة أكلي محمد أولحاج-البويرة، الجزائر.
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

Number: 01.

العدد: 01.

June 2023.

جوان 2023.

03rd VOL.

المجلد الثالث.

Honorary president :

Pr. AMAR HAIYAHEM

الرئيس الشرفي :

أ.د. عمار حياهم

General Director :

Pr. ALI HABICHE

المدير العام :

أ.د. علي حبيش

Publishing director :

Dr. BASSIRI MAHFOUD

مسؤول النشر :

د. محفوظ بصيري

Editor-in-Chief :

Pr. CHELLALI ABDELKADER

رئيس التحرير :

أ.د. عبد القادر شلالي

Editorial team members :

أعضاء هيئة التحرير :

د. معتز سلمان عبد الرزاق – العراق

أ.د. عبد القادر شلالي – الجزائر

أ.د. نشأت إدوارد ناشد جرجس – مصر

أ.د. سمير بجاوي – الجزائر

د. أحمد حسين خلف الدخيل – العراق

أ.د. حميد قروي – الجزائر

د. الهام العبيدي – السودان

أ.د. ميلود وعيل – الجزائر

د. شجاع عادل فاضل – العراق

د. محفوظ بصيري – الجزائر

د. أيمن الشربيني – السعودية

د. أحمد طيباوي – الجزائر

د. حبيب البدوي – لبنان

د. توفيق كرمية – الجزائر

خلية الإعلام الآلي :

د. مختار بوضياف - الجزائر أ. كرمية محمد عماد الدين - الجزائر

د. طه ياسين مرياح - الجزائر أة. رملي خديجة - الجزائر

أعضاء اللجنة العلمية:

د. زينب الجوادي - مصر	أد. عبد القادر شلالي - الجزائر
د. أمل عبد الرزاق داوود - الكويت	أد. سمير يحيى - الجزائر
د. منير فرج الكبير - ماليزيا	أد. ميلود وعيل - الجزائر
د. بتول السيد مصطفى - البحرين	أد. حميد قرومي - الجزائر
د. نشأت إدوارد ناشد جرجس - مصر	د. علي زيان محند واعمر - الجزائر
د. يسرى زكي عبد الرحمن عبود - السعودية	د. توفيق كرمية - الجزائر
د. المهدي إبراهيم - ليبيا	د. امحمد جلال - الجزائر
د. محمد عبد الفتاح الزهري - مصر	د. عائشة شرفاوي - الجزائر
د. ليلى رمضان عبد الله جويبر - ليبيا	د. نبيلة مرماط - الجزائر
د. معتز سلمان عبد الرزاق - العراق	د. كلثوم وهابي - الجزائر
د. أحمد حسين خلف الدخيل - العراق	د. راضية بغداد - الجزائر
د. الهام العبيدي - السودان	د. محمد بن نعمان - الجزائر
د. شيماء عادل فاضل - العراق	د. كلثوم البز - الجزائر
د. أيمن الشربيني - السعودية	د. نوال صبايحي - الجزائر
د. عيسى مصباح - سلطنة عمان	د. محمد زواغي - الجزائر
	د. خديجة حمادي - الجزائر
	د. رابع بلقاسم - الجزائر
	د. محمد يحيى - الجزائر
	د. عبد الجليل طواهير - الجزائر
	د. عبد الغني بن حامد - الجزائر

التعريف بالمجلة

"مجلة الإدارة وريادة الأعمال"، دورية علمية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، تهتم بنشر الأبحاث التطبيقية والنظرية الأصيلة، ذات القيمة العلمية المضافة، ذات العلاقة بعلوم التسيير، العلوم الإدارية، إدارة الأعمال، المقاولاتية وريادة الأعمال، وكذا العلوم القانونية ذات الصلة، والتي لم تقدم للنشر سابقا بأي شكل كان، والمعالجة بأسلوب علمي موثق المتعارف عليه، وهي تهتم بنشر الأبحاث للأكاديميين من مختلف التخصصات بما فيها المراكز البحثية ومراكز الدراسات المتخصصة أو الأكاديمية، الجهات الرسمية الحكومية أو المؤسسات الاقتصادية.

- ❖ تنشر المجلة الأبحاث والمقالات باللغات الثلاث: العربية، الإنجليزية والفرنسية، وتصدر المجلة سداسيا من خلال عدد واحد كل سداسي، يتضمن الأقسام باللغات الثلاث العربية، الإنجليزية والفرنسية.
- ❖ مجلة الإدارة وريادة الأعمال، دورية علمية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، وهي التي تقوم برسم سياستها وتوجيهها العلمي في إطار المخطط الوطني للبحث العلمي، ويتم الإشراف العلمي من طرف الهيئة العلمية للمجلة، بمعية الهيئة العلمية الاستشارية، وهيئة تحرير المجلة.
- ❖ تقوم كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، على المتابعة والإشراف الإداري للمجلة والتكفل بطبعها وتوزيعها، بالتنسيق مع رئيس تحرير المجلة في حدود الإمكانيات المتوفرة.
- ❖ جاري العمل على تصنيف المجلة ضمن عدد من قواعد المعطيات والبوابات الوطنية والدولية.
- ❖ نعمل على أن تكون المجلة معتمدة لدى عديد المؤسسات الجامعية والأكاديمية الوطنية والدولية، حيث أنها مقبولة في الترقية العلمية، وفي لجان الخبرة العلمية.
- ❖ المجلة غير تجارية ولا تفرض رسوما على قبول النشر والطبع والتحكيم.
- ❖ يحق لكل صاحب مقال منشور، الحصول شهادة النشر، وعلى نسخة إلكترونية من المجلة ونسخة ورقية مجانا في حدود الامكانيات المتاحة للطبع، علما أن إدارة المجلة لا تتحمل مصاريف التوزيع.
- ❖ المجلة موجودة على موقع الأنترنت: https://www.univ-bouira.dz/fecg/?page_id=5519
- ❖ توزع الدورية بشكل مجاني، للمؤسسات الجامعية والمكتبة الوطنية ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني وغيره من المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث المتواجدة على التراب الوطني. ويسمح لغيرها من الكيانات المتواجدة داخل أو خارج الوطن بتحميل النسخ الرقمية من موقع المجلة على الأنترنت.
- ❖ يمكن للمجلة أن تصدر أعدادا خاصة، حسب طبيعة الظرف، والمتطلبات البحثية، وذلك في حدود إمكانيات التحكيم، كما تنشر أعداد خاصة بأبحاث المؤتمرات.
- ❖ القائمين على المجلة في عمل دائم ودؤوب لتعريفها على قواعد البيانات العالمية.

شروط ومعايير النشر في المجلة

تهتم "مجلة الإدارة وريادة الأعمال"، بالأبحاث والدراسات العلمية غير المنشورة من قبل في تخصص علوم التسيير، العلوم الإدارية، إدارة الأعمال، المقاولاتية وريادة الأعمال وكذا العلوم القانونية ذات الصلة، وفقا لقواعد النشر الآتية:

لغة النشر :

- ❖ تنشر المجلة البحوث باللغة العربية والفرنسية والانجليزية.
- ❖ شروط النشر: يشترط في البحوث المقدمة استيفائها للشروط الآتية:
- ❖ يراعى في المقال الأصالة العلمية، الدقة، المنهجية العلمية، والخلو من الأخطاء العلمية والنحوية، وأن تكون مصحوبة بتعهد وإقرار كتابي بعدم النشر في جهات أخرى.
- ❖ ألا تنشر في مكان آخر إلا بموافقة المجلة.
- ❖ قواعد تسليم الورقة المقدمة للنشر :
- ❖ يرفق البحث بملخص لا يتجاوز نصف صفحة باللغة التي كتب بها المقال وملخص آخر بلغة غير التي كتب بها المقال.
- ❖ تكتب المادة العلمية وفق برنامج Microsoft Word وبخط Traditional Arabic مقياس 16، للغة العربية، أما المقالات بالفرنسية أو الإنجليزية، فتكون بخط Times New Roman مقياس 14، مع خط Arial مقياس 10 للجداول.
- ❖ لا يتعدى عدد صفحات المقال 22 صفحة وألا يقل عن 15 صفحة بما فيها الهوامش والمراجع، كما أن الإحالات والمراجع تكون في نهاية البحث.
- ❖ مع الهوامش التالية 2 سم على كل الجهات الأربع مقاس A4.
- ❖ يرفق البحث بسيرة ذاتية عن صاحبه، كما أنه يقبل على الأكثر باحثين في المقالة الواحدة فقط.
- ❖ في حال وجود آيات من القرآن الكريم، تكتب ببرنامج Al-Quran الذي يتم تثبيته على الوورد، ويدرج الآيات تلقائيا.
- ❖ التحكم :
- ❖ تخضع كل الأوراق والبحوث العلمية المقدمة للنشر للتحكيم، ويتم اعتمادها بشكل نهائي بعد إجراء كافة التعديلات التي يوصي بها المحكمون.
- ❖ يتحمل المؤلف/المؤلفون وحدهم المسؤولية عن محتويات أوراقهم وبحوثهم المنشورة، وتكون الأفكار الواردة فيها معبرة عن آرائهم، ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية عنها.
- ❖ البريد الإلكتروني: ترسل المداخلات على بريد الإلكتروني للمجلة:

revue.sgest@gmail.com

❖ المجلة مدرجة على موقع الأنترنت:

https://www.univ-bouira.dz/fecg/?page_id=5519

تنشر مجلة "مجلة الإدارة وريادة الأعمال" المقالات العلمية الأصيلة والمحكمة، بهدف توفير جودة عالية لقراءها من خلال الالتزام بمبادئ مدونة أخلاقيات النشر.

تصنف المدونة الأخلاقية ضمن لجنة أخلاقيات النشر، وهي الأساس المرشد للمؤلفين والباحثين والأطراف الأخرى المؤثرة في نشر المقالات بالمجلة، بحيث تسعى المجلة لوضع معايير موحدة للسلوك؛ وتسهر المجلة على أن يقبل الجميع بقوانين المدونة الأخلاقية اتفاقاً، وبذلك فهي ملتزمة تماماً بالحرص على تطبيقها في ظل القبول بالمسؤولية، والوفاء بالواجبات والمسؤوليات المسندة لكل طرف:

1. مسؤولية الناشر:

- **قرار النشر:** ينبغي مراعاة حقوق الطبع وحقوق الاقتباس من الأعمال العلمية السابقة، بغرض حفظ حقوق الآخرين عند نشر المقالات بالمجلة، ويعتبر رئيس التحرير مسؤولاً عن قرار النشر والطبع، ويستند في ذلك إلى سياسة المجلة والتقييد بالمتطلبات القانونية للنشر، خاصة فيما يتعلق بالتشهير أو القذف أو انتهاك حقوق النشر والطبع أو القرصنة، كما يمكن لرئيس التحرير استشارة أعضاء هيئة التحرير أو المراجعين في اتخاذ القرار.
- **النزاهة:** يتطلب من رئيس التحرير ضمان تقييم محتوى كل مقال مقدم للنشر، بغض النظر عن الجنس، الأصل، الاعتقاد الديني، المواطنة أو الانتماء السياسي للمؤلف.
- **السرية:** يجب أن تكون المعلومات الخاصة بمؤلفي المقالات سرية للغاية، وأن يحافظ عليها من قبل كل الأشخاص الذين يمكنهم الاطلاع عليها، مثل رئيس التحرير، أعضاء هيئة التحرير، أو أي عضو له علاقة بالتحرير والنشر وباقي الأطراف الأخرى المؤتمنة حسب ما تتطلب عملية التحكيم.
- **الموافقة الصريحة:** لا يمكن استخدام أو الاستفادة من نتائج أبحاث الآخرين المتعلقة بالمقالات غير القابلة للنشر بدون تصريح أو إذن خطي من مؤلفها.

2. مسؤولية المحكم:

- **المساهمة في قرار النشر:** يساعد المراجع، رئيس التحرير وهيئة التحرير في اتخاذ قرار النشر مع مساعدة المؤلف في تحسين المقال وتصويبه عند الضرورة.
- **سرعة الخدمة والتقييد بالآجال:** على المراجع المبادرة والسرعة في القيام بتقييم المقال الموجه إليه عبر البريد الإلكتروني في الآجال المحددة، وبعد الاطلاع الأولي على المقال ووجد أن موضوع المقال خارج عن نطاق تخصصه، يتم إرسال رسالة فورية برفض تحكيم المقال.
- **السرية:** يجب أن تكون كل معلومات المقال سرية بالنسبة للمراجع، وأن يسعى للمحافظة على سريتها، ولا يمكن الإفصاح عليها أو مناقشة محتواها مع أي طرف، باستثناء المرخص لهم من طرف رئيس التحرير.
- **الموضوعية:** على المراجع إثبات مراجعته وتقييم الأبحاث الموجهة إليه بالحجج والأدلة الموضوعية، وأن يتجنب التحكيم على أساس بيان وجهة نظره الشخصية، الذوق الشخصي، العنصري، المذهبي وغيره.
- **تحديد المصادر:** على المراجع محاولة تحديد المصادر المتعلقة بالموضوع (المقال)، والتي لم يدرجها المؤلف في قائمة الهوامش، وأي نص أو فقرة مأخوذة من أعمال أخرى منشورة سابقاً يجب وضعها في قائمة الهوامش بشكل صحيح، وعلى المراجع إبلاغ رئيس التحرير بأي أعمال متماثلة أو متشابهة مع العمل قيد التحكيم.
- **تعارض المصالح:** على المراجع عدم تحكيم المقالات لأهداف شخصية، أي لا يجب عليه قبول تحكيم المقالات التي عن طريقها يمكن أن تكون هناك مصالح للأشخاص، أو المؤسسات، أو يلاحظ فيها علاقات شخصية.

3. مسؤولية المؤلف:

- **معايير الإعداد:** على المؤلف تقديم بحث أصيل وعرضه بموضوعية، بشكل علمي متناسق يطابق مواصفات المقالات المحكمة سواء من حيث اللغة، أو الشكل، أو المضمون، وذلك وفق معايير وسياسة النشر في المجلة، وتبيان المعطيات بشكل صحيح، وذلك عن طريق: الإحالة الكاملة، ومراعاة حقوق الآخرين في المقال، وتجنب إظهار المواضيع الحساسة وغير الأخلاقية، الذوقية، الشخصية، العرقية، المذهبية، المعلومات المزيفة وغير الصحيحة، وترجمة أعمال الآخرين بدون ذكر مصدر الاقتباس في المقال.
- **الأصالة والقرصنة:** على المؤلف إثبات أصالة عمله، وأي اقتباس، أو استعمال فقرات، أو كلمات الآخرين يجب تهميشه بطريقة مناسبة وصحيحة، و" **مجلة الإدارة وريادة الأعمال** " تحتفظ بحق استخدام برامج اكتشاف القرصنة للأعمال المقدمة للنشر.
- **إعادة النشر:** لا يمكن للمؤلف تقديم العمل نفسه (المقال) لأكثر من مجلة أو مؤتمر، وفعل ذلك يعتبر سلوك غير أخلاقي وغير مقبول.
- **الوصول للمعطيات والاحتفاظ بها:** على المؤلف الاحتفاظ بالبيانات الخاصة التي استخدمها في مقاله، وتقديمها عند الطلب من قبل هيئة التحرير أو المراجع.
- **الإفصاح:** على المؤلف الإفصاح عن أي تضارب للمصالح، مالي أو غيره، والذي قد يؤثر على نتائج البحث وتفسيرها، ويجب الإفصاح عن مصدر كل دعم مالي لمشروع مقاله.
- **مؤلفي المقال:** ينبغي حصر (عدد) مؤلفي المقال في أولئك المساهمين فقط بشكل كبير وواضح سواء من حيث التصميم، التنفيذ، والتفسير، مع ضرورة تحديد المؤلف المسؤول عن المقال، وهو الذي يؤدي دورا كبيرا في إعداد المقال والتخطيط له، أما بقية المؤلفين يذكرون أيضا في المقال على أنهم مساهمون فيه فعلا، ويجب أن يتأكد المؤلف الأصلي للمقال من وجود الأسماء والمعلومات الخاصة بجميع المؤلفين، وعدم إدراج أسماء أخرى لغير المؤلفين للمقال، كما يجب أن يطلع المؤلفون بأجمعهم على المقال جيدا، وأن يتفقوا صراحة على ما ورد في محتواه، ونشره بذلك الشكل المطلوب، في قالب المجلة الذي يتم تحميله من موقع المجلة.
- **الإحالات والمراجع:** يلتزم صاحب المقال بذكر الإحالات بشكل مناسب، ويجب أن تشمل الإحالة ذكر كل الكتب، المنشورات، المواقع الإلكترونية وسائر أبحاث الأشخاص في قائمة الإحالات والمراجع المقتبس منها، أو المشار إليها في نص المقال.
- **الإبلاغ عن الأخطاء:** على المؤلف إذا تنبه واكتشف وجود خطأ جوهري، وعدم الدقة في جزئيات مقاله في أي زمن، عليه أن يشعر رئيس تحرير المجلة، ويتعاون لتصحيح ذلك الخطأ.

ثانيا: تقديم المقالات للنشر

- ندعو المؤلفين الراغبين في نشر مقالاتهم في المجلة إلى الاطلاع على: "تعليمات للمؤلفين" و"دليل للمؤلفين" الموجودين في صفحتنا على موقع المجلة:

https://www.univ-bouira.dz/fecg/?page_id=5519

وترسل المداخلات على بريد الالكتروني للمجلة:

revue.sgest@gmail.com

ثالثا: إمضاء تعهد

يقر فيه المؤلف/المؤلفون بأصالة العمل العلمي المقدم، ويتحمل/يتحملون فيه كامل المسؤولية العلمية والأخلاقية، وتبعتها القانونية والأخلاقية.

الفهرس

الصفحة	اسم ولقب الباحث (ان)	عنوان المقال
13	د. كرمية التوفيق جامعة البويرة	واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر
27	د. عرابي محفوظ جامعة البويرة	آليات الدعم المقاولاتي في الأوساط الجامعية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي- دار المقاولاتية نموذجاً-
46	أ.ة. ايت مجبر واكلي بديعة أ.ة. عيسات مريم جامعة سطيف 2	جودة التعليم العالي في الجزائر
59	أ.ة. غجاتي فاطمة أ. هوام جمعة جامعة عنابة	تعزيز تطبيق تقنية البلوك تشين للتدقيق المالي
77	أ.ة. ليعلاوي يسرى جامعة البويرة	مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في زيادة التهرب الضريبي
91	أ.ة. رملي خديجة د. مرمات نبيلة جامعة البويرة	دور محاسبة الموارد البشرية في تقييم الموارد البشرية
105	Pr. AIT ABDELLAH Mohand University of Bejaia	Concept d'investissement en santé

Introducing the journal

Journal of "**Management and Entrepreneurship**" is an international, refereed, periodical and scientific journal. Journal Published by *Faculty of Economics, Business and Management Sciences*. This journal is interested in publishing original theoretical and applied research, of added scientific value, related to management sciences, administrative sciences, business administration, and entrepreneurship, as well as related legal sciences, which were not previously submitted for publication in any form whatsoever, and treated in a recognized, documented scientific manner. Moreover, involve disseminating research for academics from various disciplines, including research centers, specialized centers or academic studies, official government bodies or economic institutions.

- ❖ The journal publishes research and articles in the three languages: Arabic, English and French, published semi-annually through one issue every half year, including sections in the three languages: Arabic, English and French.
- ❖ Journal of "**Management and Entrepreneurship**" is an international, refereed, periodical and scientific journal. Journal Published by *Faculty of Economics, Business and Management Sciences*, its scientific policy and orientation for the journal within the National Scheme's framework for Scientific Research, and scientific supervision is carried out by the scientific committee of the journal, with the Scientific Advisory committee, and the Journal Editing committee.
- ❖ The *Faculty of Economics, Business and Management Sciences*, undertakes the administrative follow-up and supervision of the journal and ensures its printing and distribution, in coordination with the editor-in-chief of the journal within the limits of the available capabilities.
- ❖ Work is underway to classify the journal within a number of national and international databases and portals.
- ❖ We work to ensure that the journal is accredited by many national and international university and academic institutions, in order to be accepted in scientific promotions, and in the committees of scientific experience.
- ❖ The journal is non-commercial and does not impose fees for acceptance of publication, printing and arbitration.
- ❖ Every owner of a published article has the right to obtain a certificate of publication, an electronic copy of the magazine and a paper copy for free within the limits of the possibilities available for printing, and it is also possible to download the entire issue from the electronic portal at the link (www.univ-bouira.dz), and the magazine management does not bear the costs of distribution.
- ❖ The journal is available on the following website: https://www.univ-bouira.dz/fecg/?page_id=5519
The periodical Journal is distributed free of charge to university institutions, the National Library, the Research Center in Scientific and Technical Media, and other academic institutions and research centers located on the national territory. Other entities located inside or outside the country are allowed to download digital copies from the journal's website. The journal may issue special Editions, according to the nature of the circumstance and research requirements

Terms of publication in the magazine

The Journal of "Management and Entrepreneurship" deals with previously unpublished research and scientific studies in the Management and administrative sciences, business, entrepreneurship as well as related legal sciences, in accordance with the following publishing rules:

Language of publication:

The magazine publishes research in Arabic, French and English.

- ❖ **Conditions of publication:** The submitted research shall satisfy the following conditions:
 - ❖ The article shall take into account the scientific originality, accuracy, scientific methodology, and the absence of scientific and grammatical errors, and be accompanied by a pledge and a written declaration not to be published in other places.
 - ❖ Not to be published elsewhere except with the approval of the magazine.
 - ❖ Rules for submission of paper submitted for publication:
 - ❖ The research should be accompanied by a summary not exceeding half a page in the language in which the article was written and another summary in a language other than the one in which the article was written.
 - ❖ The scientific material is written according to Microsoft word, Traditional Arabic is 16, Arabic, and French or English is in 14 new times, with Arial scale of 10 for tables.
 - ❖ The number of pages of the article does not exceed 22 pages and not less than 15 pages including margins and references, and references and references are at the end of the research.
 - ❖ With the following margins 2 cm on all four sides A4.
 - ❖ Attach the research biography of the author, and it accepts the most researchers in one article only.
 - ❖ In case of having verses from the Holy Quran, written by Al-Quran, which is installed on the Word, and the verses are automatically indeed.

Arbitration:

- ❖ All papers and scientific research submitted for publication shall be subject to arbitration and shall be finalized after making all the amendments recommended by the arbitrators.
- ❖ The author / authors alone are responsible for the contents of their published papers and research, and the ideas contained therein express their views and the journal is not responsible for them.

E-mail: The interventions are sent to the following address

revue.sgest@gmail.com

FIRSTLY : PUBLISHING ETHICS

The publication of an article in a peer reviewed journal is an essential model for our journal "Journal Of Management and Entrepreneurship ". In order to provide our readers with a journal of highest quality, we state the following principles of Publication Ethics and Malpractice Statement. Our ethic statements are based on COPE's Best Practice Guidelines for Journal Editors.

It is necessary to agree upon standards of expected ethical behaviour for all parts involved in the act of publishing: Editors, authors, and reviewers "Journal Of Management and Entrepreneurship" is fully committed to good publication practice and assumes the task of fulfilling the following duties and responsibilities.

1. DUTIES OF THE EDITOR :

- ❖ • **Publication decisions:** The Editor-in-Chief of the journal is responsible for deciding which of the articles submitted to the journal should be published. The editor may be guided by the editorial policies of the journal and constrained by such legal requirements as shall then be in force regarding libel, copyright infringement, and plagiarism. The editor may confer with the members of the Editorial Board or reviewers in making this decision.
- ❖ **Fair Review:** The Editor-in-Chief ensures that each manuscript received is evaluated on its intellectual content without regard to race, gender, religious belief, ethnic origin, citizenship, or political philosophy of the authors.
- ❖ **Confidentiality:** The Editor-in-Chief, the members of the Editorial Board and any editorial staff must not disclose any information about a submitted manuscript to anyone other than the authors of the manuscript, reviewers, potential reviewers, other editorial advisers, and the publisher, as appropriate.
- ❖ **Disclosure and conflicts of interest:** Unpublished materials disclosed in a submitted manuscript will not be used in the research of the Editor-in-Chief or that of the members of the Editorial Board without the expressed written consent of the author.

2 . DUTIES OF REVIEWERS

- ❖ **Contribution to Editorial Decisions:** Peer review assists the Editor-in-Chief and the Editorial Board in making editorial decisions, and the editorial communications with the author may assist the author in improving the paper.
- ❖ **Speed of service and respect deadline:** the initiative and speed to assess the article via email in the specified deadlines. After the initial assessed on the article, and found that the subject of the article out of its specialization is an immediate message to refuse judging the article.
- ❖ **Promptness:** A selected referee who feels unqualified to review the research reported in a manuscript or knows that its prompt review will be impossible should notify the editor and decline to review.
- ❖ **Confidentiality:** The manuscripts received for review will be treated as confidential documents. They will not be shown to or discussed with others except as authorized by the editor.
- ❖ **Standards of Objectivity:** Reviews should be conducted objectively. Personal criticism of the author is unacceptable. Referees should express their views clearly with supporting arguments.
- ❖ **Acknowledgement of Sources:** Reviewers should attempt to identify relevant published work that has not been cited by the authors. Any statement that a result or argument has been previously reported should be accompanied by the relevant citation. A reviewer should also call to the editor's attention any substantial similarity or overlap between the manuscript under consideration and any other published paper of which they have personal knowledge.
- ❖ **Disclosure and Conflict of Interest:** Privileged information or ideas obtained through peer review must be kept confidential and not used for personal advantage. Reviewers should not consider manuscripts in which they have conflicts of interest resulting from competitive,

collaborative, or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.

3. DUTIES OF AUTHORS

- ❖ • **Reporting standards:** Authors should accurately present their original research, as well as objectively discuss its significance. Manuscripts are to be edited in accordance with the submission guidelines of the review. Authors are also responsible for language editing before submitting the article. Underlying data should be represented accurately in the paper. A paper should contain sufficient detail and references to permit others to replicate the work. Fraudulent or knowingly inaccurate statements constitute unethical behaviour and are unacceptable.
- ❖ • **Originality and Plagiarism:** The authors should ensure that they have written entirely original works, and that the work and/or words of others have been appropriately cited or quoted if the authors have used "Journal Of Management and Entrepreneurship" reserves the right to use plagiarism detecting software to screen submitted papers at all times.
- ❖ • **Multiple, Redundant or Concurrent Publication:** An author should not in general publish manuscripts describing essentially the same research in more than one journal or conference. Submitting the same manuscript to more than one journal constitutes unethical publishing behaviour and is unacceptable.
- ❖ • **Data Access and Retention:** Authors should retain raw data related to their submitted paper and must provide it for editorial review upon request of the Editor-in-Chief.
- ❖ • **Disclosure and Conflicts of Interest:** All authors should disclose in their manuscript any financial or other substantive conflict of interest that might be construed to influence the results or interpretation of their manuscript. All sources of financial support for the project should be disclosed.
- ❖ • **Authorship of the Paper:** Authorship should be limited only to those who have made a significant contribution to conceiving, designing (according to the template), executing and/or interpreting the submitted study.
- ❖ • **Acknowledgement of Sources:** Proper acknowledgment of the work of others must always be given. Any work or words of other authors, contributors, or sources should be appropriately credited and referenced.
- ❖ • **Fundamental errors in published works:** When an author discovers a significant error or inaccuracy in his or her own published work, it is the author's obligation to promptly notify the journal editor or publisher and cooperate with the editor to retract or correct the paper.

SECONDLY: SIGNING AN UNDERTAKING.

In it the author (s) acknowledge the originality of the presented scientific work and bear full scientific and ethical responsibility for it and its legal and ethical consequences.

TABLE OF CONTENT

Title	Authors	Affiliation	Page
The reality of startup institutions in Algeria	Dr. Kermia Tofik	University of AKLI MOHAND OULHADJ of BOUIRA (ALGERIA).	13
Entrepreneurial support mechanisms in university environments and their role in achieving economic diversification- the entrepreneurship house as a model	Dr. Arabi Mahfoude	University of AKLI MOHAND OULHADJ of BOUIRA (ALGERIA).	27
The quality of higher education in Algeria	Pr. Aitmedjber Pr. Meriem Aissat	University of Setif2 (ALGERIA).	46
Enhancing the application of block Chain technology for Financial auditing	Pr. Fatma Ghedjati Pr. Djemaa Houam	Universite of Annaba, (ALGERIE).	59
The contribution of the informal economy to increasing tax evasion	Pr. Liallaoui Yousra	University of AKLI MOHAND OULHADJ of BOUIRA (ALGERIA).	77
The role of human resources accounting in evaluating human resources	Pr. Remli Khadidja Dr. Mermat Nabila	University of AKLI MOHAND OULHADJ of BOUIRA (ALGERIA).	91
Heath Investment Concept	Pr. AIT ABDELLAH Mohand	University of Abderrahmane Mira de Bejaia (ALGERIA).	105

واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

The reality of startup institutions in Algeria

د. كرمية توفيق¹

Dr. Kermia Tofik

جامعة ألكلي محمد أولحاج-البويرة (الجزائر).

تاريخ الاستلام: 2023/01/22؛ تاريخ القبول: 2023/03/25؛ تاريخ النشر: 2023/06/01

ملخص : هدفت هذه الدراسة بعنوان "واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر" الى محاولة التعرف على ماهية المؤسسات الناشئة و تقديم اهم المفاهيم الأساسية حولها و خصائصها والتعرف كذلك على واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر و متطلباتها و اهم التحديات التي تواجهها و كذا تم التطرق الى بعض التجارب الناجحة في مجال المؤسسات الناشئة ، وقد تم الامام بجوانب الموضوع و ذلك نظرا لأهميته البالغة على الساحة الاقتصادية حيث تم التوصل لمجموعة من النتائج والمتمثلة في الأهمية البالغة التي تبرزها المؤسسات الناشئة في العديد من مناصب الشغل للاقتصاد الوطني من خلال تنويعه وكذا اثره وأيضاً لا ننسى المسؤولية الاجتماعية لها من خلال امتصاص البطالة وتوفير فرص العمل.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، التنمية الاقتصادية، تحديات المؤسسات الناشئة بالجزائر.

Abstract:

this study, entitled " the reality of emerging enterprises in Algeria " aimed to try to identify the nature of emerging enterprises and to present the most important basic concepts around them and their characteristics, as well as to identify the reality of emerging enterprises in Algeria, their requirements and the most important challenges they face, as well as some successful experiences in the field of emerging institutions and the aspects of the subject have been familiarized with, due to its great importance in the economic arena, where a set of results has been reached, which is the great importance that emerging institutions highlight in the national economy through its diversification as well as its enrichment, many jobs.

Keywords: Start-ups, economic development, challenges for startups in Algeria.

1 المؤلف المرسل: د. كرمية توفيق البريد الإلكتروني: t.kermia@univ-bouira.dz

I- تمهيد :

من بين الاتجاهات الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية نجد المؤسسات الناشئة، التي أصبح بإمكانها الرفع من عجلة التنمية الاقتصادية من جهة وكذلك خلق العديد من فرص العمل تماشيا ومتطلبات السوق، و بالتالي الحد من البطالة وذلك لأنها تشجع الشباب على الابداع و الابتكار في العديد من المجالات هذا من خلال وضع اليات دعم و مرافقة لهم من طرف الدولة لتحقيق انجاحهم و تحقيق النمو الاقتصادي، على عكس المفهوم السابق الذي يجعل من المؤسسات العملاقة فقط هي الوسيلة الوحيدة لزيادة النمو الاقتصادي للبلاد، من هذا المنظور فان الجزائر كذلك تعسى كغيرها من الدول النامية الى تحقيق تنمية شاملة، وهذا من خلال تشجيع أصحاب المشاريع على انشاء مؤسساتهم على ان تقوم بدعمهم ماديا و مرافقتهم طوال هذه المشاريع من اجل انجاحها، من هذا المنطلق يتضح لنا التساؤل التالي: «ما واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر»

الأسئلة الفرعية: من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي المؤسسات الناشئة؟ وما أهميتها؟

- فيما تتمثل مميزات المؤسسات الناشئة؟ وكيف تتم دورة حياة المؤسسات الناشئة؟

- ما هي متطلبات انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر؟ وما هي تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الدور البارز الذي تلعبه المؤسسات الناشئة حاليا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية على غرار المؤسسات العملاقة، وكذا من خلال دعم الابداع والابتكار لدى الشباب وخلق فرص العمل ومنه القضاء على البطالة والفقر.

اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى:

- التعرف على خصائص المؤسسات الناشئة وميزاتها.

- التعرف على دورة حياة المؤسسات الناشئة.

- عرض واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر.

- التعرف على بعض النماذج الناجحة في المؤسسات الناشئة.

تقسيم الدراسة: لعرض جوانب الموضوع قمنا بتقسيم دراستنا الى:

- المحور الأول: الإطار النظري للمؤسسات الناشئة.

- المحور الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

-المحور الثالث: نماذج لشركات ناشئة ناجحة.

منهج الدراسة: من اجل الإجابة على الإشكالية محل الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف ماهية المؤسسات الناشئة وكذا وصف واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر اهم التحديات التي تواجهها.

1.I- الإطار النظري للمؤسسات الناشئة:

في ظل التغيرات الحاصلة وتسارع وتيرة التطور والنمو في كل المجالات، أصبحت المؤسسات الناشئة ضرورة لا بد منها لأنها تساهم بشكل كبير في استراتيجية التنمية المحلية وتطوير وإنعاش الاقتصاد الوطني.

1- مفهوم المؤسسات الناشئة:

تعرف المؤسسة الناشئة **Start-up** اصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي على أنها مشروع صغير بدا للتو وكلمة **Start-up** تتكون من جزأين "Start" وهو ما يشير الى فكرة الانطلاق و "Up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي. بدأ استخدام المصطلح **Start up** بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات راس المال المخاطر ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك، وفي أيامنا الحالية يعرفه القاموس الفرنسي على أنها المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيات الحديثة بينما عرفها **Paul Graham** في مقاله المشهور حول النمو **Growth** على أنها شركة صممت لتنمو بسرعة، و كونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها، كما انه ليس من الضروري ان تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا، او ان تمول من قبل مخاطر او مغامر او ان يكون لها نوع من خطط الخرج حيث الامر الوحيد الذي يهم هو النمو واي شيء اخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو و حسب **Paul Graham** فان النمو الجيد يكون بين 5 و 7 بالمائة أسبوعيا و احيانا بشكل استثنائي 10 بالمائة.

يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد او خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة، او قطاع او مجال نشاطها، كما انها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها. (بدوالي، 2021، الصفحات 79-80)

يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسات حديثة النشأة تبتكر منتجا جديدا (خدمة) جديدة كلياً او في شكل صيغة فريدة لمنتج قديم، تمتلك الطموح للتوسع بالشكل الكبير، وتسعى غالبا لإيجاد نموذج ربحي يحقق الطموح خلال السنوات الأخيرة. (رمضاني وبوقرة، 2021، صفحة 279)

2- أهمية المؤسسات الناشئة:

تلعب المؤسسات الناشئة بتجسيد افكارها الاستثمارية ورؤوس أموالها الصغيرة دورا معتبرا في عملية التنمية، فهي تساهم في تحقيق الإقلاع الاقتصادي و التنوع الاقتصادي للدول التي تفتقر الى ذلك، وتمس أهمية هذه المؤسسات الجانب الاجتماعي و الاقتصادي لعملية التنمية، دون ان ننسى انه مع بروز التنمية المستدامة وتطور وظائف هذه المؤسسات برز ما يعرف بالمؤسسات الناشئة الخضراء التي تساهم في تحقيق البعد البيئي بالإضافة الى الابعاد

السابقة، وعلى العموم ففي اطار تحديد أهمية هذا النوع من المؤسسات نجد انه تعمل المؤسسات الناشئة على كل ما يلي:

-خلق فرص للعمل بشكل مباشر او غير مباشر مما يساهم في القضاء على مشكلة الفقر و مشكلة البطالة.
-أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية تهمين الموارد المحلية واحدى وسائل التكامل و الاندماج بين المناطق.

-تساهم في تمكين الفئات التي تمتلك الأفكار الاستثمارية ولا تمتلك القدرات المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار الى مشاريع واقعية.

-تساهم في تزويد السوق بمختلف المنتجات الممكنة وبالتالي تساهم في إحلال الواردات.

-تساهم في تزويد مختلف المشاريع بما تحتاج اليه في عملية الاستثمار.

-تساهم في تحسين النمو الاقتصادي من خلال القيم المضافة التي تحققها. (بايزيد، 2022، الصفحات 61-62)

3-مميزات وخصائص المؤسسات الناشئة:

-شركات حديثة العهد: تتميز الشركات الناشئة بكونها شركات شابة يافعة وامامها خياران اما التطور والتحول الى شركات ناجحة، او اغلاق أبوابها والخسارة.

-شركات امامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد: من احدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة هي إمكانية نموها السريع وتوليد ايراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل.

-شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها: يعتمد مؤسسو الشركات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم والعثور على التمويل من خلال المنصات على الانترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الاعمال.

-شركات تتطلب تكاليف منخفضة: يشمل معنى الشركة الناشئة على انها شركة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء، ومن الأمثلة على الشركات الناشئة نذكر امازون، أبل، جوجل، مايكروسوفت، (ديناوي وزرواط، 2021، الصفحات 329-328)

4-معوقات نجاح المؤسسات الناشئة:

من بين اهم المعوقات التي تعرقل نشاط هذه المؤسسات نذكر ما يلي:

د. كرمية التوفيق.

-المعوقات التنظيمية: تتعلق هذه المعوقات باللوائح والتشريعات والقوانين التي تؤثر على بيئة وتكلفة الاعمال بشكل عام بحيث تتمثل المعوقات التنظيمية والتشريعية في التعقيد في إجراءات انشاء المؤسسات الناشئة وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها.

-انعدام الخبرة لدى أصحاب الشركات الناشئة: ان تأسيس شركات ناشئة امر يحتاج لخبرات متنوعة، بالإضافة الى المستوى العلمي والتقني الكبير وهو ما يفرض على صاحب الشركة الناشئة ان يلم ببعض اساسيات الإدارة والتسويق واعداد الاستراتيجيات الى غير ذلك وهذه الخبرات ان لم تكن متوفرة لدى صاحب الشركة سيضطر الى ان يشترئها من خلال قبول تمويل من مستثمر لديه الخبرة في ذلك وبالتالي فان نقص الخبرة لدى أصحاب الشركات الناشئة يعد من بين اهم المعوقات التي تؤول بهذه الى الفشل والزوال.

-مشكلة التمويل: يعتبر التمويل عنصرا رئيسيا بالنسبة لأي شركة ناشئة، سواء كان ذلك في المراحل المبكرة للشركة من اجل توفير الحد الأدنى من مقومات البقاء، او عند رغبة الشركة في توسيع نطاق اعمالها في مراحل متقدمة، وبالرغم من تعدد مصادر تمويل الشركات الناشئة سواء كانت هذه المصادر محلية او خارجية او عن طريق الصناديق الخاصة بتمويل هذه الشركات، الا وانه يعد مشكل التمويل من اكبر العقبات التي تتعرض لها الشركات الناشئة، بحيث يعود ذلك لعدة أسباب من أهمها: انعدام الخبرة لدى أصحاب هذه الشركات قد يصعب من البحث في منظومة التمويل الممكنة و المتاحة لهذه الشركات، عدم مخاطرة المستثمرين في دعم هذه الشركات حتى يصبح للشركة الناشئة قاعدة من العملاء الفعليين انتظار بعض المستثمرين المبادرة من تمويل شركات مستثمرة كبرى لدعم الشركات الناشئة وهذا يأخذ فترة طويلة تعرقل نشاط الشركة الناشئة عدم توفر الضمانات الكافية لحصول الشركات الناشئة على القروض.

-صعوبات التسويق: ان انخفاض الإمكانيات المادية للمؤسسات الناشئة يؤدي الى ضعف كفاءتها التسويقية، إضافة الى عدم خبرتها في المجال التسويقي التي تحد من استهدافها للأسواق التي تشهد منافسة قوية في الوقت الحالي. (بايزيد، 2022، صفحة 62)

5--دورة حياة المؤسسات الناشئة:

-المرحلة الأولى: وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما او مجموعة من الافراد بطرح نموذج اولي لفكرة إبداعية او جديدة او حتى مجنونة، وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك واذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على ارض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل، والبحث عن ممولها وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

-المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق، في هذه المرحلة يتم اطلاق الجيل الأول من المنتج او الخدمة، حيث تكون غير معروفة وربما اصعب شيء ممكن ان يواجهه المقاول في هاته المرحلة هو ان تجد من يتبنى الفكرة على ارض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الاعمال في هذه المرحلة الى ما يعرف ب **FFF (Freinds ,Family,Fools)**، فغالبا ما يكون الأصدقاء و العائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ اليهم المقاول للحصول على التمويل، او يمكن الحصول على تمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمقامرة بأموالهم اذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية، في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة الى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الاعلام بالدعاية للمنتج.

-المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هذه المرحلة يمكن ان يتوسع النشاط الى خارج مبتكره الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد المعارضين للمنتج ويبدأ الفشل، او ظهور عوائق أخرى ممكن ان تدفع المنحنى نحو التراجع.

-المرحلة الرابعة: الانزلاق في الوادي، وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين(راس المال المغامر) بتمويل المشروع الا انه يستمر في التراجع حتى يصل الى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن او وادي الموت، وهو ما يؤدي الى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وان معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

-المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر، يستمر رائد الاعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه واطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم اطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره وتسويقه على نطاق أوسع.

-المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع، في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر وبأخذ المنحنى بالارتفاع، حيث يحتمل ان 20 الى 30% من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة. (مجموعة من الباحثين، الصفحات 16-17)

2.I- واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر:

حظي موضوع المؤسسات الناشئة في الجزائر بالاهتمام الكبير في السنوات الأخيرة، بحيث شهدت نموا معتبرا في عدد المؤسسات الناشئة في نهاية سنة 2016 وصلت الى 16202 مؤسسة، رغم ذلك فقد واجهت هذه المؤسسات العديد من الصعوبات ومشاكل عدم قدرتها على مواكبة متطلبات وتغيرات السوق وقلة الخبرة في تسيير فترة الانطلاق وفق استراتيجية محددة، وعليه سيتم التطرق لكل من متطلبات المؤسسات الناشئة في الجزائر، أسباب فشلها، واهم التحديات التي تواجه نموها، وأخيرا طرق واستراتيجيات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر. (رمضاني وبوقرة، 2021، صفحة 284)

1- شروط منح علامة مؤسسة ناشئة في الجزائر:

ظهرت اول محاولة لتعريف المؤسسات الناشئة في الجزائر عند صدور المرسوم التنفيذي رقم 20 - 254 المتضمن انشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة " مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر " و " حاضنة اعمال"، ففي المادة الحادية عشر من هذا المرسوم تم وضع مجموعة من الشروط التي يجب ان تتوافر عليها المؤسسة حتى تمنح علامة مؤسسة ناشئة، فهذه الأخيرة هي عبارة عن كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري والتي تستوفي الشروط التالية:

- يجب ان لا يتجاوز عمر المؤسسة 8 سنوات.
- ان يعتمد نموذج اعمالها على منتجات او خدمات ذات فكرة مبتكرة.
- الا يتجاوز رقم اعمالها السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.
- ان يكون رأسمالها مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل اشخاص طبيعيين او صناديق استثمار معتمدة او من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.
- يجب ان تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.
- يجب ان لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل. (بوعيني وكرومي، 2021، الصفحات 169-170)

2-متطلبات انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر:

- من بين اهم المتطلبات التي تجسد المؤسسات الناشئة في الجزائر ما يلي:
- تحمل الدولة كافة المخاطر في حالة فشل مشاريع المؤسسات الناشئة بعد تدقيق في وضعياتها.
- العمل على انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة لابعادها عن البيروقراطية والبنوك لان هذا يثبط عزيمه الشباب حاملي المشاريع، وعن طرق اطر قانونية جديدة ومناسبة باعتباره تكملة للقرارات الهامة المتخذة تماشيا مع الطموحات العالية لشبابنا بحيث يدخل أيضا في إطار التحديات المؤسسة على اقتصاد المعرفة لدعم الاقتصاد بمداخل جديدة خارج المحروقات.
- منح إعفاءات ضريبية جديدة لفائدة المؤسسات الناشئة، وتسهيلات للاستفادة من العقار لانشاء الحاضنات والمرسعات.
- أصحاب المؤسسات الناشئة هم الامل والركيزة الحقيقية لاقتصاد المعرفة.
- ينبغي الانفتاح على محيطهم للتكيف مع التكنولوجيات الحديثة والتخصصات الدقيقة.
- رفع تحدي التغيير والانفتاح على الأسواق الدولية، والاستغلال الأمثل للمؤسسات الناشئة والايمان بمقدرات نجاحها. (رمضاني وبوقرة، 2021، الصفحات 284-285)

3-أسباب فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر:

- إهمال دراسة الجدوى إذا كانت دراسة جدوى المشروع وعوائده المتوقعة وتكاليفه ومخاطرة مبنية على معلومات غير دقيقة وتسم بالعمومية سيجعلها في الاجل القريب مهددة بصرف الكثير من الأموال والجهد والوقت دون رقابة او مراعاة لمحدودية قدراتها.
 - عدم دراسة السوق واجراء تحليل المستهلك ان كان فعلا يحتاج الى هذا المنتج او الخدمة المنافس وموقعه في سوق الموردين، ومدى تعاونهم وتحليل البيئة العامة.
 - عدم التركيز على هدف محدد ورؤى واضحة لمستقبل المؤسسة واستراتيجيتها التي ستبناها في المراحل التالية من فترة حياتها.
 - الاعتماد على صيغ تمويل خاطئة كالقروض قصيرة الاجل او صيغ تمويل لاتصل فيها نسبة صاحب المشروع أحيانا الى 10% كما هو الحال في حالة القرض المصغر.
 - عدم وجود الحافز والحماس للممضي في المشروع في ظل تشكيل فريق عمل يسوده الصراع.
 - نقص الاستشارة المتخصصة وهيئات المرافقة والتأهيل الحكومية ومنها الخاصة.
 - العوائق اللوجستية امام الراغبين في التصدير كما يحدث للفائض من المنتجات الزراعية في الجنوب.
 - فكرة المنتج قد تكون متقدمة ولم تتميز باي إضافة او قيمة للمستهلك او عدم تطويرها بعد اطلاقها والاكتفاء بمداخيلها الأولية.
 - الهيكال التنظيمي يتسم بالركود الإبداعي ولايحدث هندسة للمورد البشري دوريا لتحسين أدائه ورفع كفاءته.
- (قواسمية وسالم، 2022، صفحة 102)

4-تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر:

- التمويل: تتفق كل الشركات الناشئة بان ابرز تحدي امامها هو الحصول على التمويل بمختلف اشكاله سواء كان تمويل بذرة للبدء بإطلاق الشركة او تمويل تسريع لزيادة النمو بمعدل اسرع لكن التمويل لا يمثل مشكلة للجميع مع انه تحدي مهم، هناك العديد من الشركات الناشئة الجزائرية التي مولت نفسها بنفسها ورفضت عروض التمويل التي وصلتها كونها لا تتفق مع رؤيتها.
- السوق الصغير: مع ان الشركات الناشئة الجزائرية عددها قليل الا ان هذا له تبرير بصغر حجم السوق العربي عموما والجزائري خصوصا، وهناك عدة عوامل تلعب دور يجعله صغيرا سواء عدد السكان، نسبة انتشار الانترنت، تسهيل الدفع الالكتروني.

د. كرمية التوفيق.

- التشريعات: الجزائر لا تحوي قوانين الشركات الخاصة بها على أي مواد تتعلق بالشركات الناشئة بل معظم قوانينها تعود لعقود مضت، لم تكن قد ظهرت عبارة الشركات الناشئة حينها، ومعاملة الشركة الناشئة مثلها مثل أي شركة محدودة المسؤولية يضيف عليها أعباء لا تتناسب مع طبيعتها.
 - فريق العمل: تعاني الشركات الناشئة التقنية تحديدا من عدم قدرتها بسرعة الحصول على موظف مناسب لإنجاز مشروع مستعجل.
 - توظيف المواهب المناسبة: حتى إذا امتلك صاحب المشروع المهارات الإدارية المطلوبة، فانه سيظل بحاجة الى إيجاد المواهب المناسبة للعمل معه لضمان صلاح شركته الناشئة.
 - مشكلة تسويق المشروع: ينبغي اختيار اتجاهات التسويق التي تناسب مشروعك، والقنوات التسويقية المناسبة، وتبدأ بإعداد خطة وميزانية للوصول للعملاء والعملاء المحتملين.
 - حدائث ومحدودية فكرة انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر.
 - تختلف الإنتاجية وعدم مطابقة المعايير الدولية مما يجعل من المنتج الجزائري عاجزا من دخول أسواق كبرى نظرا لضعف.
 - التخلف التقني وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الاعمال العالمية.
 - ضعف الانفاق الحكومي على البحث العلمي وانفصال الجامعة ومراكز البحث العلمي عن ارض الواقع.
 - ضعف المرافقة والدعم المقدم للمؤسسات الناشئة نظرا لمحدودية حاضنات الاعمال.
 - ضعف روح المقاولاتية والمخاطرة لدى الشباب الجزائري والنظرة المجتمعية الضيقة التي مازالت ترى ان العمل الثابت لدى مؤسسات الدولة اضمن من الاستثمار وتضييع الأموال في مشاريع قد تفشل بنسبة كبيرة.
 - صعوبة اعداد دراسات جدوى وذلك لارتفاع تكلفة اعداد هذه الدراسات من جهة او لعدم توافر البيانات عن المنتجات من جهة أخرى، هذا الوقت الذي أصبح فيه تقييم دراسات الجدوى المشروعات من العناصر الأساسية التي تعتمد عليها مؤسسات التمويل عند منح الائتمان.
 - ارتفاع نسبة المديونية بالمقارنة بأصول المؤسسة، تعتبر هذه النقطة في غاية الأهمية خاصة عند دراسة حاجة المشروع الصغير الحصول على تمويل اثناء التشغيل او للتوسع حيث لا توفر أصول المشروع الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد لاستمرار العملية الإنتاجية، خاصة وان البنوك تلتزم بنسبة محددة للمديونية مقارنة بحقوق الملكية. (فواسمية وسالم، 2022، الصفحات 102-103)
- 5: طرق واستراتيجيات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر:**
- انشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة.

واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

- انشاء مجلس اعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة.
- وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة.
- تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، لاسيما ولايات بشار، ورقلة، قسنطينة، وهران، تلمسان، سطيف، باتنة، قبل توسيع هذا المسعى الى كامل التراب الوطني.
- أولى رئيس الدولة الجزائرية أهمية بالغة للمؤسسات الناشئة، والشباب المبتكر، مؤكدا انه وجب الاعتناء بكافة الكفاءات الموجودة في الجزائر العميقة.
- اعفاءات جبائيه تصل الى خمس سنوات مع تمكين أصحاب المشاريع المبتكرة من انشاء مؤسساتهم بعيدا عن البيروقراطية وعن كل ما يمكن ان يعرقل عملية الابتكار.
- انشاء أرضية رقمية الهدف منها محاربة البيروقراطية لكي تتم كل الإجراءات الإدارية والتعاملات عبر الانترنت على مستوى الأرضية الرقمية التي ستكون موحدة وتسهل للشباب الجزائري كل الإجراءات دون استخراج أي وثائق او التوجه الى أي إدارة، اذ لا يوجد شروط لدخول الأرضية الرقمية وأنها مفتوحة للجميع.
- دعوة وزير المالية المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال الى دعم المؤسسات الناشئة من خلال تمويلها قصد السماح لها ببروزها وولوجها السوق الوطنية والدولية.
- اعلان مصنع الحديد والصلب بالجزائر إيمتال عن افتتاح مخبر لمساعدة وتأطير رؤساء المؤسسات الناشئة.
- اعلان الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر عن انشاء خلية للأصغاء والوساطة لفائدة حاملي المشاريع المبتكرة والشركات الناشئة بقصد الاستماع الى انشغالاتهم وتذليل كل الصعوبات التي تعترض تحقيق مشاريعهم.
- كشف المدير العام للخزينة العمومية بالجزائر العاصمة عن انشاء شركة عمومية ذات راس مال استثماري تمويلها أساسا البنوك العمومية، خلال الأيام القادمة، من اجل تمويل الشركات الناشئة الموجودة في الجزائر.
- تأكيد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة بالجزائر انه سيتم وضع على مستوى المناطق الصناعية فضاءات مصغرة لفائدة المؤسسات الناشئة والمبتكرة لإرساء وتوسيع استخدامات التكنولوجيا الرقمية لفائدة مؤسسات النسيج والجلود.
- تمويل مشاريع تخرج الطلبة خصوصا المشاريع التي لها علاقة بخطة الدولة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية كتأسيس المؤسسات الناشئة.

د. كرمية التوفيق.

- ضرورة الحرص على أهمية تحسين المؤشرات المالية للوقاية من الازمات المالية التي قد تؤدي الى اندثار المؤسسات الناشئة. (ديناوي وزرواط، المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني «التحديات واليات الدعم"، 2021، الصفحات 336-337)

I.3 : نماذج لشركات ناشئة ناجحة

1-شركة فيتشر للطرود الذكية:

هي شركة ناشئة تختص في خدمات الشحن، أسست عام 2012، حين اجتمع ثلاثي رواد الاعمال ادريس الرفاعي و عمر يغمور و جوي عجلوني على هدف واحد وهو تأسيس شركة ناشئة تعمل في مجال تسيير عمليات شحن الطرود و الطلبات عبر استخدام تطبيق يتم تحميله على الهواتف الذكية، هذه الفكرة جاءت بالأساس بسبب رصد ثغرة واضحة في أنظمة توصيل البريد حول العالم، مما جعلها منفذا ممتازا لعمل مشروع ريادي يحقق نجاحا كبيرا في المنظمة، حيث كانت فكرة المشروع تركز بشكل كامل على التبسيط لاداعي للدخول في عملية انتظار طويلة، ثم تواصل بين شركة الشحن ومندوبي التوصيل من ناحية وبين العميل من ناحية أخرى عبر الهاتف لا اتصالات لتحديد العنوان، أي ان التطبيق بين كل أدوات تسليم و ارسال الطرود وتحديد العناوين بدقة عبر الخرائط، وتوصيل الطلبات الى العملاء مباشرة بغض النظر عن أماكن وجودهم ودون الحاجة الى اجراء اتصالات هاتفية حيث تتجلى اهم هذه النجاحات فيما يلي:

- بعد عام واحد من إطلاق شركة فيتشر وبقدوم عام 2013 حصلت الشركة على اول تمويل لها بقيمة 5.1 مليون دولار.

- استطاعت الشركة بحلول عام 2015 من الحصول على استثمار كبير قيمته 11 مليون دولار من "وادي السيليكون" ومن عدة مستثمرين اهمهم "NEA" و "فينشرز موبايلى".

- في عام 2016 أطلقت الشركة خدمة "SELLR" التي تتيح للمستخدمين بيع منتجاتهم ومشغلاتهم الحرفية بسهولة عبر الانترنت.

- بقدوم عام 2017 ارتفع عدد المستثمرين في الشركة الى 13 مستثمرا، بإجمالي استثمارات قدرت بنحو 52 مليون دولار بحسب "فوربس"، مما جعلها تحتل المركز الأول في قائمة "فوربس" لأفضل 100 شركة عربية ناشئة.

- اليوم تجاوز فريق عمل الشركة على من العمال يقدر بحوالي نحو 1000 موظف، وهي الان تقوم على العمل بتوسعات كبيرة في منطقة الخليج ومصر، وتعتمد المزيد من التوسعات في أسواق الشرق الأوسط وافريقيا.

2- شركة هوليداي مي للسفر والسياحة:

هي بوابة سفر الكترونية متكاملة، شركة ناشئة تأسست على يد رائد العمال الهندي، غيث بهالا، ودوغ فيجاي براتب، ورائد العمال السعودي منصور بن ماضي، وبدأت اعمالها في منطقة الشرق الأوسط في عام 2014، حيث تستهدف دعم وسائل السفر والسياحة من وإلى دول الخليج، وعلى رأسها كل من الامارات و السعودية، ومن أكثر بوابات السفر الالكترونية نمواً في منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، وتوفر مجموعة حلول وحقائب متنوعة للسفر، خصوصاً مع انفتاح السعودية على مفاهيم سياحية أكبر تنفيذاً لرؤية 2030 التي تستهدف فتح الأبواب لمختلف أنواع السياحة والترفيه جنباً إلى جنب مع السياحة الدينية، مما يجعل المنطقة ككل على اعتاب حركة سفر وتنقل وسياحة أكبر في السنوات التالية، الأمر الذي يدعم بدوره حركة تأسيس بوابات السفر والسياحة الالكترونية.

هذا الاتجاه كان سبباً في حصول الشركة على دعم تمويلي كبير على مدار السنوات الثلاثة التي تلت تأسيسها وبدء نشاطها في منطقة الشرق الأوسط، حيث استطاعت الشركة تأمين تمويل أولي من مجموعة "الصانع القابضة" بقيمة 04 ملايين دولار في نفس سنة تأسيسها، ومن ثم توالى جولات التمويل ليصل إجمالي التمويل التي تحصلت عليه الشركة حتى الآن إلى 24 مليون دولار من أكثر من مستثمر، وعلى رأسها مجموعة "الصانع" و مؤسسة "أكسيل بارتنرز" وغيرها من مؤسسات الاستثمار والتمويل، الشركة مقرها في الامارات ولديها مكاتب في السعودية والهند وتجاوز عدد موظفيها حالياً 85 موظفاً موزعين على كافة مكاتبها.

3- شركة باي تابس للخدمات المالية الالكترونية:

شركة ناشئة تأسست في عام 2014 بواسطة رائد الاعمال السعودي عبد العزيز فهد الجوف بهدف تقديم خدمات للدفع الالكتروني عبر الانترنت بتسهيلات وسرعة كبيرة ملائمة لعمليات الدفع الرقمي المتنامية في السعودية والخليج، على خطى شركة "باي بال" العالمية للخدمات المالية الالكترونية، حيث حققت عدة نجاحات في الآونة الأخيرة أهمها:

- الشركة بدأت اعمالها بتمويل ذاتي من مؤسسها، ثم حصلت على تمويل كبير من مؤسسة "واعد" الذراع الاستثماري لشركة "أرامكو" السعودية بالاستثمار فيها، ليصل إجمالي تمويل الشركة إلى 20 مليون دولار.

- استطاعت «باي تابس» الحصول على العديد من المعاملات مع عدد من الشركات والبنوك والمؤسسات بعد استثمار أرامكو، وتمكنت من افتتاح عدد من المكاتب الإقليمية والعالمية خارج السعودية في البحرين والامارات والهند.

- حازت "باي تابس" المركز الأول في تصنيف "فوربس الشرق الأوسط" لأفضل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية لعام 2016، متقدمة عدة مراكز من عام 2015 الذي كانت فيه الشركة ضمن العشرة الأوائل

د. كرمية التوفيق.

أيضا، ثم جاء عام 2017 لتحتل الشركة المركز الرابع في قائمة «فورس» لأقوى 100 شركة عربية ناشئة. (قواسمية وسالم، 2022، الصفحات 104-106)

IV- الخلاصة :

تساهم المؤسسات الناشئة بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، بحيث ان نمو وازدهار الاقتصاد من نمو المؤسسات الناشئة و تطورها، لذلك تسعى الجزائر مثلها مثل العديد من الدول النامية الى تحقيق تنمية شاملة و تنويع اقتصادها و عدم الاعتماد على الاقتصاد الريعي المبني على الغاز و البترول و المحروقات فقط و انما الاعتماد كذلك على المؤسسات الناشئة كمصدر جديد لانعاش الدخل المحلي و تنويع النسيج الاقتصادي من خلال النهوض بالمؤسسات الفاشلة و إعادة بث الروح فيها لإعادة التوازن في الأسواق، ولتحقيق هذه التنمية قامت الجزائر باستحداث أجهزة و اليات مرافقة هذه المؤسسات الناشئة للحصول على الموارد و الدعم اللازمين لتجسيد مشاريع الشباب.

من خلال دراستنا توصلنا لمجموعة من النتائج كما يلي:

- تساهم المؤسسات الناشئة بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الامام.
- المؤسسات الناشئة هي توجه جديد وغير مكلف على الدولة الجزائرية ان تقوم باستغلاله لتحقيق تنمية شاملة وسريعة.

- تشجع المؤسسات الناشئة الشباب على الابداع والابتكار في جميع المجالات.
- تعتمد المؤسسات الناشئة بشكل كبير على التكنولوجيا او هي مبنية أساسا على التكنولوجيا وتطبيقاتها.
- تعمل المؤسسات الناشئة على امتصاص البطالة والفقر من خلال خلق فرص العمل والشغل.
- تعمل المؤسسات الناشئة على تنويع مصادر الناتج المحلي للدولة.
- تلعب أجهزة واليات المرافقة دورا مهما في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة.
- من اهم العوائق التي تحول دون نجاح هذه المؤسسات الناشئة هو ضعف تسيير المورد البشري وقلة الخبرة في مجال المقاولاتية وهذا يعتبر اهم عائق.

- نظرا لحدائثة فكرة المؤسسات الناشئة نوعا ما فأنها تتعرض لمشكل نقص الأفكار الإبداعية وضعف الخلفية المقاولاتية.
- يعتبر التمويل كذلك من بين العوائق المهمة التي تتعرض لها المؤسسات الناشئة.
توصيات الدراسة: بغية تفعيل دور المؤسسات الناشئة بالجزائر يجب القيام بما يلي:
- انشاء حاضنات اعمال وأجهزة دعم فعالة مرافقة أصحاب المشاريع والوقوف معهم جنبا الى جنب.
- تشجيع الشباب على الابداع والابتكار المستمرين وتنمية روح المخاطرة والتحدي لديهم وتوفير سمات وخصائص شخصية لديهم.

واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

- تقديم التمويل اللازم والدعم المادي للمؤسسات الناشئة وذلك بإنشاء مؤسسات مالية او بنوك متخصصة لتقديم التمويل لأصحاب المشاريع.
- القيام بتسهيلات فيما يخص انشاء هذه المؤسسات خاصة من ناحية القوانين والتشريعات فيما يخص التسجيل والموافقات وكذا اسقاط الفوائد على أصحاب المؤسسات الفاشلة.
- منح الأراضي لإقامة المشروعات.
- الدعم الدائم والمستمر لأصحاب المشاريع من خلال تقديم دراسات الجدوى كإقتراحات لهم لمساعدتهم في إنجاح مشاريعهم.
- توفير بيئة اقتصادية مشجعة على انشاء المؤسسات الناشئة بامتياز لأصحاب المشاريع.
- ضرورة ضبط العلاقة بين المؤسسات الناشئة والوكالات والهيئات الداعمة والمؤسسات الأخرى التي لها علاقة بإنشاء المؤسسات الناشئة لتفادي ازدواجية الأوامر ومنه الخطأ في اتخاذ القرارات المناسبة.
- مواكبة التطور في مجال التسيير الذكي والذكاء الاصطناعي ورقمنه كافة القطاعات.
- وضع خبراء وكوادر لتسيير صناديق تمويل المؤسسات الناشئة من خلال دراسات الجدوى تفاديا لتحمل مسؤولية فشل المشاريع..

- الإحالات والمراجع:

- 1-العلمي قواسمية، ويعقوب سالم. (30 06, 2022). المؤسسات الناشئة: قراءة في المفاهيم، الواقع والافاق والتحديات في الجزائر، وأهم التجارب العربية. مجلة اراء للدراسات الاقتصادية والادارية، 04(01)، 102.
- 2-انفال عائشة ديناوي، وفاطمة الزهراء زرواط. (31 01, 2021). المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني «التحديات واليات الدعم». حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 07(03)، 328-329.
- 3-انفال عائشة ديناوي، وفاطمة الزهراء زرواط. (2021). المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني «التحديات واليات الدعم" (المجلد 07). مستغانم، الجزائر.
- 4-سميحة بوعنيني، وآسية كرومي. (31 01, 2021). دراسة تقييمية لواقع تمويل وتنشيط المؤسسات الناشئة في الجزائر. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 07(03)، 169-170.
- 5-كمال بايزيد، (2022)، اهمية ومعوقات المؤسسات الناشئة، مجلة اراء للدراسات الاقتصادية والادارية، 04(01)، 62.
- 6-مجموعة من الباحثين. (بلا تاريخ). المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر. البويرة، الجزائر: مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي -حالة منطقة البويرة-.
- 7-مختار بودالي. (31 12, 2021). الصيغ التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 08(02)، 79-80.
- 8-مروي رضاني، وكريمة بوقرة. (31 01, 2021). تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 07(03)، 279.

آليات الدعم المقاولاتي في الأوساط الجامعية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي
- دار المقاولاتية نموذجا -

**Entrepreneurial support mechanisms in university environments and their role in achieving economic diversification
- The entrepreneurship house as a model-**

د. عرابي محفوظ¹

Dr. Arabi Mahfoude

جامعة ألكلي محمد أولحاج، البويرة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2023/ 03/ 20؛ تاريخ القبول: 2023/04/ 10؛ تاريخ النشر: 2023/06/01

ملخص: الهدف من هذه الدراسة هو القاء الضوء على إمكانية آليات الدعم المقاولاتي ممثلة في دار المقاولاتية بهذه الدراسة في تحفيز المؤسسات الناشئة بالأوساط الجامعية نحو تحقيق التنوع الاقتصادي، وكذا محاولة تصور للعلاقة بين دور المقاولاتية والتنوع الاقتصادي وبالتالي الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة "كيف تساهم دور المقاولاتية في ضمان تحقيق التنوع الاقتصادي؟" وتم اعتماد المنهج الوصفي وتقسيم الورقة البحثية لأربع محاور أساسية تخدم الإشكالية وتحقق الأهداف من الدراسة. وخلصت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات أهمها ضرورة تبني فكرة النموذج المقترح كاستراتيجية متكاملة من شأنها النهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وضمان تحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، دار المقاولاتية، التنوع الاقتصادي، الجزائر

Abstract:

The purpose of this study is to shed light on the possibility of entrepreneurial support mechanisms represented by the entrepreneurship house in this study to stimulate emerging enterprises in academia towards achieving economic diversification, as well as trying to visualize the relationship between the role of entrepreneurship. Entrepreneurship and economic diversification, thus answering the main question of the study, "How does the role of entrepreneurship contribute to ensuring economic diversification?" The descriptive approach was adopted and the research paper was divided into four main axes that serve the problem and enable the achievement of the objectives of the study.

1 المؤلف المرسل: عرابي محفوظ البريد الإلكتروني: a.mahfoud@univ-bouira.dz

The study concluded with a set of results and recommendations, the most important of which is the need to adopt the idea of the proposed model as an integrated strategy that would favor the different economic sectors and ensure the achievement of economic diversification. Dependence on the oil and gas sector.

Keywords: entrepreneurship, entrepreneurship house, economic diversification, Algeria.

I- تمهيد :

يغطي سوق الشغل في الجزائر نسبة ضئيلة من خريجي الجامعات، اذ يكون مصير أغلب الخريجين الى البطالة، لذا كان لزاما على الجامعة الجزائرية التدخل من خلال تكوين طلبتها وتحسيسهم بضرورة انشاء مؤسساتهم الخاصة من خلال مختلف البرامج والدورات واستحداث الهيئات التي تلي حاجيات طلابها من خلال المساهمة في خلق فرص العمل وتسهيل دمجهم في الحياة العملية، ووفق هذا المنظور نشأت دار المقاولاتية كفرصة لتجسيد مشاريعهم المقاولاتية وتسهيل دخولهم الى عالم الأعمال وإنشائهم لمؤسسات ناشئة.

وكون الجزائر تعد من بين أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط الامر الذي جعل اقتصادها يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، الا أنه وفي ظل ما يشهده العالم من تقلبات حادة في الأسعار وجب على الجزائر البحث عن خيارات استراتيجية لتنويع الاقتصاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات. ومن بين القطاعات الحيوية الواجب التحرك نحوها نجد المؤسسات الناشئة، فهذا القطاع قادر على تحقيق النمو ومواجهة التذبذب الناتج عن اعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات ويستطيع أن يكونا بمثابة بديل استراتيجي لقطاع المحروقات، من خلال التنوع في نشاط مثل هذه المؤسسات على كافة القطاعات الاقتصادية.

الاشكالية:

مما سبق ذكره وبغية الاحاطة أكثر بالموضوع نحاول صياغة اشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف تساهم دور المقاولاتية في ضمان تحقيق التنوع الاقتصادي؟

لمعالجة هذه الإشكالية والإحاطة بها نطرح مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بدار المقاولاتية والتنويع الاقتصادي؟
- كيف يمكن تصور العلاقة بين دار المقاولاتية وتحقيق التنويع الاقتصادي؟

فرضية الدراسة:

توجد علاقة ارتباط قوية بين دار المقاولاتية وتحقيق التنويع الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تعالج موضوع في غاية الأهمية ألا وهو اليات الدعم المقاولاتي ممثلة في دار المقاولاتية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي حيث يعتبر هذا الموضوع من موضوعات التي تحتاج الى البحث والتقييم المستمر هذا من جهة. ومن جهة أخرى تقترح فكرة جديدة لتصور العلاقة التي من شأنها توضيح معالم الارتباط بين دار المقاولاتية والتنويع الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- الامام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بدار المقاولاتية والتنويع الاقتصادي؛
 - الوقوف على هيكلية دار المقاولاتية في الجزائر؛
 - تقديم تصور جديد لترقية العلاقة بين دار المقاولاتية وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- منهجية الدراسة:** للإمام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بمختلف الأطر النظرية المبرزة للعناصر الأساسية لكل من دار المقاولاتية والتنويع الاقتصادي.
- الدراسات السابقة:** تم معالجة هذا الموضوع من عدة زوايا من طرف مجموعة من الباحثين والتي نوجزها فيما يلي:

آليات الدعم المقاولاتية في الأوساط الجامعية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

- دراسة (بن وريدة وآخرون، 2021) كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة الدور الفعال الذي تلعبه دور المقاولاتية في تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين. باستعراض أهم نشاطات دار المقاولاتية للمركز الجامعي لميلة سنوات (2015، 2021) تم التوصل الى أن دار المقاولاتية لميلة ساهمت بشكل كبير في تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى طلبة المركز بفضل النشاطات التي تقوم بها حول مجال المقاولاتية.
- دراسة (زايدي وعبد الحميد، 2021) كان الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على مساهمة دار المقاولاتية في عملية نشر الفكر المقاولاتي وتنمية روح المقاولاتية لدى طلبة الجامعة. باستعراض أهم النشاطات المقامة من طرف دار المقاولاتية بكل من جامعة تبسة وجامعة الوادي تم التوصل الى أنه بالرغم من النشاطات والعمليات التحسيسية التي تقوم بها دار المقاولاتية بالتعاون مع هيئات الدعم الا أن ذلك لا يعتبر كافيا لذلك وجب السعي لإعداد مناهج تربوية تعليمية تعنى بتعليم الفكر المقاولاتي والعمل الريادي وتنمية الآليات اللازمة بتجسيد هاته المشاريع على أرض الواقع.
- تقسيمات الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى أربع محاور شمل المحور الأول الإطار النظري للمقاولات والمقاول، وتم في المحور الثاني التطرق لدار المقاولاتية كألية لدعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر، وشمل المحور الثالث عرض للمفاهيم الأساسية الخاصة بالتنوع الاقتصادي وفي آخر محور تم عرض تصور لسيرورة العلاقة بين دار المقاولاتية وتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر.

1.I- الاطار النظري للمقاولاتية والمقاول:

يعتبر مفهوم المقاولاتية من المفاهيم التي لاقت اهتماما بالغا بالدراسة والتحليل من طرف الباحثين الأكاديميين مثل Hfayolle, Schumpetr, Mintzberg وغيرهم الذين كان محور اهتمامهم محاولة الوصول إلى تعريف شامل للمقاولاتية ويلقى الاجماع عند الباحثين في هذا المجال، رغم ذلك بقي هذا المفهوم غامض، غير واضح ولا

يلقى الإجماع عند المختصين في هذا المجال خاصة عند تحليل هذا المفهوم مع المفاهيم المتعلقة بإنشاء مؤسسة صغيرة¹، ففي دراسة قام بها William gartner سنة 1987 والمنشورة سنة 1990 توصل من خلالها إلى أن هذا المصطلح معقد وصعب التحديد كونها ظاهرة غير متجانسة كثيرة الالتباس أثارت الكثير من النقاش في أوساط الباحثين والاقتصاديين دون أن يستطيعوا تحديد مفهوم موحد لها.² وعليه من خلال هذا المحور سنحاول الجمع لمختلف آراء الباحثين حول مفهوم المقاولاتية والمقاول وتقديمها في صورة ملخصة وواضحة مع الإشارة لكل جوانب هذين المصطلحين.

أولا تعريف المقاولاتية

أشار بيتر دريكر سنة 1985 إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولاتية، مصطلح المقاولاتية الذي زاد الاهتمام به بشدة منذ القرن الثامن عشر والذي يرتبط غالبا بالمقاول،³ ويمكن تلخيص أهم التعريفات الخاصة بالمقاولاتية في الطرح التالي:

- يعرف فايول المقاولاتية سنة 1990 على أنها ببساطة وبصفة خاصة عملية خلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية وتتميز بدرجة عالية من عدم اليقين في ظل وجود الخطر مع مشاركة الأفراد بقوة حيث يجب عليهم تطوير سلوكهم و المرتكز أساسا على قبول التغيير والخطر المرتبط به مع الأخذ بزمام المبادرة والتسيير المستقل.⁴
- يعرف الخبيرين الاقتصاديين Joseph Schumpeter و Frank Knight المقاولاتية بأنها عملية الابتكار وتطوير طرق وأساليب جديدة لاستغلال الفرص التجارية.⁵
- عرف Michel Coster المقاولاتية على أنها ظاهرة انبثاق واستغلال فرصة جديدة خالقة للقيمة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للمبادرة والابتكار وتغييرات المقاول الذي يتفاعل مع محيطه باستمرار، أما دراكر فقد عرفها بالفعل الإبداعي الذي يتضمن النظر للتغيير على فرصة لإعطاء الموارد المتاحة حاليا القدرة على خلق قيمة جديدة.⁶
- على الصعيد المحلي نجد أن المشرع الجزائري عرف المقاولاتية بموجب المادة 549 من القانون المدني على أنها عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر، كما عرف القانون الأساسي للحرفي المقولة على أنها استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على

آليات الدعم المقاولاتية في الأوساط الجامعية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

نشأة مادية، فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم على شكل مشروع، وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين: التكرار والتنظيم.⁷

• من خلال ما سبق من تعريفات يمكن النظر لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE للمقاولاتية كتعريف شامل حيث عرفت على أنها النشاط الديناميكي الذي يسعى لخلق قيمة من خلال إنشاء أو توسيع نشاط اقتصادي وعن طريق تحديد واستغلال منتجات جديدة، طرق جديدة أو أسواق جديدة.⁸ وعليه فالتعريف هنا يشير إلى الصور الرئيسية التي يمكن أن تتخذها المقاولاتية وهي كالآتي:

➤ **فرص للأعمال:** يعتبر هذا النموذج الأحدث في مجال البحث في المقاولاتية، حيث جاء في كتابات shane et Venkatarman أن مجال المقاولاتية يتضمن جانبين، الأول اهتم بالمقاول الذي يحدد ويكشف ويستغل الفرصة، في حين الجانب الثاني يهتم بوجود فرصة عمل في حد ذاتها، انطلاقا من هذا فإن المقاولاتية تعتمد بالأساس على تحديد الفرصة وتقييمها وصولا لإمكانية استغلالها بما يتاح من إمكانيات وموارد.⁹

➤ **إنشاء منظمة:** هذا التيار يتزعمه Garter الذي يعتبر أن القاولاتية هي إنشاء منظمات جديدة، تشمل مجموع الممارسات التي يقوم بها المقاول من جمع وتنظيم الموارد المختلفة سواء كانت المالية، بشرية، معلوماتية، مادية وغيرها من أجل خلق مؤسسة جديدة (فرحي و بخوش ، 2021، صفحة 3) وتتعدد صور خلق وإنشاء منظمة كما يلي:¹⁰

✓ خلق مؤسسة ذات نشاط جديد: حيث يقوم المقاول هنا بخلق نشاط إنتاجي أو خدماتي، وبالتالي خلق وسائل وطرق إنتاج جديدة.

✓ مؤسسات استعادة النشاط: وهو ما تعلق بمؤسسة أو نشاط متوقف أو موجود حيث يقوم المقاول باستعادة ومتابعة العمل فيه وتطويره.

✓ خلق مؤسسة من رحم مؤسسة: هنا يتعلق الأمر بأجير حيث تقوم المؤسسة الأم التي يزاوّل نشاطه بها بمساعدته على خلق نشاطه المستقل.

➤ **خلق القيمة:** هذا الاتجاه يتزعمه Bruyat 1993 الذي يعتبر أن المقاولاتية تتمحور حول دراسة العلاقة بين الفرد والقيمة التي ينشئها، فالفرد هو الشرط الأساسي لخلق القيمة فهو الذي يقوم بتحديد طرق الإنتاج وسعته وبدون هذا الفرد لا يتم خلق أو إنشاء قيمة جديدة.¹¹

➤ **الابتكار:** هو قدرة المقاولين على اقتراح أفكار جديدة من أجل منح أو إنتاج سلع أو خدمات جديدة وأيضا من أجل إعادة تنظيم المؤسسة، الابتكار هو إنشاء مؤسسة مختلفة عن تلك التي نعرفها من قبل، إنه اكتشاف أو تحويل منتج، انه اقتراح طريقة جديدة للعمل، التوزيع أو البيع.¹²

ثانيا: تعريف المقاول:

تطور مفهوم المقاول مع تطور النشاط الاقتصادي وتعقده حتى أصبح على ما هو عليه اليوم بعد المرور بعدة مراحل ويمكن عرض جملة من التعريفات الخاصة بالمقاول فيما يلي:

- يعرف ريتشارد كونتيون المقاول على أنه شخص مغامر يستثمر في شراء السلع والأدوات، ويجمعها للحصول على منتج جديد مع فكره بيعها في المستقبل بأسعار غير مؤكدة، ويخوض المقاول المخاطرة ويجدد ويحقق فرص عمل مثمرة.¹³
- عرف Filion المقاول بأنه شخص مبدع، يتميز بالقدرة على تحديد الأهداف وتحقيقها، والبحث عن فرص الأعمال باعتدال وإبداع رغم أنها محفوفة بالمخاطر.¹⁴
- يعرف ألبرت شابيرو المقاول على أنه الشخص المبادر والمنظم للأليات الاجتماعية والاقتصادية ويتقبل مخاطر الفشل.¹⁵
- يرى Mark Casson أن المقاول هو شخص متخصص في صنع القرار يمتلك معرفة بديهية تمكنه من الاستغلال الأمثل للموارد النادرة والتعامل معها من أجل الوصول إلى أهدافه.¹⁶ في حين قدم Schumpeter بعدا جديدا لمفهوم المقاول، فقد ربط هذا الأخير بالشخص المبدع والمبتكر والمجدد فهو كل من يستطيع إنتاج منتج جديد، استحداث أسلوب إنتاج جديد، فتح منفذ جديد للسوق، اكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية، تنظيم جديد للإنتاج.¹⁷
- تبعا لكيرزنر فالمقاول هو من يستغل الفرص التي تكون في حالة عدم التوازن، وبنشأته يشجع للوصول لحالة التوازن، وأهم ميزة للمقاول هي قدرته على تحليل فرص الربح الموجودة ومعرفته بالفرق بين سعر الشراء وأسعار البيع وهو يكشف هذه الفرص بفضل خبرته لمراحل السوق.¹⁸
- من خلال التعريفات السابقة يمكن إيراد جملة من الصفات التي يتحلى بها المقاول مثل الدافع نحو الإنجاز، تحمل المخاطرة، الحاجة للاستقلالية، العزيمة والمبادرة، الابداع والثقة بالنفس والائتمان والمسؤولية، كذلك الاستحواذ على الفرص والتوجه المستقبلي وتحمل الغموض.¹⁹

ثالثا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية:

• الآثار الاقتصادية للمقاولاتية:

تؤثر المقاولاتية على البيئة الاقتصادية للدولة من خلال ما يلي:²⁰

➤ زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ورفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة؛

آليات الدعم المقاولاتية في الأوساط الجامعية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

- خلق فرص عمل جديدة والتقليل من حدة البطالة وكذا الإسهام في تنوع الإنتاج نظرا لتباين مجالات الإبداع لدى المقاولين؛
 - نقل التكنولوجيا والاستفادة منها في تطوير الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها؛
 - إيجاد أسواق جديدة وفتح المجال أمام اختراق الأسواق الدولية وزيادة القدرة التنافسية؛
 - المساهمة في النمو السليم للاقتصاد وتوجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة؛
 - تنوع الاقتصاد الوطني بما يضمن التخفيف من التبعية لقطاع المحروقات.
- الآثار الاجتماعية للمقاولاتية:

يرافق المقاولاتية ظهور نشاطات اقتصادية لها أثارها الاجتماعية بالإضافة إلى أثارها الاقتصادية، ومن أهم هذه الآثار الاجتماعية نذكر:²¹

- عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة وكذا القضاء على البطالة وتوفير فرص عمل جديدة؛
 - المساهمة في تشغيل المرأة والحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن.
- 2.I: دار المقاولاتية كآلية لدعم المقاولاتية في الجامعة الجزائرية:**

تعتبر الجامعة قاطرة التنمية الاقتصادية في كل الدول، وهذا من خلال ضماؤها للتكوين الأكاديمي النوعي للطلبة في مختلف التخصصات إذ أنها توفر الظروف المناسبة والأدوات البحثية التي يحتاجها الطالبة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أصبح للجامعة توجهات أخرى يأتي على رأسها إعداد الطالب الجامعي لمرحلة ما بعد الجامعة، ومن بين هذه التوجهات هو إعداد الطالب الجامعي ليكون رائد أعمال مستقبلي، إذ أن الجامعة تمنح طلابها فرصة ذهبية لدخول عالم الأعمال من خلال إنشاء ما يسمى بدار المقاولاتية التي تمكن الشباب الجامعي من تجسيد أفكارهم ومشاريعهم من خلال الدعم والمرافقة التي تقدمها لهم.²²

أولا: التعريف بدار المقاولاتية:

تم اختيار مصطلح "دار" كونه يختلف عن غيره من التسميات الأخرى للمراكز أو المعاهد والتي توحى أكثر بالهيئات الأكاديمية أو التعليم الكلاسيكي، بالإضافة إلى أ، تسمية "دار" تمنح انطبعا بالديناميكية وتبادل الأفكار وتنمية روح المبادرة،²³ وهو المفهوم الذي تسعى دار المقاولاتية إلى تجسيده في الوسط الجامعي من خلال دعم الطلبة أصحاب الأفكار والمشاريع الناشئة ومساعدتهم في تجسيدها على أرض الواقع.²⁴ ، إذن فدار المقاولاتية عبارة عن هيئة تم استحداثها في مختلف مؤسسات التعليم العالي الجزائرية (جامعات، مراكز جامعية ومدارس وطنية عليا)، وهي نتاج الشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة العمل والتشغيل والضمان

د. عرابي محفوظ.

الاجتماعي من أجل نشر الثقافة المقاولاتية في أوساط الطلبة الجامعيين وتكوينهم تكوينا يمكنهم من تحسيد أفكارهم ومشاريعهم المقاولاتية ودفعهم لأسواق العمل الحرة.

ومنذ سنة 2013 تم إنشاء 58 دار مقاولاتية تغطي جميع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الجزائر، حيث كانت هذه العملية تعميما للتجربة الناجحة لأول دار مقاولاتية تم إنشائها سنة 2007 بجامعة الاخوة منتوري بقسنطينة في إطار تعاون علمي وشراكة بين جامعة قسنطينة وجامعة بيار منديسغرونوبل بفرنسا وذلك نقلا عن التجربة الفرنسية لجامعة Grenoble سنة 2003.²⁵

ولقد ساهمت دور المقاولاتية خلال الفترة ما بين 2008 و 2016 في رفع نسبة الشباب الجامعيين من حملة الشهادات الجامعية المستفيدين من دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Ansej من 8% إلى 30% كما قدمت أكثر من 1623 نشاطا خلال الفترة 2013-2017 في مختلف مؤسسات التعليم العالي عبر الوطن، وساهمت في رفع نسبة إنشاء المشاريع المصغرة من طرف الشباب حملة الشهادات الجامعية من 6% سنة 2013 إلى 18% سنة 2016.²⁶

ثانيا: أهداف دار المقاولاتية:

حسب اتفاقية الإطار للشراكة التي تم إبرامها بتاريخ 09 ماي 2017 بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على هامش المنتدى الوطني لترقية ثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي الذي انعقد بالمدرسة الوطنية العليا لإدارة الأعمال بالقليعة، فإن الأهداف المرجوة من إنشاء دور المقاولاتية في المؤسسات الجامعية تأتي في إطار الأهداف العامة للسياسة الوطنية للتشغيل، وتماشيا مع سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تعزيز علاقة الجامعة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي. ولقد تمحورت الأهداف التي نصت عليها اتفاقية الشراكة في ما يلي:²⁷

- وضع إطار للتشاور والشراكة يسمح بترقية وتطوير الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي؛
- تعميم دار المقاولاتية على كافة المؤسسات الجامعية؛
- تحفيز الروح المقاولاتية لدى الباحثين والطلبة من خلال برامج نشاطات تهدف إلى نشر وزرع الثقافة المقاولاتية؛
- إنشاء بنك للأفكار يركز على مذكرات التخرج وكذا نتائج الأعمال المنجزة من طرف مخابر البحث الجامعية والتي يمكن أن تكون موضوع مشاريع استثمارية وتضمن الخبرات وإثراء التجارب في مجال المقاولاتية.

ثالثا: وظائف دار المقاولاتية:

تضطلع دار المقاولاتية بوظيفتين أساسيتين هما:²⁸

- **التحسيس:** من خلال تنشيط الفكر المقاولاتي لدى الطلبة، عن طريق مختلف برامج التحسيس ونشر ثقافة المقولة، وتهدف هذه الوظيفة إلى العمل على الرغبات المقاولاتية للباحثين أو الطلاب بعد مغادرتهم الجامعة أو بعد الخبرة في العمل، لأن أثر عملية التحسيس يظهر مع مرور الوقت.
- **المرافقة:** تسمح هذه الوظيفة بإعداد الطلبة ودفعهم نحو الخطوات الأولى في اتجاه خلق مشاريعهم الخاصة، فمن خلال هذه الوظيفة يتم استقبال ومرافقة الفكرة إلى المشروع، بحيث تعمل دار المقاولاتية هنا على جمع الموارد التعليمية والتقنية التي من شأنها مرافقة مشروع المقولة بدأ من المساعدة في تبني الفكرة وتحويلها إلى مشروع من خلال وضع أصحاب المشروع في شبكة التواصل الملائمة مع هياكل الدعم.

رابعا: مهام وأنشطة دور المقاولاتية:

في إطار تحقيق الأهداف الرئيسية لدور المقاولاتية فإنها تضطلع بمجموعة من المهام التي برمجتها سنويا ضمن البرنامج السنوي لدار المقاولاتية، والتي يمكن حصرها في ما يلي:²⁹

- تنظيم الأيام الإعلامية والتحسيسية داخل هياكل وكليات الجامعة؛
- تنظيم وعقد الملتقيات والندوات والأيام الدراسية في موضوعات المقاولاتية؛
- تنظيم تظاهرات (الجامعة الصيفية والجامعة الخريفية) حول كفايات وخطوات إنشاء المؤسسات بالشراكة مع المكونين والمرافقين المعتمدين لدى الوكالة؛
- عقد لقاءات واجتماعات دورية مع حاملي المشاريع من الطلبة؛
- تنظيم مسابقات لاختيار مخطط أعمال Business Plan؛
- تنظيم مسابقات نجوم المقاولاتية لاختيار أحسن الأفكار للمشاريع؛
- تنظيم الدورات التكوينية لفائدة الطلبة على غرار برامج BMG و TRIE-CREE.

خامسا: تنظيم دار المقاولاتية: تشكل دار المقاولاتية من لجان وطنية مشتركة ولجان محلية مشتركة بكل جامعة تحتم بتحديد برامج العمل ومدى تنفيذها

- **اللجنة الوطنية المشتركة:** وتتكون من: عضوين يمثلون وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أربعة أعضاء يمثلون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عضوين يمثلون الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وتكون اللجنة مسؤولة عن وضع لائحة داخلية تحدد شروط عملها، وتعد أيضا تقريرا سنويا عن حالة تنفيذ

البرنامج وترسله إلى الوزراء المسؤولين عن العمل التشغيل والضمان الاجتماعي والتعليم العالي والبحث العلمي.³⁰

- اللجنة المحلية المشتركة لكل مؤسسة جامعية: وتتكون من: عضو ممثل عن مديرية التشغيل بالولاية، عضوين يمثلون الفرع المحلي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، عضوين يمثلون المؤسسة الجامعية المعنية. تكون هذه اللجان مسؤولة عن اعداد التقرير السنوي وتقديمه إلى اللجنة الوطنية.³¹

I.3: ماهية التنوع الاقتصادي:

أولاً: التعريف: يعرف التنوع الاقتصادي على أنه العملية الاقتصادية التي تستهدف تنوع الدخل من خلال زيادة وتوسيع القاعدة الانتاجية لأجل رفع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم التخلص من عبء الاعتماد على منتج أحادي في تحصيل المداخل المالية للدولة، أي التنوع الاقتصادي ما هو الا عملية استغلال لجميع المقومات والامكانيات التي يتمتع بها اقتصاد ما.

كما يعرف التنوع الاقتصادي على أنه العمل الذي يهدف من خلال لجعل كل القطاعات الإنتاجية تساهم بنسب متقاربة في حصة كل من: الناتج الداخلي الخام (تنوع هيكل الإنتاج)، حصة مستوى التشغيل، حصة الصادرات والإيرادات العامة، وفي نفس الوقت الرفع من قيم هذه المتغيرات من سنة لأخرى، ويتأتى ذلك من خلال رفع القدرات الإنتاجية في هذه القطاعات، بالإضافة إلى الرفع من فترة إلى أخرى في عدد القطاعات التي تشارك في حصة المتغيرات المذكورة.

أما على الصعيد الوطني التنوع الاقتصادي هو جزء من سياسة التدابير قصيرة المدى التي تهدف الى وضع استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف الى تعزيز جميع موارد الدولة وظهور قطاعات جديدة من النشاط والهياكل الانتاجية والحد من الواردات من ناحية، والحد من تركيز القيمة المضافة من ناحية أخرى من خلال ضمان مستوى من النمو الاقتصادي المستدام.

ثانياً: أهمية التنوع الاقتصادي:

للتنوع الاقتصادي أهمية بالغة تتمثل في تحقيق ما يلي:

- حماية الاقتصاد والحد من المخاطر: وذلك بتجنب التقلبات والمخاطر التي تكون نتيجة الاعتماد على مورد واحد؛

آليات الدعم المقاولاتية في الأوساط الجامعية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

- تحسين الأداء الاقتصادي لتحقيق النمو المستدام من خلال بناء القدرة على مواجهة التقلبات والتكيف معها في النشاط الاقتصادي من خارج الاقليم الذي يحد من التعرض للخسارة في الايرادات نتيجة تقلبات أسعار المنتجات في السوق الدولية، وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر؛
- أفضل تنوع جغرافي: اذ أن التنوع الاقتصادي القائم على المتغيرات الاقتصادية يمكن أن يؤدي الى أفضل تنوع جغرافي؛
- الكفاءة: حيث بينت الدراسات في هذا المجال أن الاقتصادات المتنوعة هي الأكثر كفاءة على المدى الطويل.

ثالثا: أهداف التنوع الاقتصادي:

- يهدف التنوع الاقتصادي بصفة عامة الى:
- توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية بهدف التقليل من المخاطر الاستثمارية؛
- تقليل معدل البطالة وتوليد فرص التوظيف؛
- زيادة القيمة المضافة؛
- زيادة الترابط بين القطاعات الاقتصادية وذلك لأن مخرجات كل قطاع تعتبر مدخلات انتاجية لقطاع اخر؛
- منح القطاع الخاص دور كبير في المساهمة لتحقيق التنمية المستدامة.

رابعا: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي:

- لمعرفة هل الاقتصاد في حالة تنوع اقتصادي هناك عدة مؤشرات منها:
- معدل ودرجة التغير الهيكلي: يدلان على النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في ناتج المحلي الاجمالي؛
- نسبة الإيرادات النفطية والغاز من مجموع الايرادات الحكومية حيث كلما قلت النسبة دلت على وجود تنوع اقتصادي؛
- عدم استقرار أسعار النفط وانعكاساتها على تذبذب الناتج المحلي الاجمالي؛

-نسبة الصادرات الغير النفطية الى مجموع الصادرات فارتفاع هذه النسبة دليل على تنوع اقتصادي؛

-تطور اجمالي العمالة في جميع القطاعات، هذا المقياس يقيس تغيرات التكوين القطاعي للنتاج المحلي الاجمالي؛

-تغير مساهمة القطاع الخاص والعام على الناتج المحلي الاجمالي، يعبر هذا المؤشر عن اسهام القطاع الخاص والعام في النشاط الاقتصادي الاجمالي.

تظهر لنا هذه المؤشرات مدى التنوع الاقتصادي الا أنها لا تمنح لنا درجة التنوع الاقتصادي بدقة، لمعرفة هذا الأخير هناك عدة مؤشرات ومن أشهر هذه المؤشرات هو مؤشر هرفندل-هيرشمان (HERFINDAL HIRSHMAN)، حيث تتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين الصفر (0) والواحد (1). بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وبحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$H.H = \sqrt{\sum_{i=1}^n \left[\left(\frac{x_i}{X} \right)^2 - \frac{1}{N} \right]} \sqrt{\frac{1}{N}} \left(1 - \sqrt{\frac{1}{N}} \right)$$

حيث:

X: الناتج المحلي الاجمالي PIB ؛

X_i: الناتج المحلي الاجمالي للقطاع i؛

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

المحور الرابع: تصور العلاقة بين دار المقاولاتية والتنوع الاقتصادي (نموذج مقترح):

إن كل من الجهود الفنية المادية والمالية التي تبذلها اللجنة الوطنية المشتركة واللجان المحلية المشتركة على مستوى كل جامعة ممثلة في دار المقاولاتية بالشراكة مع كل هيئات الدعم الفني والمالي، والتي تهدف إلى الرفع من مستوى الوعي المقاولاتي للطلبة بالجامعات والعمل على دعم الطلبة حملة المشاريع في تجسيد أفكارهم ومشاريعهم المبتكرة على أرض الواقع في شكل مؤسسات ناشئة تهدف لخلق قيمة جديدة للفرد والمجتمع والاقتصاد كذلك، إلا أن هذه الوتيرة في العمل لاتزال ضعيفة ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى إلقاء كاهل هذا القطاع للطلبة وانتظار الأفكار منهم، وهو الأمر الذي يبطئ من وتيرة تحقيق الأهداف المرجوة والمنشودة من خلق هذه الأطر والتنظيمات، كذلك نجد أن ترك الحرية الكاملة للطلبة في الحصول على الأفكار ومحاولة تجسيدها على أرض الواقع

آليات الدعم المقاولاتية في الأوساط الجامعية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

قد لا يحقق بدرجة كبيرة تنوعا اقتصاديا مرضيا، خصوصا وأن العالم يشهد ثورة في مجال الرقمنة والخدمات الالكترونية الأمر الذي قد يؤدي بجميع الطلبة الراغبين في العمل المقاولاتي التوجه لهذا القطاع دون غيره من القطاعات الاقتصادية، مما يتسبب لاحقا في تشبعه وبلوغ ذروته القصوى، وبقاء العجز في باقي القطاعات وهو ما تؤكد نظرة شومبيتر للمقاول على أنه يسوق لما يعرف بالهدم الخلاق أي أنه السبب في هدم الأسواق الحالية وخلق نوعا من عدم التوازن بين الأسواق أو القطاعات من خلال تسويقه لابتكارات غير معهودة أو مسبقة.

ولهذا يمكننا تصور نموذج جديد لسيروية عمل دار المقاولاتية على مستوى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، يختلف نوعا ما عن التصور السابق، حيث يهدف هذا التصور لتوجيه السلوك المقاولاتي للطلبة نحو تجسيد أفكارهم في شكل مؤسسات ناشئة بناء على مخطط عمل يحدد الأطر التي تنشأ فيها الأفكار والتي تتحدد وتوجه بالتوازن لتلبية حاجات الأسواق المختلفة وتغطية العجز فيها بما يضمن تحقيق التنوع الاقتصادي.

شرح النموذج:

- **اللجنة الوطنية المشتركة:** حافظنا في هذه اللجنة على نفس التنظيم الحالي، ويمكن العودة للعنصر الخامس من المحور الثالث للاطلاع على مكونات هذه اللجنة.
- **اللجنة المحلية المشتركة لكل جامعة:** تكون هذه اللجنة مسؤولة عن كل ما يتعلق المقاولاتية وانشاء المؤسسات المتنوعة ضمن برنامج يتوافق وتلبية حاجات القطاعات الاقتصادية المتنوعة، وتركز أكثر بالعمل على ترقية الولاية المتواجد فيها الجامعة ودعمها بمشاريع جديدة مستوحات من الأفكار التي يقدمها الطلبة تساهم في الرفع من المستوى التنموي والاقتصادي للولاية وتغطية القطاعات التي تعاني من عجز، وتنقسم هذه اللجنة إلى:

➤ **لجنة عامة على مستوى دار المقاولاتية بالجامعة:** وتتكون هذه اللجنة من:

- ✓ مدير دار المقاولاتية بالجامعة؛
- ✓ لجنة علمية تشكلها رئاسة الجامعة مكونة من مجموعة من الأساتذة على اختلاف تخصصاتهم؛
- ✓ ممثلين عن وكالات وهيئات الدعم الفرعية بالولاية؛
- ✓ ممثل عن الاستثمار من الولاية؛
- ✓ مجموعة من الشركاء الاقتصاديين للجامعة أصحاب المؤسسات؛
- ✓ رجال الأعمال بالولاية؛

تضطلع هذه اللجنة بوظيفتين أساسيتين هما التشخيص والتحليل، بحث يتم تشخيص البيئة الاقتصادية بالولاية لمعرفة مستويات الاستثمار فيها وحجم تغطية نشاط المؤسسات المتواجدة في كل ربيع الولاية لكل القطاعات

الاقتصادية (الفلاحية، الصناعية، الخدمية، التجارية، السياحية... الخ)، بعدها تأتي عملية أو وظيفة التحليل اين يتم تصنيف القطاعات التي تشكل فرص للاستثمار وكذا القطاعات التي تعاني من عجز، هذا من جهة ومن جهة أخرى دراسة لنقائص المؤسسات المتواجدة في الولاية ومعرفة أسبابها والمشاكل التي تعترضها وتحول بينها وبين تحقيق مستويات اقتصادية مرضية وتلبية حاجات سوقية بالقطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه.

بعد الانتهاء من عملية التشخيص والتحليل يتم إعداد مخطط عمل بالقطاعات الواجب الاستثمار فيها ويتم توزيعها على اللجان الفرعية لكل كلية، بحيث تقوم هذه الأخيرة بالإعلان والعمل عليها على شكل مذكرات تخرج وتحول بذلك مذكرة التخرج لأحد ثلاث نقاط إما فكرة مؤسسة ناشئة أو براءات اختراع أو حلول لمشاكل معينة.

يختار الطالب الذي يقرر مواصلة طور الماستر فكرة في أحد القطاعات المعلن عليها ويتم العمل عليها لمدة سنتين، بحيث يتلقى بالإضافة لتكوينه الأكاديمي تكويناً في مجال المقاولانية (خبرات في التسويق، خبرات إدارية، قانونية وفنية وغيرها) كل هذا توفره اللجنة الفرعية، أيضاً يمكن للطالب خلال السنتين أن يقوم بخرجات لمؤسسات قائمة التي تتصف بالتشابه مع الفكرة التي يحملها الطالب وهذا ما يوفره الشركاء الاقتصاديين أصحاب المؤسسات، بحيث يتم السماح للطلبة حملة المشاريع ان يستعينوا بالمؤسسات القائمة في اكتساب المزيد من الخبرة ودعم أفكارهم بقوة الملاحظات التي يحصلونها من تلك الخرجات.

طول المدة التي يقضيها الطالب في بناء فكرته لسنتين كاملتين ويتوجها بمذكرة تخرج، تفجر في داخله شغف أن يرى فكرته قيد التجسيد بعد أن يقوم بمناقشة مذكرته، وعليه فاحتمالية توجه الطالب للقطاع المقاولاتي يكون جد مرتفع بسبب الارتباط والایمان الذي شكله وفكرته طول الفترة التي قضاه في بنائها، أما بالنسبة للمذكرات التي تحظى ببراءات اختراع يتم هنا تبنيها من طرف رجال الأعمال بالولاية ومحاولة تجسيدها.

➤ **لجنة فرعية على مستوى كل كلية:** تتكون هذه اللجنة من مجموعة أساتذة هدفها تحسيس ومرافقة الطلبة في الربط بين أفكارهم وتكييفها لتلاءم والقطاعات المعلن عليها في خطة العمل للدفعة، هذا بالإضافة إلى تنظيم الأفكار المتشابهة في فرق عمل وجمعها تحت فكرة واحدة ووضع هيكلية لفريق العمل حتى يتضح لكل فرد في الفريق مسؤولياته ومهامه، وترتيب اجتماعات دورية مع الطلبة التي تعاني صعوبات في ضبط الأفكار.

إضافة إلى عمل اللجنة أعلاه، تقوم هذه الأخيرة بإعداد نظام مواهب يقوم فيه الطلبة بالتسجيل أو الإعلان الصريح عن مواهبهم كالقدرة على البرمجة أو التعليق الصوتي مثلاً أو المهارة في استخدام تقنيات الجرافيك أو حرف أخرى يتقنها الطالب، الغرض من نظام المواهب هو تكوين فرق عمل لكل شخص لديه فكرة قابلة للتجسيد إلا أنه لا يملك الخبرات والمهارات اللازمة لتجسيدها، فمثلاً كأن يقوم طالب في كلية الاقتصاد بالتفكير في فكرة

آليات الدعم المقاولاتية في الأوساط الجامعية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

خارج مجال تخصصه ولنقل في مجال الميكانيك مثلاً إلا أن تجسيدها يكون صعب بالنسبة له، هنا تقوم اللجنة من خلال نظام المواهب بتكوين فريق عمل ذو مهارات تسمح بتجسيد نماذج عن الفكرة المراد إطلاقها.

من خلال كل ما سبق نجد أن النموذج المقترح يهدف إلى:

- ✓ ربط فكرة إنشاء المؤسسات بمذكرات تخرج الطلبة وفق بناء محكم من دار المقاولاتية يراعى فيه تلبية الحاجات الاقتصادية لمختلف الأسواق والقطاعات بما يضمن تنوعاً اقتصادياً؛
- ✓ لا ينتظر هذا النموذج وقت طويل لتقبل الطلبة لفكرة المقاولاتية ومحاولة تكوين أفكار بالمزامنة مع التردد الشديد، وإنما يفرض فكرة المقاولاتية على الطلبة بربطها بمذكرة التخرج وهو بذلك يحفز بهذا الفرض عقل الطالب على تصنيع أفكار وتقديم حلول؛
- ✓ إنشاء علاقة بين الطالب والفكرة التي يعمل عليها بحيث أن هذه العلاقة تمنعه غداً من تقبل فكرة العمل بالقطاع العام مما يقلل الضغط على هذا القطاع؛
- ✓ الرفع من معدل الأفكار التي يمكن تجسيدها كمؤسسات؛
- ✓ تشجيع الطالب بالفكر المقاولاتي لدرجة كبيرة وإلمامه الكبير بفكرته، الأمر الذي يولد له توجه واضح نحو العمل الحر؛
- ✓ استفادة الطالب من خبرات المؤسسات القائمة طيلة فترة الخرجات والتربصات التي يقوم بها للمؤسسات والمصانع وضمان نقل خبرة النجاح والاستمرارية وتفادي المشاكل والعراقيل؛
- ✓ الربط بين الجامعة والمحيط الخارجي بحيث يمثل النموذج درجة كبيرة من الانفتاح على البيئة، كما يبرز النموذج أهمية الجامعة ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي؛
- ✓ يهدف النموذج لتكوين حقل من المؤسسات الصغيرة التي تشكل بتوحيدها مع تنظيم اقتصادي يحقق صناعة ثقيلة فيما بعد في كل ولاية.

IV- الخلاصة :

من خلال دراستنا لموضوع «آليات الدعم المقاولاتي في الأوساط الجامعية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي - دار المقاولاتية نموذجاً- " توصلنا لمجموعة من النتائج مفادها:

- تعبر المقاولاتية عن العملية الهادفة لخلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية للأمم والمساهمة في تعزيز مستويات التنمية بالدولة؛

- يعتبر الفرد المقاول حجر الأساس في النظام المقاولاتي، حيث لا ينشأ هذا الأخير إلى بثنائية (مقاول/ فرصة) فالمقاول هو ذلك الفرد الذي يتصف بمجموعة من الخصائص أهمها المبادرة، الإبداع والاستباقية للفرص التي تطرحها البيئة فيحولها لمجموعة من المنتجات في شكل سلع أو خدمات تحت غطاء مؤسسة ناشئة هدفها تحقيق التميز والربح من خلال خلق قيم مضافة؛
- تمثلت التجربة الجزائرية في دعم المقاولاتية في الوسط الطلابي الجامعي من خلالها تبنيها لفكرة دار المقاولاتية، وكان أول تجسيد لها سنة 2007 بجامعة الاخوة منتوري بقسنطينة؛
- تعد التجربة الجزائرية من خلال دار المقاولاتية تجربة ناجحة في زرع الوعي والحس المقاولاتي في الوسط الجامعي، إلا أنها ذات وتيرة ضعيفة لا تسد العجز في قطاع التشغيل بصفة تامة ولا تحقق المشروعات المنبثقة عنها في شكل مؤسسات ناشئة التنوع الاقتصادي المطلوب؛
- لا يجب أن تقتصر وظائف دار المقاولاتية على وظيفتي التحسيس والمرافقة فقط، وإنما يجب أن تتعدى لوظائف أخرى أهمها وظيفتي التشخيص والتحليل للبيئة الاقتصادية. فلا يمكن مرافقة الطالب دون وضعه أمام الإطار الصحيح للاستثمار والكشف له عن كل الفرص والتحديات الموجودة في كل القطاعات الاقتصادية الصناعية منها والسياحية والفلاحية وغيرها.
- اتضح من خلال النموذج المقترح الارتباط القوي بين دار المقاولاتية وتحقيق النمو الاقتصادي اذ تعتبر دار المقاولاتية همزة وصل بين المؤسسات الناشئة في الأوساط الجامعية وتحقيق التنوع الاقتصادي من خلال عمليتي التشخيص والتحليل المقاولاتي التي تقوم بهما دار المقاولاتية على البيئة الاقتصادية.

التوصيات:

- التعديل في لجان ووظائف دور المقاولاتية حسب النموذج المقترح؛
- التشخيص والتحليلي البيئي الدائم للبيئة الاقتصادية بالمنطقة من شأنه أن يخلق العديد من الفرص لتمييز المؤسسات الناشئة غدا في شتى القطاعات الاقتصادية؛
- على طور الماستر أن يدعم بتعليم مقاولاتي بالمزامنة مع التعليم الأكاديمي، هدفه ان يصل الطالب لمستوى عالي من التشبع بفكرته وأن يحصل على الكم الواسع من الخبرات التي تؤهله لإدارة مشروعه غدا؛
- إعداد نظام لتسجيل المواهب والمهارات بكل كلية، الهدف منه خلق فرق عمل ذات مهارة لكل مشروع يتطلب وجود فرق عمل بالجامعة؛
- تنظيم الأفكار ذات العلاقة ببعضها في شكل تنظيمات اقتصادية من شأنها ان تخلق صناعة ثقيلة غدا.

مناقشة الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ارتباط قوية بين دار المقاولاتية وتحقيق التنوع الاقتصادي: هذه الفرضية صحيحة إذ أن دار المقاولاتية من خلال العمليات المقترحة في تصميم النموذج من شأنها أن تزود الطلبة بكافة المعلومات حول القطاعات الواجب الاستثمار فيها، الأمر الذي يؤدي بالطلبة لدخول عالم المقاولات بمؤسسات ناشئة متنوعة تخدم قطاعات اقتصادية متنوعة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً في تحقيق تنوع اقتصادي.

- الإحالات والمراجع:

- 1 - بن وريدة حمزة وآخرون، تفعيل الثقافة المقاولاتية للطلبة الجامعيين من خلال دور المقاولاتية: دراسة ميدانية لدار المقاولاتية بالمركز الجامعي ميلة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة (الجزائر)، 2021، ص 349.
- 2 - بوبكر بوعافية وعبد القادر ناصور، أثر التعليم الجامعي على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين: دراسة حالة طلبة جامعة سيدي بلعباس، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تيندوف (الجزائر)، 2021، ص 376.
- 3 - سمية بن شواط وزواوي لعوج، مساهمة قطاع التعليم العالي بالجزائر في بعث وإرساء المقاولاتية: نموذج مقترح، مجلة البشائر الاقتصادية، بشار (الجزائر)، 2022، ص 317.
- 4 - بو بكر بوعافية وعبد القادر ناصور، مرجع سبق ذكره، ص 376.
- 5 - جيلالي العقاب ونور الدين كروش، دار المقاولاتية كآلية لتعزيز روح المقاولاتية للطلبة الجامعيين الجزائريين: دراسة حالة طلبة المركز الجامعي تيسمسيلت، Revue des Reformes Economiques et Integration En Economie Mondiale، الجزائر، 2020، ص 5.
- 6 - سمرة فرحي و مديحة بخوش، تجارب دولية في دعم المقاولاتية، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEJE، الجزائر، 2021، ص 52.
- 7 - فوزي لوالبية وآخرون، دار المقاولاتية كآلية لنشر الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي: جامعة الجلفة أمودجا، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، 2019، ص 172.
- 8 - عبد القادر هاملي و مصطفى حوحو، محددات توجه الشباب الجامعي نحو النشاط المقاولاتي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة (الجزائر)، 2018، ص 25.
- 9 - موسى بن عباس و أسماء زدوري، دار المقاولاتية بوابة الطالب الجامعي على النظام البيئي المقاولاتي المحلي: دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة باتنة 02، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة احمد دراية ادرار (الجزائر)، 2021، ص 597.
- 10 - جيلالي العقاب ونور الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص 06.
- 11 - سمرة فرحي، ومديحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 53.
- 12 - جيلالي العقاب و نور الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص 06.
- 13 - بوبكر بوعافية وعبد القادر ناصور، مرجع سبق ذكره، ص 377.
- 14 - فوزي لوالبية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 171.

- 15 - سمية بن شواط و زواوي لعوج، مرجع سبق ذكره، ص 318.
- 16 - سمرة فرحي و مديحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 53.
- 17 - ابتسام قارة و آخرون، دور دار المقاولاتية في تطوير الفكر المقاوлатي لدى الشباب الجامعي: دار المقاولاتية بجامعة غيليزان أنموذجا، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE، الجزائر، 2020، ص 95.
- 18 - سهام موفق وآخرون، الطالب الجامعي والمشاريع المقاوлатية: بين المناهج الجامعية والواقع العملي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، 2017، ص 752.
- 19 - سهام موفق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 753.
- 20 - جيلالي العقاب ونور الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص 06.
- 21 - أحمد بن قطاف، دور المقاوлатية ودورها في تشجيع روح المقاوлатية في الجامعات: دراسة تقييمية لدار المقاوлатية بجامعة برج بوعرييج، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة برج بوعرييج (الجزائر)، 2021، ص 190.
- 22 - جيلالي العقاب ونور الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص 07.
- 23 - الطاهر بعلة ونجوى بن عويدة، الشراكة بين الجامعة وأجهزة الدعم من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية: عرض تجربة الشركة بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب " دار المقاوлатية بميلة"، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، 2018، ص 181.
- 24 - أحمد بن قطاف، مرجع سبق ذكره، ص 191.
- 25 - موسى بن عباس وأسماء زدوري، مرجع سبق ذكره، ص 590.
- 26 - أحمد بن قطاف، مرجع سبق ذكره، ص 192.
- 27 - المرجع نفسه، ص 192.
- 28 - الطاهر بعلة ونجوى بن عويدة، مرجع سبق ذكره، ص 182.
- 29 - أحمد بن قطاف، مرجع سبق ذكره، ص 193.
- 30 - أبتسام قارة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 98.
- 31 - فوزي لوالبية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 174 .

جودة التعليم العالي في الجزائر

The quality of higher education in Algeria

أ.ة. ايت مجبر واكلي بديعة¹، أ.ة. عيسات مريم²

Aitmedjber Ouakli Badia, Meriem Aissat

جامعة محمد لمين دباغين سطيف²، الجزائر

محرر وحدة البحث الموارد البشرية، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2023/03/21؛ تاريخ القبول: 2023/04/05؛ تاريخ النشر: 2023/06/01

ملخص : تسعى هذه الدراسة إلى معرفة متطلبات ضمان جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية بين نظام التعليم وسوق العمل الواقع والمأمول، حيث تعتبر ضمان جودة التعليم العالي، مجموعة من المبادئ والاقتراحات التي تهدف إلى تقديم أفضل أداء يؤدي إلى تحسين الجودة كقوة محفزة، وإذا ما طبقت فإنها ستحقق مستوى متميز من الجودة، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها دراستنا هي: إن مخرجات الجامعة الجزائرية لا تتماشى مع سوق العمل، نظرا لوجود العديد من الأسباب وتعتبر كتحديات بالنسبة للجامعة، ويتطلب تحسينها مثل قلة التدريس الميداني ضعف التنسيق بين القطاعات المستخدمة، بالإضافة إلى ذلك يجب توثيق العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وعالم العمل، ما يقتضي إعادة النظر في التخصصات المطروحة للتقليل منها والتوافق مع ما يطلبه سوق العمل، وتوصي الدراسة بضرورة العمل على إنشاء أجهزة وهيئات تقوم بإنشاء عقود بين الجامعة والمؤسسات وذلك بتوفير التخصصات التي تطلبها بأحسن الكفاءات، وتوفير لهم فرص العمل .

الكلمات المفتاحية: الجودة، التعليم العالي، ضمان جودة التعليم العالي، متطلبات ضمان جودة التعليم العالي

Abstract:

This study seeks to know the requirements for ensuring the quality of higher education in the Algerian University between the education system and the labor market, both the reality and the aspirations, as the quality assurance of higher education is a set of principles and suggestions that aim to provide the best performance that leads to improving quality as a motivating force, and if applied, it will achieve a level Distinguished in quality, and among the most prominent results of our study are: The outputs of the Algerian university are not in line with the labor market, due to the presence of many reasons and are considered challenges for the university,

1 المؤلف المرسل ايت مجبر واكلي بديعة البريد الإلكتروني: aitmedjber63dz@yahoo.fr

and their improvement, such as the lack of field teaching, requires poor coordination between the sectors used, in addition to that must be documented The relationship between higher education institutions and the world of work, which requires reconsideration of the disciplines offered to reduce them and conform to what the labor market demands, and the study recommends the need to work on establishing agencies and bodies that create contracts between the university and institutions by providing the specializations that they request with the best competencies, and providing them with job opportunities .

Key words: quality, higher education, higher education quality assurance, higher education quality assurance requirement

I- تمهيد :

تعتبر الجامعة مركز إشعاع حضاري وعلمي ونجاح العملية التعليمية، يتركز أساسا على مدى قدرتها على تحقيق أهدافها المنشودة إليها فيعد التعليم الجامعي الرصيد الاستراتيجي لكل المجتمعات، حيث تسعى إلى تقديم أعلى المستويات من الجودة في مجالات التدريس، كما يعد من بين المهارات الرئيسية في التدريس الجامعي، والتي تسعى الجامعة إلى تطويره من خلال تطبيقها من طرف الأستاذ الجامعي لطلبتها، وهذا ما يتطلب من الجامعات زيادة الاهتمام بجودة التعليم العالي، لتحقيق التنمية والتطور في مختلف المجالات الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية...الخ،

وبالتالي أصبح مصطلح الجودة من مفاهيم العقد الأخيرة، لأنها أصبحت تشغل الكثير ممن يتولون المسؤولية التعليمية، ومع ازدياد دول العالم الاهتمام ببرامج البحث العلمي وتطوير مستوى التعليم العالي فيها، وفي هذا السياق تعتبر الجزائر من ضمن الدول التي تبذل قصارى جهدها لترقية مؤسسات التعليم العالي، فمستقبل الجزائر أصبح مربوط برهانات بإدارة الجامعات ومخرجاتها والبحوث العلمية، وكذلك الخدمات التي تقدمها الجامعة من خلال وظائفها ومهامها لإنجاح جهود التنمية والجودة التي تسعى إليها.

ولتحقيق متطلبات جودة التعليم العالي هي توفير فرص العمل لخريجها، فالاهتمام بالعنصر البشري هو الذي يتحكم بباقي موارد المنظمة، وهو الذي يخطط ويتكبر والذي ينظم بالإضافة إلى ذلك يوجه ويراقب في ظل عدم وجود البديل وهو قابل للتطوير وقابل للتنمية وأيضا التدريب وكلما أنفقت عليه عاد عليك بالنفع أكثر وأكثر.

متطلبات ضمان جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية بين نظام التعليم وسوق العمل الواقع والمأمول

فضمان الجودة في التعليم العالي بين التعليم وسوق العمل، هذا الأخير الذي يعاني منه الكثير من خريجي الجامعات بالرغم من حصولهم لأعلى المراتب، كما أنه يعتبر وسيلة للتأكد من أن المعايير الأكاديمية المستمدة من رسالة المؤسسة المعنية قد تم تعريفها وتحقيقها، بما يتوافق مع المعايير النظرية لها سواء محلياً أو عالمياً. وما سبق يمكن صياغة سؤال الإشكالية على النحو الآتي:

ما مدى تحقيق متطلبات ضمان جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية بين نظام التعليم وسوق

العمل؟

وقد تمخض من خلال هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- ما المقصود بضمان الجودة في التعليم العالي؟
- ماهي متطلبات الجودة في التعليم العالي؟
- ما هو واقع التعليم الجامعي في الجزائر؟ وماهي التحديات؟

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه، بحيث تعد متطلبات ضمان جودة التعليم العالي دو رئيس في النهوض بمستوى جامعات الدول النامية إلى مصاف جامعات الدول المتقدمة، والعمل على تلبية الحاجات التعليم بين متطلبات سوق العمل، وهذا يتطلب من الجامعات زيادة الاهتمام بجودة التعليم العالي والاستفادة من خبرات المختصين في مجال الجودة والتنمية.

3. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم متطلبات ضمان جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية.
- معرفة ما مدى تحقيق الجامعة الجزائرية لمتطلبات ضمان جودة التعليم العالي بين نظام التعليم وسوق العمل.
- تقديم جملة من التوصيات من أجل ترقية برامج التعليم العالي وتسوية الوضعية بين خريجين الجامعات نحو سوق العمل.

4. منهج الدراسة:

تم انتهاز المنهج الوصفي، وذلك من أجل عرض الأفكار والآراء المطروحة فيما يتعلق بمتطلبات ضمان جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية بين نظام التعليم وسوق العمل، كما تم الاعتماد على ما توفر من أدبيات الموضوع لبناء الإطار الفكري وملفاهيمي للبحث والأفكار والنظريات التي تحكم هذه الإطار استنادا لتلك الأدبيات ومناقشة تلك المفاهيم واستخلاص ما يمكن من استنتاجات لبناء توصيات موضوعية عملية.

1.I - مفاهيم عامة حول ضمان جودة التعليم العالي:

قبل التطرق إلى مفهوم ضمان جودة التعليم العالي، يجب أن ننوه إلى مفهوم الجودة ومفهوم التعليم العالي على النحو التالي:

1.1 مفهوم الجودة:

"ويرجع مفهوم الجودة (QUALITY) إلى الكلمة اللاتينية ((QUALITAS التي تعني طبيعة الشخص أو الشيء، وكانت تعني قديماً الدقة والإتقان، ولقد تغير مفهوم الجودة مع تطور علم الإدارة، وظهور الشركات الكبرى وزيادة حدة المنافسة، حيث أصبح للجودة أبعاداً جديدة ومتشعبة" (P198، 2014، Barry, Jay & Render, Heizer).

"تمثل الجودة حسب تعريف المنظمة العالمية للمواصفات القياسية (ISO): على أنها مجموعة من الخصائص المتعلقة بالمنتج، أو بالنظام، أو بالعملية الإنتاجية والتي تلبّي رغبات العملاء والأطراف الخاصة الأخرى". (مها كامل جواد صباح النجار، 2014، صفحة 30).

2.1 مفهوم التعليم العالي:

يقصد بالتعليم العالي التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية، بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، وهو آخر مرحلة من التعليم النظامي، وتختلف تسميات هذه المؤسسة التعليمية فهناك:

الجامعة، الكلية، الأكاديمية، فالجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي، وتطلق أسماء أخرى على الجامعة والمؤسسات التابعة لها: مثل الكلية المعهد، الأكاديمية، المدرسة العليا، وهذه الأسماء تسبب اختلاطاً في الفهم لأنها تحمل معاني مختلفة من بلد لآخر". (نوال، 2012، صفحة 14).

3.1 ضمان الجودة في التعليم العالي:

يعد وسيلة هامة للتأكد من أن المعايير الأكاديمية قد تمّ تعريفها وتحقيقها، بما يتوافق مع المعايير النظرية لها سواء محلياً أو عالمياً، كما أن هذه المعايير لا بد أن تكون ملائمة وتستوفي توقعات مختلف الأطراف ذات العلاقة بالعملية التعليمية.

4.1 متطلبات ضمان جودة التعليم العالي:

تتوفر مجموعة من المبادئ والاقتراحات تهدف إلى تقديم أفضل أداء يؤدي إلى تحسين الجودة كقوة محفزة وإذا ما طبقت فإنها ستحقق مستوى متميز من الجودة واهم تلك المبادئ. (مها كامل جواد صباح النجار، 2014).

2.I- ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ومتطلباتها:

إن ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، أصبح مطلب لجميع مؤسسات التعليم العالي، فلا بد للجامعات الجزائرية أن تسلك هذا المسلك، للوصول إلى ما وصلت إليه الجامعات في العالم المتقدم.

1.2 ظهور الجودة التعليمية: " إن مسألة الجودة بالجامعة لم تكن وليدة السنوات القليلة". (بسمان، 2004 ، صفحة161)،

" إذ أن الجامعات الأمريكية، كانت تؤكد على جودة أداء الكليات والجامعات في الثلاثينات من القرن الماضي.

ويعد الباحث النيويلاندي Tcharles Aule، أول من لفت الانتباه إلى مسائل النوع والجودة في التعليم، واتباع أسلوب التخطيط في العمل، وعدم الاكتفاء بالجوانب الكمية لرفع جودته، وكان كتابه الذي صدر سنة 1966 بعنوان "جودة التعليم في البلدان النامية" يحمل الكثير من مفاهيم ومتطلبات جودة التعليم، وفي سنة 1969 عقد المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لمنظمة اليونسكو ندوة ضمت كبار التربويين في العالم، وقد أكدوا على وجوب تحقيق الجودة في التعليم، وخلفت هذه الندوة وراءها أثرا كبيرا بخصوص جودة التعليم، إلا أن النجاحات التي حققتها الجودة وإدارة الجودة الشاملة إبان العقدين الآخرين من القرن الماضي، في القطاعين الصناعي والتجاري جذبت بشدة انتباه التربويين والإداريين، ورؤساء الجامعات، وعمداء الكليات، وعددا من الباحثين نحوها، ومن هنا بدأ التفكير بمحاولة استعارة هذا المدخل من منبته الصناعي لتجربة في الميدان التعليمي وبالأخص الجامعي، ويؤرخ لهذا التطبيق في أول تجربة في مدرسة M.T-Edge Comble في مدينة Stika في ولاية Alaska التي تعد من المدارس الرائدة في خوض غمار تجربة إدارة الجودة الشاملة، حتى أصبحت هذه المدرسة تشكل مرجعية في تطبيقها لهذا المدخل، على المستوى الوطني، بحيث أعادت هذه المدرسة تشكيل العلاقة بين المدرسة والطالب، من عملية التعليم إلى عملية العمل، بروح الفريق الواحد". (السمرائي، 2007 ، صفحة416،422).

وبالتالي فموضوع " الجودة في التعليم أصبح من أهم الموضوعات التي تشغل الكثير ممن يتولون المسؤولية التعليمية". (نفات، 2010، صفحة2).

2.2 متطلبات ضمان جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية:

1.2.2 خصائص طرق التدريس المستخدمة في مؤسسات التعليم الجامعي:

1.1.2.2 - "عدم الشمولية لإبعاد التحصيل المعرفية والمهارية: إذ يتم التركيز على تزويد الطلبة بمعلومات وحشو أدمغتهم بها والتي لا يستفيدون منها في حياتهم العملية بعد التخرج مع إهمال تنمية الجوانب المهارية والوجدانية وتنمية ميول الطلبة وقدراتهم واستعدادهم". (فخري، 2017، صفحة2950).

2.1.2.2- " الاعتماد على طريقة المحاضرات التقليدية: التي يتم منها التركيز على دور الأستاذ كمصدر أساسي للمعلومات وكعنصر فاعل في العملية التعليمية، وأدى ذلك إلى قلة أو عدم استعمال طرائق التدريس الحديثة، كطريقة المشروع وحل المشكلات والتعلم الذاتي وحلقات النقاش وغيرها...الخ.

3.1.2.2 التقيد بالكتاب الواحد: وأحيانا الملخصات أو المحاضرات الإملائية، التي يتخرج منها الطلبة بمذكرات مختصرة ولاسيما في مجال العلوم الإنسانية، دون الرجوع والإفادة من المصادر المتعددة كالكتب المرجعية والمطبوعات والدوريات والتقارير والمنشورات.

4.1.2.2 عدم مشاركة الطلبة الايجابية في عمليتي التعليم والتعلم: إذ لا تراعي حاجاتهم وميولهم وقدراتهم العقلية ولا تعطي أهمية الفردية للطلاب ونشاطه ولا تتاح له فرصة الاختيار وفق حاجاته وقدراته الشخصية.

5.1.2.2- التركيز على الجوانب الأكاديمية النظرية دون العملية (التطبيقية): فالطرائق المستعملة في مؤسسات التعليم الجامعي لا تتيح الفرصة للطلبة لتطبيق ما يدرسونه عمليا بفرض تنمية نشاطهم التعليمية والكشف عن قدراتهم الإبداعية". (فخري، 2017، صفحة 2951).

7. متطلبات الجودة في التعليم العالي وفق أهم المتغيرات وأهدافها:

تعد معرفة متغيرات جودة التعليم العالي وفهمها أولى الخطوات الرئيسية، في تحقيق الجودة في الجامعات والتطرق إلى أهدافها كذلك.

1.7متغيرات متطلبات الجودة في التعليم العالي:

1.1.7 المتغير الأول جودة الطلبة : وهم من أبرز عوامل تحسين جودة الخدمة التعليمية، وتتلخص تحته العناصر التالية:

1.1.1.7 انتقاء الطلبة : تتمثل عملية انتقاء الطلبة لقبولهم للالتحاق بالتعليم العالي إحدى الممارسات الشائعة في الجامعات والكليات، باعتبار الجامعات والكليات التي تنتقي طلبتها تتميز عن مثيلاتها الأقل انتقاء، حيث إن انتقاء الطلبة وقبولهم يمثل الخطوة الأولى في جودة التعليم الجامعي.

2.1.1.7 نسبة عدد الطلبة : من بين مظاهر جودة الخدمة التعليمية الأخذ بعين الاعتبار نسبة عدد الطلبة لعضو هيئة التدريس، إذ يجب أن تكون هذه النسبة مقبولة بالدرجة التي تضمن تحقيق فعالية العملية التعليمية... فكلما كان عدد الطلبة قليلا كان ذلك أفضل في رفع حيوية الدرس، وإتاحة فرصة أكبر للمشاركة وتبادل الأفكار، بالإضافة لعنصر مهم وهو دافعية الطلبة واستعدادهم للتعليم وسعيهم للمعرفة وحب الاطلاع والاستكشاف والرغبة في الحصول على ثراء معلوماتي.

2.1.7 المتغير الثاني جودة هيئة التدريس: و يقصد بجودة عضو هيئة التدريس تأهيله العلمي، الأمر الذي يسهم حقا في إثراء العملية التعليمية وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع.

ويحتلّ عضو هيئة التدريس المركز الأول من حيث أهميته في نجاح العملية التعليمية، فمهما بلغت البرامج التعليمية من تطوّر في الخدمات التربوية والتعليمية ومهما بلغت هذه البرامج من الجودة، فإنّها لا تحقق الفائدة المرجوة منها إذا لم يجب توافر عدد من السمات لدى عضو هيئة التدريس منها جملة من السمات الشخصية والنفسية والقدرة على الاتصال بالإضافة إلى الالتزام بالمنهج العلمي والعمل على تنمية المهارات الفكرية التنافسية بين الطلبة خدمة للجامعة التي ينتمي إليها زيادة على خدمة المجتمع والوطن، وبالتالي تصنف أدوار عضو هيئة التدريس وفق هذا المفهوم إلى:

- أدوار اتجاه طلابه.

- أدوار اتجاه المؤسسة التي يعمل فيها.

- أدوار اتجاه المجتمع المحيط به.

- أدوار اتجاه نفسه.

3.1.7 المتغير الثالث جودة المناهج: تعدّ الموازنة بين الأصالة والمعاصرة في إعداد المناهج، من حيث المحتوى والأسلوب من العوامل المرتبطة بجودة الخدمة التعليمية، ويرتبط هذا الجزء من المعايير بالمدى الذي تستطيع فيه هذه المناهج الدراسية أن تعمل على تنمية قدرة الطالب على تحديد المشكلات وحلها، إذ أن أولوية جودة الخدمات التعليمية تستدعي تحسين المناهج، ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

1.3.1.7 تحديد استراتيجية التعليم: وذلك بوضع إطار لسياسات يستهدف المحافظة عليها في تكامل وتوقيت ملائمين وتوجيهها الوجهة الصحيحة وينبغي مراعاة خاصيتين عند تحديد استراتيجية التعليم هما:

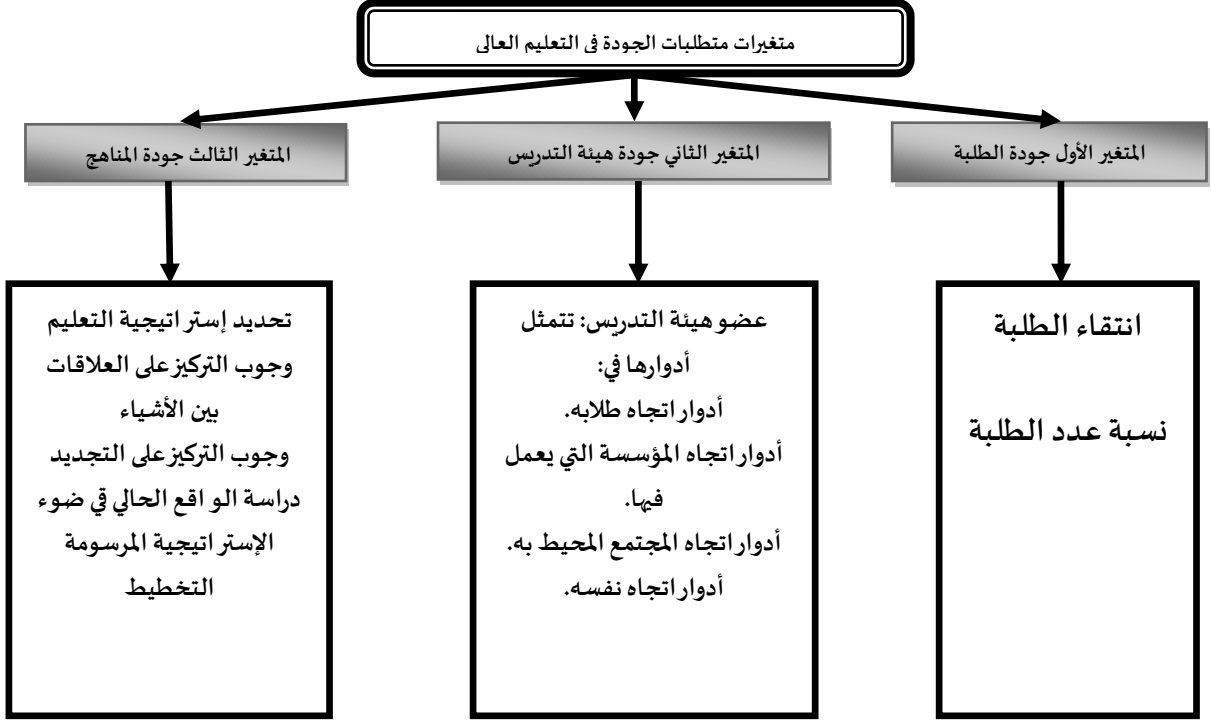
2.3.1.7 وجوب التركيز على العلاقات بين الأشياء: وذلك بإيجاد سلسلة كاملة من العلاقات الداخلية في النظام التعليمي الموجودة بين مستوياته المختلفة، بين النظام التعليمي ككل والبيئة التي يتواجد فيها.

3.3.1.7 وجوب التركيز على التجديد: بحيث يكون شاملا لجميع جوانب العملية التعليمية بهدف إحداث التوافقات التي يحتاج إليها النظام.

4.3.1.7 دراسة الواقع الحالي في ضوء الاستراتيجية المرسومة: حيث تتضمن هذه الدراسة طرق التدريس ووسائله وأساليب التقويم، وإعداد الأستاذ وتدريبه بالإضافة إلى الإدارة الجامعية.

5.3.1.7 التخطيط: عبارة عن عملية تتضمن اتخاذ مجموعة من القرارات للوصول إلى أهداف محددة وعلى مراحل معينة، وخلال فترة زمنية معينة مستعينا بالإمكانات المادية والبشرية والمعنوية المتاحة والهدف من ذلك أنها تسهل عملية التنفيذ والتمويل والتغيير في العملية التعليمية. (طبيب فتيحة، قاصدي فايزة، 2017). ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01) الذي يوضح متغيرات متطلبات الجودة في التعليم العالي:



المصدر: (من إعداد الباحثين بالاعتماد على (طبيب فتيحة، قاصدي فايزة، 2017)).

يمثل الشكل رقم (01) الذي في الأعلى متغيرات متطلبات الجودة في التعليم العالي، بحيث يظهر لنا من خلال الشكل أن هناك ثلاث متغيرات رئيسية في متطلبات الجودة في التعليم العالي، وكل متغير ينقسم بدوره إلى هدف معين ومسيطر، ولا يمكن تحقيق متطلبات جودة في التعليم العالي إلا بتوفر هذه المتغيرات.

2.7 أهداف جودة خدمة التعليم العالي وفوائدها:

" إن تطبيق الجودة في التعليم العالي، أهداف عديدة، سنحاول من خلاله إبراز أهمها، هذا بالإضافة إلى تبين الفوائد الناتجة عن تحقيق أهدافها نذكر منها:

- التأكيد على أن الأداء مطلب وظيفي عصري وواجب وطني تتطلبه مقتضيات المرحلة الراهنة.
- تنمية روح العمل الجماعي والتعاوني للاستفادة من كافة العاملين في المؤسسة.
- ترسيخ مفهوم الجودة تحت شعارات لا بديل عن التصحيح، والتعليم مدى الحياة.
- تحقيق نقلة نوعية في عملية التعليم التي تقوم على أساس التوثيق للبرامج والإجراءات والتفعيل للأنظمة واللوائح والتوجيهات والارتقاء بمستوى الطلبة.

متطلبات ضمان جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية بين نظام التعليم وسوق العمل الواقع والمأمول

- الاهتمام بمستوى الأداء الإداريين والأساتذة في مؤسسات التعليم العالي من خلال المتابعة الفاعلة وتنفيذ برامج التدريب المستمر، مع التركيز على جودة جميع أنشطة مكونات النظام التعليمي.
- اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي تعزز وترفع من مستوى الجودة وتقلق من وقوع الأخطاء في التدريس.
- الوقوف على المشكلات التعليمية في الواقع العملي ودراستها وتحليلها بالأساليب والطرق العلمية واقتراح الحلول المناسبة ومتابعة تنفيذها.
- فتح قنوات الاتصال والتواصل ما بين مؤسسة التعليم العالي والجهات الرسمية والتعليمية لزيادة الثقة بينهما، والتعاون مع المنظمات التي تعنى بالنظام التعليمي التحديث برامجه وتطويرها.
- ضبط وتطوير النظام الإداري نتيجة لوضوح الأدوار وحديد المسؤوليات بدقة". (رقاد2014، صفحة 37، 38).

8. الواقع والتحديات والرهانات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر:

1.8 واقع التعليم الجامعي في الجزائر:

لقد مر التعليم العالي في الجزائر بمجموعة من التطورات تتخللها جملة من الإصلاحات تماشيا ومتطلبات التنمية ومتغيرات العصر من أجل الوصول إلى جامعة نموذجية الحالية ولكن على الرغم مما عرفه التعليم العالي في الجزائر من تطورات وإصلاحات استهدفت تقويم الاعوجاج وتحقيق التكامل بين البرامج والتوجهات التكوينية والتنموية إلا أن هذه الإصلاحات شخضت في كثير من الأحيان بالفاشلة من طرف كثير من الدارسين، إضافة لعدم تكيفها والتقصير في تطبيقها، خاصة ما تعلق بنوع ، زد إلى ذلك ارتفاع عدد الخريجين والبطالين الأمر الذي نجم عنه أيضا نقص في التأطير سواء من حيث الكمية، النوعية، ضعف في طاقات الاستيعاب والتمويل، وغيرها من المؤشرات لظواهر أعمق تشكل في جوهرها عدد من المشكلات المهمة التي تواجهها الجامعة الجزائرية اليوم التي يمكن تحديدها في:

1.1.8 مشكلة التحجيم: تشكل مشكلة التحجيم تحديا مخيفا للجامعة الجزائرية منذ الثمانينات، ويعكس لنا هذا التدفق الأرقام.

2.1.8 مبدأ تساوي فرص الالتحاق بالتعليم العالي: المشكل حسب مختلف المصادر بمجموعة من العوامل

نوجزها فيمايلي:

- الأعداد المسجلة في كل دخول جامعي، حيث يصل العدد إلى مليون طالب حسب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ويرتبط هذا بالنمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر وتوسع عددا لملتحقين بالأطوار الابتدائية الثانوية.
- العاملة المؤهلة لمسايرة المستجدات الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل.

- الطلب المتزايد على التعليم العالي نتيجة الوعي الثقافي ولاعبارات اقتصادية واجتماعية تربط بتحسين الدخل والمستوى المهني في إطار الحراك الاجتماعي ومواجهة شبح البطالة.
- العوامل المرتبطة بسياسات القبول والتقييم وكذا ومركزية التوجيه والتقييم.
- مجانية التعليم العالي وإهمال النوعية بسبب نقص الموارد التمويلية والمؤطرين والهياكل.

3.1.8 مشكلة الهياكل والتجهيز: يعتبر تزايد عدد الطلبة والصعوبات المالية للتعليم العالي من العوامل الرئيسية لنقص ضبط الهياكل والتجهيز، فقد أصبحت ظاهرة الاكتظاظ هي السمة الملازم لكل الجامعات الجزائرية رغم الزيادة الملاحظة في الكثير من الجامعات، ورغم ذلك فهي لا تفي بحاجات الطلب المتزايدة سنويا والتي ترجع لانعدام التخطيط والإستراتيجيات الجادة. إضافة لهذا نجد نقصا في التجهيزات والوسائل الحديثة التي تعد اليوم الأداة الرئيسية لاكتساب المعارف واللاحق بالركب، وربط ما هو نظري بما هو تطبيقي، هذا مع نقص المراجع خاصة الحديثة منها وقاعات الانترنت وان وجدت فسمتها الاكتظاظ، إضافة لتدني الخدمات الجامعية مما لا الإصلاح الجديد، حيث شهدت الجامعة الجزائرية نقصا في المقاعد البيداغوجية وصعوبة ال تأطير 740000 طالب يؤطرون وهذا لا يسمح بالتكوين الجيد.

كل هذه العوامل أدت إلى تفاقم هذه المشكلة التي انجرت عنها مشكلات أخرى أعاققت تطور التعليم العالي وارتبطت بزيادة الحاجة للتمويل لمواجهة الزيادة المطردة في عدد الطلبة من حيث المقاعد البيداغوجية والهياكل، ميزانية التسيير البحث العلمي. ولهذا كانت الجودة مطلبا أساسيا لخروج التعليم الجزائري من هذا المستنقع التي تعيش فيه، واللاحق بمصف الجامعات الغربية. (بوشلاغم، 2017).

2.8 التحديات و الرهانات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر:

- هناك عدة تحديات ورهانات تواجه التعليم الجامعي في الجزائر المتمثلة فيما يلي:
- الوضعية العامة للبلاد التي أثرت سلبا على المستوى العام للمنظومة التربوية، وأسباب خاصة تعود أساسا إلى المشكلات البيداغوجية المتمثلة في ضعف الدروس خاصة النظرية منها بسبب نقص المصادر وكثرة الوحدات مع خلوها من وظيفية خاصة.
 - قلة التدريس الميداني وضعف التنسيق بين القطاعات المستخدمة وعدم تطابق الملامح النظرية مع المهن الفعلية، كما أن درجة المهارة التي تتناسب مع الأداء المطلوب في العمل.
 - الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة وتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل احتضان العدد الهائل للطلبة.
 - هجرة الكفاءات والأدمغة الجزائرية مهما كان الثمن، وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير وتكوين وتنمية البلاد لعدم وجود حوافز.

- البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات، وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لها، مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.
- تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات (حاملو الشهادات) الذين يفتقرون إلى كفاءات تستجيب لمتطلبات السوق، إننا نقر بأنها مطالب تستدعي تكلفة مادية ومالية كبيرة لكنها ضرورية لإرساء قواعد التعليم المتطور والفعال في التكوين الجامعي لتصبح الجودة شرطا جوهريا لقبول الخدمات الجامعية بشكل عام، سواء بالسوق المحلية أو الأسواق الخارجية". (بلخير، 2017، صفحة 8، 9).

9. المقترحات للنهوض بالتعليم الجامعي بالجزائر وتسوية وضعية خريجي الجامعات:

" في ظل ما تم طرحه نظريا، يمكن الخروج بجملة من الاقتراحات فيما يخص التعليم العالي في الجزائر والوطن العربي بصفة عامة. إن مواجهة متغيرات العصر التي تأتي العولمة في مقدمتها، ضرورة لا بد منها، لهذا كان لا بد للتعليم العالي أن يكيف نفسه وتلك المتغيرات، سواء من حيث أهدافه أو بناءه ومحتواه، ومنه فالتعليم العالي في الجزائر لا بد له من:

- يجب توثيق العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وعالم العمل، ما يقتضي إعادة النظر في التخصصات الدراسية المطروحة للتقليل مما لا يطلبه سوق العمل، والعمل على تأهيل الطالب القادر على خلق فرص العمل.
- التوسع في نشاطات التوجيه والإرشاد الأكاديمي والمهني لمساعدة الطالب على رسم مساره التكويني، وتوقع ما يقوم به في سوق العمل، للتخفيف من البطالة، وتضخم التخصصات غير المطلوبة.
- ضرورة الأخذ بالأساليب المستحدثة في التدريس والتقييم، مع توفير التدريب اللازم لأعضاء هيئة التدريس لممارسة تلك الأساليب.
- ضرورة انفتاح مؤسسات التعليم العالي على المحيط للمشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات التي تتصل بتخطيط البرامج الدراسية، توجيه الطلاب في الوقت نفسه إلى أسلوب التعليم الذاتي وتقييم الأداء، وتقديم العون المادي والمعنوي، وتمويل البرامج والمشروعات البحثية.
- توفير ميزانية مناسبة للبحث العلمي، بحيث لا تقتصر على التمويل الحكومي بل تتعداه للمؤسسات العامة، القطاع الخاص، وباقي الجهات التي لها علاقة بالعملية التعليمية. وتطوير النشر العلمي في الدوريات.

وانطلاقا من مسؤولية الدولة عن بناء رأس المال الإنساني بكافة أشكاله، فإنه يقترح أن تستمر الدولة في توفير فرص التعليم العالي للمواطنين المؤهلين للالتحاق به، ولا يعني هذا أن تكون مؤسسات التعليم العالي حكومية

فقط، لأن أهم مقوم للإصلاح الجذري للمؤسسات التعليمية العالي هو تحريرها من سيطرة الحكومة، وأن تقوم عليها مجالس إدارة مستقلة تمثلها (الدولة، قطاع الأعمال، الأكاديميون) العمل على رفع كفاءة استغلال موارد مؤسسات التعليم العالي". (زرقان، 2012، صفحة14). و" أصبح من الضرورة الملحة أن تعيد الجامعات النظر في أهدافها، وطرائقها وأن تواجه جودة التعليم ما تقدمه للمجتمع من الخريجين ومن الخدمات، والاستشارات للنهوض بها بما يتلاءم مع متطلبات العصر". (فخري، 2017، صفحة2945).

II- النتائج ومناقشتها :

- إن مصطلح الجودة مصطلح عميق بالمفهوم والذي مس في دراستنا هذه قطاع التعليم العالي، فهو مفهوم ينبغي على المؤسسات التعليمية إتباعه سواء من حيث الطاقم الإداري أو الهيئة التدريسية أو الطلبة وحتى أبسط عامل.
- تشجيع التدريس بالطرق الحديثة، من خلال استعمال وسائل الاتصال الحديثة، من أجل تشجيع البحث العلمي، بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس والطلبة.
- من أهم أهداف ومظاهر ومطالب متطلبات ضمان الجودة في التعليم العالي، التوافق بين مخرجات المؤسسات التعليمية وبين سوق العمل.
- مخرجات الجامعة الجزائرية لا تتماشى مع سوق العمل، نظرا لوجود العديد من الأسباب وتعتبر كتحديات بالنسبة للجامعة، ويتطلب تحسينها مثل قلة التدريس الميداني ضعف التنسيق بين القطاعات المستخدمة، وعدم تطابق الملامح النظرية مع المهن الفعلية، كما أن درجة المهارة التي تتناسب مع الأداء المطلوب في العمل.
- يجب توثيق العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وعالم العمل، ما يقتضي إعادة النظر في التخصصات المطروحة للتقليل منها والتوافق مع ما يطلبه سوق العمل

IV- الخلاصة :

ومن خلال ما سبق وما تمت دراسته في موضوع متطلبات ضمان جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية بين نظام التعليم وسوق العمل الواقع والمأمول، حيث نؤكد على أهمية البالغة وضرورة تطبيق المؤسسات الجامعية الجزائرية لمتطلبات ضمان جودة التعليم العالي، فهي تعتبر مدخلا ومصدرا فعالا لتحقيق التوازن بين خريجي الجامعات وبين سوق العمل، وذلك لتفادي البطالة، وبالتالي تعمل على الربط بين التكوين الجامعي وبين محيطه، ومواكبة الدول العالم المتقدم كالصين، كوريا، ماليزيا، سنغافورة، وغيرها من الدول التي شهدت قفزة نوعية بين أدائها الاقتصادي والتنموي.

- الإحالات والمراجع:

باللغة العربية:

• المؤلفات:

محجوب فيصل بسمان. (2004). الدور القيادي لرؤساء الأقسام في الجامعات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. الأردن .

مهدي صالح السمراي. (2007). إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي. العراق: دار جرير للنشر والتوزيع.

• الأطروحات:

عمر بلخير. (2017). واقع إصلاح التعليم العالي في الجزائر دراسة تحليلية. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولود معمري، الجزائر

نور نوال. (2012). كفاءة هيئة أعضاء التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي. مذكرة لنيل شهادة الماجستير . تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

• المقالات:

حنان بوشلاغم. (2017). دارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي بالجزائر: الواقع، المأمول، . مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد35. .

رقاد ص. (2014). تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية افاقه ومعوقاته .أطروحة لنيل أطروحة الدكتوراه .علوم الاقتصادية ،جامعة سطيف1، الجزائر

مها كامل جواد صباح النجار. (2014). دراسة عقبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في التعليم الأهلي، . مجلة كلية التراث الجامعة، العراق ،العدد14 .

هلال الجبوري كريم فخري. (2017). العوامل التي تؤدي إلى تدني مستوى أداء جودة التعليم الجامعي بحسب رأي أعضاء هيئة التدريس. مجلة جامعة بابل، العلوم الانسانية، المجلد25، العدد1 .

زرقان ل. (2012). إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس . مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية .

طبيب فتيحة، قاصدي فايزة. (2017). مفهوم الجودة في التعليم العالي . مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية،العدد27 .

• المداخلات:

عبد الحق بن نفات. (2010). إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي مع الاشارة الى حالة الجزائر. ملتقى وطني حول ادارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة، جامعة سعيدة يومي 07 و08/ ديسمبر .

2.12 باللغة الأجنبية:

• Books

Heizer ,Jay & Render ,Barry. (2014). *Operations Management*. Prentice-Hall ,New Jersey: 9th edition.

تعزيز تطبيق تقنية البلوك تشين للتدقيق المالي

Enhancing the application of block Chain technology for Financial auditing

غجاتي فاطمة¹، هوام جمعة²

Fatma Ghedjati, Djemaa Houam

جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2023/03/02 ؛ تاريخ القبول: 2023/04/15 ؛ تاريخ النشر: 2023/06/01

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى إظهار دور التحول الرقمي باستخدام تقنية البلوك تشين في تعزيز التدقيق المالي وأثرها على مصداقية القوائم المالية. حيث اكتسبت تقنية البلوك تشين اهتمام جميع القطاعات في عصر التحول الرقمي.

لتحقيق هذا الهدف قمنا باتباع المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح كل من الإطار النظري لتقنية البلوك تشين والتدقيق المالي وأثر ذلك على مصداقية القوائم المالية.

توصلت الدراسة إلى أنه من المتوقع أن تحدث تقنية البلوك تشين تغييرا جذريا في التدقيق المالي وسينعكس ذلك على القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: البلوك تشين - التدقيق المالي - القوائم المالية

Abstract:

This study aimed to demonstrate the role of digital transformation using blockchain technology in enhancing financial auditing and its impact on the credibility of financial statements. Blockchain technology has gained the attention of all sectors in the era of digital transformation.

To achieve this goal, we followed the descriptive analytical approach to clarify both the theoretical framework of blockchain technology and financial auditing and its impact on the credibility of financial statements.

The study concluded that blockchain technology is expected to bring about a radical change in financial auditing, and this will be reflected in the financial statements.

Keywords : Blockchain, Financial Audit, Financial Statements

1 المؤلف المرسل: غجاتي فاطمة البريد الإلكتروني: fatma.ghedjati@univ-annaba.dz

I- تمهيد :

تم استخدام نظام “البلوك تشين” لأول مرة في عام 2008 ، أي منذ أكثر من عشر سنوات، وذلك باعتباره المنصة الرئيسية لعملة البيتكوين الافتراضية، والتي استمدت قوتها وثقة المتعاملين فيها، على الأقل حتى الآن، بفضل ذلك النظام. ويخلط كثير من الناس بين البيتكوين و “البلوك تشين”، ويعترونها كياناً واحداً، على الرغم من عدم صحة هذا، فالبلوك تشين هو العمود الفقري لعملة البيتكوين، وهو ما ميزها عن غيرها من العملات الافتراضية الأخرى.. والتي استمدت قوتها وثقة المتعاملين فيها، على الأقل حتى الآن، بفضل هذا النظام. ومثلما تم استخدامه في تحويل العملات الافتراضية، يمكن أيضاً استخدامها في العديد من التطبيقات الأخرى، مثل تسجيل الممتلكات وتوثيق المعاملات وأعمال الوساطة. تعد هذه التقنية بإعادة تعريف الثقة والشفافية في جميع أنحاء العالم ومن شأنها أن تنقل شبكة الإنترنت وعلم البيانات والحماية إلى تطور جديد لم تشهد الإنسانية مثال له من قبل. يمكن لهذه التكنولوجيا الحديثة إحداث ثورة كبيرة في مختلف المجالات وكذلك في الطريقة التي تتم بها المعاملات بين الأفراد والمؤسسات حول العالم. ونظراً لأن التدقيق المالي من العمليات الأساسية التي تسهم في تحسين الشفافية والنزاهة في إدارة الأعمال. يتمثل دور هذه العمليات في فحص وتقييم السجلات المالية والحسابات للتأكد من دقتها وموثوقيتها. إن التدقيق يشمل أيضاً تقييم العمليات المحاسبية والمالية والتحقق من مطابقتها للمعايير واللوائح المالية المتبعة. وتتجلى أهمية التدقيق المالي في الدور الحيوي الذي يلعبه في تعزيز الثقة بين الشركات وجميع الأطراف المعنية. فالفحص الدقيق والمستمر يعزز تحديد أي نقاط ضعف في الإدارة المالية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسينها. كما يقدم التدقيق تحليلات مهمة حول أداء الشركة وقدرتها على تحقيق الأهداف المالية والاستمرارية في العمليات.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تعزز تقنية البلوك تشين التدقيق المالي؟

How Block Chain enhance Financial Audit ?

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بطرح الأسئلة التالية:

1- ما هو الإطار المفاهيمي لتقنية البلوك تشين؟

2- ما هو الإطار النظري للتدقيق المالي؟

3- كيف تعزز تقنية البلوك تشين التدقيق المالي؟

ولاختبار هذه الاشكالية تم صياغة الفرضية التالية:

- تساهم تقنية البلوكتشين في تعزيز التدقيق المالي

أهداف وأهمية الدراسة:

يمكن تلخيص الهدف من هذه الدراسة في النقاط التالية:

1- تقديم إطار نظري عن البلوك تشين والتدقيق المالي،

2- محاولة إبراز أهمية التدقيق المالي لإضفاء المصدقية على القوائم المالية

3- محاولة إبراز أهمية تطبيق تقنية البلوك تشين على تدقيق القوائم المالية بما يعزز التدقيق المالي

هيكلية الدراسة: للإجابة على الاشكالية المطروحة بأسئلتها الفرعية تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة محاور:

المحور 1- الإطار المفاهيمي لتقنية البلوكتشين،

المحور 2- الإطار النظري للتدقيق المالي

المحور 3- دور البلوكتشين في تعزيز التدقيق المالي.

I.1- المحور الأول الإطار المفاهيمي للبلوكتشين:

تعود الجذور الأولى لتقنية البلوك تشين لسنة 2008 عندما قدم ساتوشي ناكاموتو، البيتكوين كفكرة جديدة للنقد الإلكتروني قائمة على الند للند، وتستند على تقنية البلوك تشين، فقد أرسل ساتوشي دراسة تقنية إلى البريد الإلكتروني لمجموعة من المهتمين بالعملات الرقمية، ذكر فيه المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها كل من البيتكوين وأرضيتها التقنية البلوك تشين، الأمر الذي مهد الطريق للتطبيق الفعلي لهذه التقنية سنة 2009 عندما قام ساتوشي ناكاموتو بتعدين أول عملة بيتكوين وطرحها للتداول، وهي اليوم تحظى بشهرة عالمية وذات قبول واسع في التعاملات المالية الإلكترونية²

ظهرت تقنية blockchain في عام 2008 مع عملة البيتكوين أو العملة المشفرة، قدمه ساتوشي ناكاموتو. العملة المشفرة، والتي تستخدم تقنية blockchain لقد مكنت التكنولوجيا بشكل ملموس من إجراء المعاملات الخاصة بشكل مباشر ودون تدخل وسيط. (جمعة ب.، 2023، صفحة 361)

1- تعريف تقنية البلوكتشين:

يعرف العديد من الباحثين blockchain على أنه "شبكة من العقد (أي المستخدمين) أجهزة الكمبيوتر) تعمل معًا كأقران لإنتاج سجل معاملات غير قابل للتغيير التي يمكن إتاحتها للجمهور وبالتالي فإن Blockchain هي تقنية لتخزين ونقل البيانات الرقمية. معرفة أصل البيانات في التداول ممكن بفضل هذه

التكنولوجيا منذ كل حركة يتم تتبعها باستخدام السجل. يتم تنفيذ كل معاملة جديدة تلقائيًا مخزنة في كتلة مرتبطة بالكتل الأخرى المتعلقة بالمعاملات السابقة. وبالتالي يتم تشكيل سلسلة من الكتل من الكتل المختلفة المرتبطة بكل منها الأخرى التي تشكل **blockchain**. لذلك، تتيح تقنية **blockchain** للمستخدمين التعامل مباشرة مع بعضهم البعض دون الحاجة إلى جهة ثالثة موثوقة. وفقا لديلاهاي فإن هذه التكنولوجيا يمكن مقارنتها بمفكرة كبيرة أو كتاب مفتوح يمكن الرجوع إليه من قبل الجميع مجاناً وبحرية، ولكن لا يمكن مسح أي معلومات عنها أو دمر (Najoua Elommal, 2021).

يمكن تعريف **Blockchain** بشكل عام على أنها التكنولوجيا التي تقوم بتنشيط العملة المشفرة بيتكوين. والسبب في ذلك هو أن تقنية **blockchain** ظهرت لأول مرة مع **Bitcoin** اليوم، لا تزال **blockchain** هي الأكثر تستخدم على نطاق واسع بواسطة **Bitcoin**، (تعتمد الكلمة الإنجليزية المكافئة لنظام **blockchain** أساساً على "تقنية دفتر الأستاذ الموزع اللامركزي". باستخدام هذه التقنية، يتم إنشاء كل البيانات والتحقق من صحتها تم حظرها بشكل مشفر، بحيث يمكن منع حل الخوارزميات التي تم إنشاؤها بشكل لا رجعة فيه من قبل الأشخاص. في معنى آخر، مع تقنية **blockchain**، التي يتم إنشاؤها عن طريق إضافة البيانات الأساسية لكل كتلة تم إنشاؤها يتم تسجيل المعاملة ومن المستحيل حذفها.

2- خصائص وفوائد تقنية Blockchain:

: يبرز تحليل تعريفات **Blockchain** ثلاث خصائص رئيسية هذه التكنولوجيا (Elommal &):

(أ) الشفافية وإمكانية التتبع: تحتوي سلسلة الكتل على معلومات التي لا يمكن تعديلها أو حذفها، والتي يتم مشاركتها من قبل المستخدمين. وأيضاً كل يتم تسجيل العملية التي يتم تنفيذها بشكل نهائي في **Blockchain**، وبالتالي يتم تنفيذها من الممكن تتبع المسار الذي سلكته كل قطعة من المعلومات المخزنة بالفعل، يتم ضمان طول عمر النظام وتماثله من خلال التكاثر من السجل الذي ينشئه في ذاكرة أجهزة الكمبيوتر المستقلة في جهاز واحد للآخرين (عقد الشبكة). الشفافية وإمكانية التتبع من شأنها أن تفعل ذلك زيادة ثقة المستخدم.

(ب) الأمن أو حماية البيانات: البيانات المسجلة في **Blockchain** هي مؤمن بتشفير التشفير، ومصادق عليه، ومعتمد، وغير قابل للتغيير لأنه الحجب يزيل أخطاء الاحتكاك ويقلل من مخاطرها. والواقع أن الحاجة للتحقق من الصحة من خلال مجموعة من العقد يجعل من الممكن الحد بشكل كبير من مخاطر أعمال ضارة أو اختطاف أو قرصنة. العقد تتحكم في بعضها البعض، والتي يجعل من الممكن القيام بذلك دون سلطة مركزية. كما أنه من الممكن إخفاء هوية المستخدمين.

(ج) اللامركزية: تسهل تقنية **Blockchain** التعامل بدونها الشبكة المركزية، التي توفر التحكم والحوكمة للنظام. لا يتم التحقق من صحة العمليات المسجلة هناك من قبل جهة محددة، ولكن من خلال القيد الذي يتم تحديده طرائقه من خلال السلسلة. إذا جمعنا هذه التكنولوجيا مع العقود الذكية، وبرمجة تبادل القيمة بين طرفين دون وسطاء يصبح ممكناً. وبالتالي فإن القضاء على الوسطاء سيجعل من الممكن تحقيق مكاسب الإنتاجية والكفاءة وتقليل تكاليف المعاملات مثل التفتيش ورسوم التحقق وما إلى ذلك. هذه الخصائص تجعل تقنية **Blockchain** التكنولوجيا الثورية التي يمكن أن تقود الشركات إلى تصميم أساليب وتقنيات جديدة منظمات العمل وتغيير نماذج أعمالها.

تسمح تقنية **Blockchain** بتسجيل المعاملة كحدث واحد، والتي يتم التحقق من صحتها من قبل مجتمع القاصرين. هذه العملية فعالة جداً لالشركات لأنها توفر عليهم الحاجة إلى إدخال المعاملة وتخزينها في عدة معاملات قواعد البيانات، مما يوفر عليها الوقت ويقلل بشكل كبير من الأخطاء البشرية والاحتيال. ومن المؤكد أن هذه التكنولوجيا يمكن أن تولد مزايا تنافسية للشركات، ولكنه لا يخلو من المخاطر لأنه يتطلب تغييرات تنظيمية أساسية، مهارات جديدة وأدوات جديدة وأساليب عمل يمكنها قلب الممارسات القديمة.

غالباً ما تتم مقارنة اختراع **Blockchain** بذلك الإنترنت، نظراً لقدرة الهائلة على إحداث تحولات جذرية في العديد من الصناعات. ونتيجة لذلك، فإن تكنولوجيا **Blockchain** سوف تفعل ذلك تحدي الشركات وقيادتها إلى أن تكون أكثر ابتكاراً وإعادة التفكير في أعمالها نموذج الأعمال التجارية معرضين لخطر رؤية بقاءهم مهددًا (Ahmed ABU MUSA, 2023).

3- أنواع البلوكشين:

هناك ثلاثة أنواع **blockchain**: العامة والخاصة والكونسورتيوم

3-1- فتح سلسلة الكتل (سلسلة الكتل العامة)

في نظام شبكة **blockchain** المفتوحة، يمكن لأي شخص المشاركة في هذه الشبكة. يعتبر النظام بمثابة **blockchain** نظام لا يحتاج إلى سلطة مركزية بالكامل **Ethereum** و **Bitcoin**، والتي يمكن أن توفر المنصة ولغة برمجة يمكنها تمكين استخدام العقود الذكية والسماح للمطورين بنشر التطبيقات الموزعة.

3-2- بلوكشين خاصة:

في نظام **blockchain** الخاص، يمكن للمستخدمين المصرح لهم فقط الانضمام إلى الشبكة. - المشاركة في الاتفاقيات داخل الشبكات يمكن تعريفها في الأنماط العامة أو المسموح بها. إذا كان النظام قائماً على الأدونات ويمكن للمسجلين في هذا النظام ذلك الدخول إلى هياكل التسوية دون إذن، وتسمى هياكل النظام هذه بالأنظمة التي تتطلب إذنًا جزئيًا. في نظام الشبكة هذا، تتمتع السلطة المركزية بسلطة تغيير القواعد والتراجع عن المعاملات.

هو - هي يمكن استخدامها لتركيبة نظام خاص، وخفض التكاليف وزيادة الإنتاجية. أمثلة على أنظمة **blockchain** الخاصة هم موفرو قواعد بيانات برمجية مشتركة يستخدمون نظام تقنية **blockchain** تحت اسم **Eris Industries** وموفر قاعدة بيانات موزعة مفتوحة المصدر

للمعاملات المالية باسم **Multichain**

3. 3. كونسورتيوم **Blockchain**:

يمكن اعتبار شبكة **blockchain** هذه بمثابة مزيج من شبكات **blockchain** العامة والخاصة. إنها أنظمة يمكن من خلالها اختيار العقد مسبقاً من قبل الأشخاص أو المؤسسات المرخص لها. يمكن العثور على البيانات الموجودة في السلسلة بشكل عام أو خاص استمارة. يمكن توسيع **blockchain** هذا إلى عدد معين من العقد ذات القدرة على القراءة والكتابة في **blockchain** الكونسورتيوم يتم استخدام النظام من قبل المؤسسات أو المنظمات التي تحاول إنتاج نماذج مختلفة من خلال الاجتماع والتعاون معها بعض البعوض. يُعرف مشروع **Hyperledger** الخاص بشركة **IBM** بأنه المثال الأكثر أهمية لنوع سلسلة الكونسورتيوم.

(Gökoğlan, 2022)

و في مرجع اخر تم ذكر نوعين رئيسيين للبلوكشين:

تم تسليط الضوء على نوعين رئيسيين من **blockchain** العامة والخاصة أو "سلسلة الكتل المسموح بها وغير المسموح بها". في ال في حالة وجود **blockchain** عام، تكون البنية مفتوحة، مما يعني أن أي منها - يمكن للمرء الوصول إليه وتنفيذ المعاملات. في الواقع، وفقاً لأولييري، تسمح سلاسل الكتل العامة للمشاركين في الشبكة بالمساهمة في العملية عن طريق الوصول أو إرسال المعاملات. يتم استخدام هذا النوع من **blockchain**، على سبيل المثال، في البيتكوين. توفر **blockchain** الخاصة بنية مع تسجيل ومعاملة والتي تكون متاحة فقط لقائمة مغلقة من الممثلين. وبالتالي يتم وضع قيود على عقد الشبكة التي تسمح بالتحقق من صحة المعاملات. (2021) وعلى هوية مصالح

2.I- المحور الثاني: الإطار النظري للتدقيق المالي

1- ماهية التدقيق المالي:

في بادئ ذي البدء يجب الإشارة إلى أن مصطلح التدقيق هو كلمة مشتقة من الكلمات اللاتينية "Auditir" والتي تعني السمع، وهو يعتبر من أقدم المهن، حيث عرف نشاط التدقيق في الحضارات القديمة، مثل. الصين. واليونان. يعتبر التدقيق المالي من بين أهم الأدوات الرقابية التي تهدف إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية، حيث أصبح اليوم بمثابة أداة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في الشركة. ترى ما هو مفهوم التدقيق المالي؟

قبل تقديم مفهوم التدقيق المالي لابد لنا التطرق إلى مفهوم مصطلح التدقيق الداخلي، حيث يرى Robert Moeller أن التدقيق الداخلي " هو وظيفة تقييمية مستقلة ثم إنشائها داخل المنظمة من أجل فحص و تقييم أنشطتها خدمة للمنظمة.

بينما يشير المعهد الدولي للمدققين الداخليين أن التدقيق الداخلي هو عبارة عن " نشاط مستقل و موضوعي ، يقدم تأكيدات و خدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة و تحسين عملياتها. ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم و تحسين فاعلية عمليات الحوكمة و إدارة المخاطر و الرقابة.

أما فيما يخص التدقيق المالي فقد أشار Falloul Moulay أن هذا الأخير يغطي في الواقع مفهومين واسعا إلى حد ما، حيث يعتبر بمثابة " فحص يتم إجراؤه بواسطة مراقب محترف حول الطريقة التي يتم بها تنفيذ النشاط مقارنة بالمعايير.

بينم تشير Elisabeth Bertin أن التدقيق المالي " يعمل على ضمان المطابقة و مصداقية الحسابات مع اللوائح و القوانين المعمول بها لتحديد كفاءة إدارة المصلحة.

من خلال التعاريف المقدمة يمكن القول أن التدقيق المالي يعتبر بمثابة عملية فحص و تقييم السجلات المحاسبية بغرض التأكد من خلو القوائم المالية من جميع الانحرافات و التلاعبات. (hak, 2023) مجموعة مع شركات تابعة مختلفة.

لإبداء الرأي في صدق الحسابات، الخدس لا يكفي! يقوم المدقق وفريقه بدراسة الدورات المحاسبية المختلفة للشركة: الدخل والعملاء، والتكاليف والموردين، ولكن أيضاً حقوق الملكية والتدفقات النقدية والمخزونات والأصول الثابتة على وجه الخصوص. إنهم يعملون على فهم مشكلات العمل المرتبطة بأعمالهم وبيئتهم وتنظيمهم وفهم عملياتهم الداخلية. مصادرها هي في البداية تفسيرات مقدمة من خلال المقابلات مع العميل، معززة بوثائق داعمة مؤهلة كعناصر قاطعة. (PWC, s.d.) سبيل المثال

2-القوائم المالية:

■ قائمة المركز المالي

قائمة المركز المالي تمثل تصوير لحقوق والتزامات المنشأة في تاريخ مُعين. وتشمل قائمة المركز المالي على أصول المنشأة (موجوداتها)، وخصومها (التزاماتها)، وحقوق مساهميها.

■ قائمة الأرباح أو الخسائر، والدخل الشامل الآخر

تنقسم إلى قسمين:

تعزيز تطبيق تقنية البلوك تشين للتدقيق المالي

أولاً: قائمة الأرباح أو الخسائر وهذه القائمة تعرض الإيرادات والمصروفات المعترف بها عن الفترة المالية للوصول إلى صافي الدخل أو صافي الخسارة. وتعرف أيضاً (بقائمة الدخل). ثانياً: قائمة الدخل الشامل الآخر والتي تبدأ بصافي الدخل أو الخسارة من قائمة الدخل وتستمر مع عناصر الدخل الشامل الآخر للوصول إلى إجمالي الدخل الشامل، و يتم إظهار البنود غير العادية وغير المتكررة ضمن قائمة الدخل فيه

■ قائمة التدفق النقدي:

تعد قائمة التدفق النقدي ذات قيمة عالية لأي منشأة حيث توضح حجم التدفقات النقدية الداخلة إلى المنشأة والخارجة منها، وتوضح مصادر الأموال النقدية وما شابهها وسبل إنفاقها على بنود التشغيل والاستثمار والتمويل.

■ قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تعرف حقوق المساهمين بأنها الالتزامات المستحقة على المنشأة اتجاه صاحب المنشأة (الملاك)، ويتم إعداد هذه القائمة لمعرفة التغيرات التي طرأت على حقوق أصحاب المنشأة خلال الفترة أو السنة المالية، حيث تزداد حقوق المساهمين بزيادة رأس المال وبالأرباح المتبقية، وتقل حقوق المساهمين بتخفيضات رأس المال والخسائر وتوزيعات الأرباح.

■ الملاحق:

تعد الإيضاحات جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وهي معلومات تفصيلية تلحق بالقوائم المالية بغرض إعطاء فهم أفضل للبنود الواردة بالقوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية. ويحتاج المساهمين لكثير من المعلومات التفصيلية التي لا تظهر مباشرة في صلب القوائم المالية، لذلك فمن المهم بالنسبة للمستثمر قراءة هذه الإيضاحات وفهمها جيداً لأنها تعتبر تفصيلاً للوضع المالي للمنشأة. كما أن الإيضاحات قد توفر معلومات غير موجودة في صلب القوائم المالية مثل الأحداث اللاحقة والتي تتعلق بأحداث بعد فترة القوائم المالية ولكن قبل إصدار تلك القوائم، مثل وجود حدث جوهري (احتراق مخزون المنشأة) على المنشأة بعد نهاية السنة المالية وقبل إصدار القوائم المالية، عليه سيظهر أثر هذا الحدث في الإيضاحات المرفقة دون التأثير على نتائج وأعمال المنشأة في القوائم المالية. (عثمان، 2012)

3- المشاركون الثلاث في التدقيق المالي:

- مسؤولية المدقق هي تخطيط وتنفيذ المراجعة وفقاً لمعايير التدقيق والتفويض المعمول بها، وكذلك توصيل النتائج
- تتحمل الجهة المسؤولة مسؤولية المعلومات المتعلقة بالموضوع يعتبر والموضوع الأساسي .
- في القطاع العام، "المستخدم المفترض" للبيانات المالية هو من قبل كل السلطة التشريعية، التي تمثل المواطنين (المستخدمين النهائيين)

ويشترط المشرع على السلطة التنفيذية أن تحاسب على استخدام الأموال العامة، وتعتمد إلى حد كبير على المعلومات المقدمة من قبل هذا الأخير. التأكيد الذي تم الحصول عليه من خلال التدقيق المالي فيما يتعلق بالموثوقية وبالتالي فإن هذه المعلومات هي عنصر أساسي في هذه العملية.

- قد يشمل المستخدمون المشتبه بهم الآخرون الوزارات، إذا هذه هي البيانات المالية للجهات العامة التي تعمل نيابة عنها.

- المعايير المستخدمة أثناء التدقيق المالي هي عناصر مرجعية أو قياسات أو خصائص والتي بموجبها يتم تقييم الموضوع قيد النظر للوصول إلى نتيجة حول أهداف التدقيق.

- المعايير المستخدمة أثناء تدقيق البيانات المالية تعتمد بشكل عام على إطار إعداد التقارير المالية المستخدم من قبل الجهة المسؤولة لإنشاءها. (ISSAI INTOSAI 200 Principes de l'audit financier)
4- المراحل الخمس للتدقيق:

يمكن تلخيص عملية التدقيق في خمس مراحل:

التخطيط: تشمل أنشطة التخطيط الأولية الرسمية قبول العميل من قبل شركة التدقيق والتحقق الامتثال لمتطلبات الاستقلال، بناء فريق التدقيق وأداء الآخرين إجراءات تحديد طبيعة وتوقيت و مدى الإجراءات التي يتعين القيام بها من أجل إجراء التدقيق بطريقة فعالة. تقييم المخاطر - يستخدم المدققون معرفتهم الأعمال والصناعة والبيئة في التي تعمل الشركة على تحديدها وتقييمها المخاطر التي قد تؤدي إلى حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية. غالبًا ما تتضمن هذه المخاطر أ درجة عالية من الحكم وتتطلب قدرًا كبيرًا مستوى المعرفة والخبرة لدى المدقق، وخاصة في التعاقدات الكبيرة والمعقدة. هذا يتطلب فهمًا جيدًا للأعمال التجارية وأعمالها المخاطر، والتي عادة ما تتراكم على عدد من سنوات كجزء من شركة التدقيق والمدقق معرفة. وهذا يعني أيضًا أن المدققين يجب أن يكونوا كذلك على علم جيد بالصناعة وعلى نطاق أوسع البيئة التي تعمل فيها الشركة، و حول ما منافسيها والعملاء والموردين و- حيثما كان ذلك مناسبًا - ما يفعله المنظّمون.

استراتيجية وخطة التدقيق: بمجرد ظهور المخاطر وبعد تقييمها، يقوم المدققون بإعداد مراجعة شاملة استراتيجية وخطة تدقيق تفصيلية لمعالجة المخاطر لوجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية. من بين أمور أخرى، وهذا يشمل تصميم الاختبار النهج المتبع في التعامل مع بنود القوائم المالية المختلفة، تحديد ما إذا كان يجب الاعتماد على أم لا ومدى الاعتماد عليه الضوابط الداخلية للشركة، ووضع تفاصيلها الجدول الزمني، وتوزيع المهام على التدقيق أعضاء الفريق. استراتيجية وخطة التدقيق هي يتم إعادة تقييمها باستمرار خلال عملية التدقيق و تعديلها للرد على المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الأعمال وبيئتها

جمع الأدلة : يقوم المدققون بالتطبيق المهني الشك والحكم عند جمع و تقييم الأدلة من خلال مجموعة من الاختبارات الضوابط الداخلية للشركة وتتبع المبالغ والإفصاحات المدرجة في البيانات المالية إلى الدفاتر والسجلات الداعمة للشركة، و الحصول على وثائق طرف ثالث خارجي. هذا يتضمن مواد إدارة الاختبار التمثيلات والافتراضات التي استخدمت فيها إعداد بياناتهم المالية. مستقل قد يتم طلب التأكيد لمواد معينة أرصدة مثل النقد. (Understanding a financial statement audit, 2017)

5-التأثير المحتمل لسلاسل الكتل على المراجعة الخارجية للقوائم المالية:

إن التوسع في الاعتماد على سلاسل الكتل ربما يسهل من الحصول على بيانات المراجعة وربما يدفع مراجعو الحسابات لتطوير إجراءات الحصول على أدلة مراجعة مباشرة من سلاسل الكتل. ويرى الباحث أن الأثر الأكبر لاستخدام سلاسل الكتل على ممارسات المراجعة الخارجية يتمثل في تجميع أدلة الثبات الكافية والملائمة، حيث تتيح سلاسل الكتل الحصول على الأدلة اللازمة للمراجع الخارجي لتكوين رأيه في مدى تعبير القوائم المالية بصدق وعدالة عن المركز المالي للعميل ويمكن تبويب خصائص أدلة المراجعة المتاحة من خلال سلاسل الكتل على النحو التالي:

- الملائمة: حيث تساعد سلاسل الكتل المراجع في الحصول على أدلة إثبات تتمتع بالملائمة اللازمة والارتباط بالعناصر محل الفحص وتناسب مع هدف المراجعة ليتحقق الاقتناع بها • الكفاءة: حيث يعتبر كلا من الثقة والأمان أهم السبل الداعية لتطبيق سلاسل الكتل، مما يعني أن الأدلة التي يحصل عليها المراجع في ظل استخدام سلاسل الكتل يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها في تكوين رأيه .

- الكفاءة: سجل عليها مما يسهل على تمييز سلاسل الكتل بالارتباط والتسلسل بين المعاملات التي تسمح للمراجع الخارجي الحصول على الحجم اللازم من أدلة الإثبات ذات المصدقية، كما يمكنه الاعتماد على التحقق الشامل من جميع المعاملات بدلا من أسلوب العينات.

التوقيت المناسب: توفر سلاسل الكتل السرعة الفائقة في التحقق من صحة المعاملات؛ مما يعني حصول المراجع على أدلة الإثبات الكافية والملائمة بشكل فوري إلى إبداء رأيه. وبالتالي يستنتج الباحث أن استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل في النظم المحاسبية يساهم بشكل فعال في تحسين أدلة المراجعة التي يحصل عليها المراجع، والتي يمكن للمراجع الاعتماد عليها في إبداء رأيه في عدالة القوائم المالية. ويتطلب استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل تطوير المداخل الإلكترونية الحالية لمراجعة الحسابات مثل مدخل المراجعة المستمرة، حيث تحتاج نظم المحاسبة الفورية القائمة على سلاسل الكتل لمراجعة فورية للتأكد من صحة المعاملات، مما يعني تزايد الاعتماد على مدخل المراجعة المستمرة؛ وهي عبارة عن عملية منظمة لتجميع الأدلة الإلكترونية للمراجعة كأساس معقول إلى إبداء الرأي الفني المحايد بشأن مدى صدق التقارير والمعلومات المعدة في ظل نظام معلومات محاسبي فوري، وتنتهي من

خلال التصديق المستمر الذى يظهر على موقع الشركة على الانترنت وفي ظل تزايد الطلب على المراجعة المستمرة فسوف يتعين على مراجعي الحسابات تطبيق الحكم المهني عند تحليل التقديرات المحاسبية والأحكام الأخرى التي تطبقها الإدارة عند إعداد القوائم المالية. بالإضافة إلى ذلك؛ بالنسبة للمنظمات التي أصبحت أكثر آلية فسوف تحتاج إلى تقييم واختبار الرقابة الداخلية على سلامة البيانات من جميع المصادر ذات الصلة بالمعلومات المحاسبية. طريقة تقديم المراجع لتقرير وفي ظل استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل سوف تتغير أيضا المراجعة، حيث يحتاج أصحاب المصالح لتقارير فورية تعكس مصداقية المعاملات والمعلومات سجلت على سلاسل الكتل، ويمكن للمراجع تقديم رأيه من خلال ختم التصديق المستمر المصحوب بالطابع الزمني Stamp Time ويظهر على المعاملات المسجلة على السلسلة لجميع أعضاء السلسلة (Saber hacene el mur, 2020).

المحور الثالث: البلوك تشين والتدقيق المالي

تؤكد المبادرة الأخيرة لأكبر أربع شركات تدقيق في العالم - Deloitte, Ernst & Young, KPMG and PwC - للانضمام إلى تجربة تضم 20 بنكًا تايوانيًا لاختبار تقنية بلوك تشين لعمليات التدقيق المالي، كيف يمكن توقع التطورات في عمل التدقيق الخارجي.

إذن ما هي العلاقة بين التدقيق و blockchain؟ ما الذي يمكن أن يتغير على المدى القصير وما الذي قد لا يتغير؟

على الرغم من أن التدقيق الخارجي يخضع للعديد من المعايير والممارسات، إلا أنه غالبًا ما يكون عملية ثقيلة تتطلب فريقًا من المهنيين لقضاء قدر كبير من الوقت لمراجعة العدد الهائل من المعاملات والحسابات في دفاتر العمل. في هذا السيناريو، يمكن لتقنية blockchain أن تلعب دورًا مدمرًا حقًا.

نظرًا لأن blockchain له أساسه في مفهوم دفتر الأستاذ الموزع والتشفير - الذي يعد بالشفافية والثبات والأمن وقابلية التدقيق والفعالية العالية من حيث التكلفة وهو "متاح دائمًا" - يرتبط التطبيق الفوري لتقنية blockchain في عمليات التحقق من التدقيق بإجراءات التأكيد الخارجية.

تعزيز تطبيق تقنية البلوك تشين للتدقيق المالي

1.3- كيف يتفاعل اللاعبون الكبار (شركات التدقيق الكبرى) مع ابتكارات blockchain؟

يهيمن على سوق التدقيق الدولي ما يسمى "الأربعة الكبار" (PwC, KPMG, Ernst & Young (EY) and Deloitte)، التي زادت إيراداتها بشكل مطرد، بفضل الانتعاش الاقتصادي، خلال السنوات القليلة الماضية.

في هذه البيئة الديناميكية، أطلقت الشركات الأربع الكبرى مبادرات محددة تهدف إلى زيادة كفاءة أنشطة التدقيق وتطوير أدوات التأكيد. والجدول الموالي يبين ادراج تقنية البلوك تشين لدى شركات التدقيق الكبرى

شركة التدقيق	تاريخ ادراج تقنية البلوك تشين
Deloitte	في مايو 2016، تم إنشاء أول مختبر بلوكتشين لشركة ديلويت في دبلن، من أجل العمل مع المنظمات الدولية التي تتطلع إلى طرح حلول تدعم تقنية بلوكتشين في مختلف البلدان. كما وجدت شركة Deloitte مؤخرًا أن تقنية blockchain ستصبح أحد الأصول الهامة لصناعات البيع بالتجزئة والسلع الاستهلاكية المعبأة.
Ernst & Young (EY)	أصبحت أول شركة استشارية تقبل البيتكوين مقابل خدماتها. أصبح لدى عملاء EY سويسرا خيار تسوية فواتيرهم لخدمات التدقيق والاستشارات باستخدام Bitcoin منذ بداية عام 2017. وقد أعلن نفس الفرع السويسري أيضًا عن الدعم الرسمي والعضوية في جمعية Bitcoin السويسرية (BAS).
PwC	في نوفمبر 2016، أطلقت شركة برايس ووترهاوس كوبرز خدمات فولكان للأصول الرقمية لتمكين استخدام الأصول الرقمية في الخدمات المصرفية اليومية والتجارة وغيرها من الخدمات المتعلقة بالعملة والأصول الشخصية. كما استحوذت الشركة على حصة أقلية في الشركة الصينية الناشئة VeChain. تستخدم هذه الشركة تقنية blockchain لحماية العلامات التجارية والمنتجات للعملاء من خلال إنشاء سلسلة توريد شفافة تسمح بالتحقق من المنتج وإمكانية تتبعه.
KPMG	في سبتمبر 2016، أطلقت شركة KPMG خدمات دفتر الأستاذ الرقمي الخاصة بها

- وهي مجموعة من الخدمات المصممة لمساعدة شركات الخدمات المالية على تحقيق إمكانات blockchain. وفي نوفمبر 2017، وقعت شركة KPMG كعضو مؤسسي في تحالف وول ستريت للبلوكشين (WSBA).

المصدر : من اعداد الباحث انطلاقا من

Robin La Quercia, How Blockchain Is Reshaping External Audit: Crypto Developments by PwC, KPMG, EY and Deloitte

2.3-التأثير المتوقع للبلوكشين على تدقيق القوائم المالية:

-تدقيق البيانات المالية: أشارت بعض المنشورات إلى أن تقنية blockchain قد تلغي الحاجة إلى تدقيق البيانات المالية من قبل مدقق الحسابات تمامًا. إذا تم التقاط كافة المعاملات في سلاسل كتل غير قابلة للتغيير، فما هو دور المدقق؟

فالتحقق من حدوث المعاملة هو لبنة أساسية في تدقيق البيانات المالية، إلا أنه مجرد جانب واحد من الجوانب المهمة. في حين تتضمن عملية التدقيق تقييمًا بأن المعاملات المسجلة مدعومة بأدلة ذات صلة وموثوقة وموضوعية ودقيقة وقابلة للتحقق. ان قبول المعاملة في blockchain يمكن أن تشكل أدلة تدقيق كافية ومناسبة لبعض تأكيدات البيانات المالية مثل حدوث المعاملة (مثلا، فالأصل المسجل في سلاسل الكتل تم تحويله من البائع الى المشتري).

لذلك، فإن تسجيل المعاملة في blockchain قد يوفر أو لا يوفر أدلة تدقيق كافية ومناسبة تتعلق بطبيعة المعاملة. بمعنى آخر، قد تظل المعاملة المسجلة في blockchain ممكن مازالت:

- غير مصرح بها أو احتيالية أو غير قانونية،
- يتم تنفيذها بين أطراف ذات علاقة،
- مرتبط باتفاقية جانبية "خارج السلسلة"
- تصنيف غير صحيح في البيانات المالية.

تعزيز تطبيق تقنية البلوك تشين للتدقيق المالي

علاوة على ذلك، فإن العديد من المعاملات المسجلة في البيانات المالية تعكس قيمًا تقديرية تختلف عن التكلفة التاريخية. سيظل المدققون بحاجة إلى النظر في إجراءات التدقيق وتنفيذها بناءً على تقديرات الإدارة، حتى لو تم تسجيل المعاملات الأساسية في blockchain.

كذلك، يؤدي اعتماد blockchain على نطاق واسع إلى تمكين المواقع المركزية من الحصول على بيانات التدقيق، وقد يقوم مدققو الحسابات بتطوير إجراءات للحصول على أدلة التدقيق مباشرة من blockchain. ومع ذلك، حتى بالنسبة لمثل هذه المعاملات فانهم يحتاجون إلى النظر في المخاطر التي قد تحدث بسبب المعلومات غير دقيقة نتيجة الخطأ أو الاحتيال.

سيحتاج المدقق إلى استخراج البيانات من blockchain وكذلك النظر في ما إذا كانت موثوقة أم لا، وهذا يتطلب فهم وتقييم موثوقية بروتوكول الإجماع الخاص بـ blockchain المحدد من قبل المدقق.

كما يجب أن يكون المدققون على دراية بالتأثير المحتمل الذي قد يحدثه ذلك على عمليات التدقيق التي يقومون بها كمصدر جديد للمعلومات للبيانات المالية. وسيحتاجون أيضًا إلى تقييم السياسات المحاسبية للإدارة فيما يتعلق بالأصول والالتزامات الرقمية، والتي لم يتم تناولها حاليًا بشكل مباشر في معايير التقارير المالية الدولية.

3.3. كيف يعزز البلوكتشين التدقيق المالي:

لا شك أن تقنية Blockchain يمكن الاعتماد عليها للاستخدام في العديد من مجالات الأعمال. ولهذا السبب فإن التكنولوجيا، المعروفة أيضًا باسم دفتر الأستاذ الموزع، لديها العديد من التطبيقات في مجالات متنوعة مثل الصالح العام، والوظائف المتعلقة بسلسلة التوريد، وبالطبع معاملات NFT. إلى جانب ذلك، هناك العديد من استخدامات البلوكتشين في الخدمات المالية أيضًا. ومن أبرزها التدقيق المالي

بشكل عام، قد تواجه الشركات الكبرى صعوبات في التحقق من سلامة المعاملات، بما في ذلك جميع معاملات الشركات الكبرى في اختبارات المراجعة وغيرها من الاختبارات المماثلة. يؤدي استخدام blockchain في الخدمات والوظائف المالية مثل التدقيق إلى حل مثل هذه المشكلات التي يواجهها المدققون والشركات في كل مكان.

مع الاستخدام المتزايد لتقنية blockchain في الخدمات المالية مثل التدقيق، يمكن للمؤسسات التحقق من معاملاتها وإعطائها الضوء الأخضر في الوقت الفعلي. تتضمن أتمتة التدقيق المعاملات المالية التي تمر عبر عمليات فحص التدقيق أثناء حدوثها.

في حالة حدوث حالة احتيال أو خطأ، سيتلقى المديرون الماليون والمشغلون الفنيون إشعارًا بذلك. وهكذا يمكن لهذه الأطراف إجراء تحقيقات مالية شاملة للوصول إلى عمق المسألة. في مثل هذه الحالات، يمكن للبرامج المحوسبة تسوية العقود الذكية المعتمدة على تقنية blockchain نيابة عن مجلس الإدارة المعني بشكل مستقل.

علاوة على ذلك، يمكن أن تتيح تقنية blockchain أيضًا معالجة الدفع الآلي لأصحاب المصلحة، والتوقيع الرقمي للمستندات والعقود، وإنشاء مسارات تدقيق صالحة للتحقق من المعاملات، بالإضافة إلى تسجيل الأصول الرقمية، والتي تشمل الأسهم، والرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)، والسندات، وسندات ملكية الأراضي.

1- تسهيل التدقيق في الوقت الحقيقي: يمكن للمؤسسات استخدام blockchain كعكاز رقمي للمحاسبة حيث تُظهر التكنولوجيا أوجه تشابه دقيقة وغريبة مع المبادئ الفعلية للمحاسبة. لذلك، في العديد من الأوساط، قد تشير الشركات إلى التكنولوجيا على أنها "أداة محاسبية رقمية مزدوجة القيد". نظرًا للطبيعة الديناميكية بشكل لا يصدق لكيفية تمكين تقنية blockchain من إجراء التدقيق، يشير العديد من الأشخاص إليها على أنها "مدقق إضافي"، مما يقارن بين التكنولوجيا وتطبيقات المكونات الإضافية الأخرى التي تعمل بشكل مستمر بعد ربطها بالشبكة. متصفح ويب أو تطبيق مضيف آخر.

2- ضمان اختبار التدقيق: يمكن ل blockchain تمكين المدققين من تغطية جميع المعاملات لاختبارات التدقيق. كما تتيح تقنية blockchain مراقبة المعاملات في الوقت الفعلي، لذلك سيتم وضع علامة على المعاملات في الوقت الفعلي عند حدوثها. على سبيل المثال، إذا قام قسم المحاسبة في إحدى المؤسسات بتصفية شيك لدفع بعض الموردين أو شركات النقل، فسيتم وضع علامة على هذه المعاملة ووضع علامة عليها. علما بأن blockchain تستخدم أدوات التوقيعات البرمجية لتمييز الكتل المختلفة التي تحتوي على البيانات. وبالمثل، سيتم تسجيل المعاملات التي تجريها المنظمة في دفتر الأستاذ للدافع والمتلقي بالإضافة إلى اختبار التدقيق في نفس

تعزيز تطبيق تقنية البلوك تشين للتدقيق المالي

الوقت. وهذا يؤدي إلى مستويات أعلى من الدقة في الاختبار و يتيح للمدققين إجراء اختبارات التدقيق بشكل أكثر شمولاً ودون الحاجة إلى عنصر الحظ.

3- **تطور دور المدقق:** تعد تقنية Blockchain بمثابة حضور تحويلي ومدمر حقاً في التدقيق الحديث عندما يتم اعتمادها عالمياً من قبل المؤسسات في جميع القطاعات في المستقبل. إن الصفات التقليدية لـ blockchain - اللامركزية والأمانة والشفافية وغير القابلة للتلاعب والجودة في مصدر البيانات تعزز عملية فحص المعاملات التجارية بعناية ديناميكية. بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام تقنية blockchain في الخدمات المالية والتقنيات الأخرى، مثل التعلم الآلي ورؤية الكمبيوتر، يضيف عدة أبعاد جديدة إلى الإدارة المالية لجميع أنواع المؤسسات.

الخلاصة :

في حين أن blockchain يمكن أن يعزز فعالية أنشطة التدقيق في بعض المجالات الرئيسية وتقليل الحاجة إلى تنفيذ إجراءات التدقيق الحالية، لا يزال هناك الحاجة إلى المدققين الخارجيين لاستخدام مهاراتهم المهنية للحكم في العديد من المناطق للبيانات المالية، وخاصة عند تحديد التقديرات المحاسبية.

ومن المتوقع حدوث المزيد من التطورات، مع الجديد لإجراءات معالجة المخاطر المرتبطة ببيئة blockchain من المرجح أن تكون هذه التطورات إعادة تشكيل عمل التدقيق الخارجي، حيث المراجعة العامة سوف تكتسب دفاتر الأستاذ وضوابط تكنولوجيا المعلومات دوراً أكثر أهمية في التأكد من أن البيانات المالية تقدم "حقيقة وعادلة" واقع الأداء المالي للشركات.

وأخيراً، فإن خدمات التدقيق والضمان التقليدية ستظل ضرورية، فمن المرجح أن يكون لتطبيقات البلوك تشين وتكنولوجيا المحاسبة الجديدة تأثير كبير على الطريقة التي ينفذ بها المدققون تعهداتهم.

التوصيات:

- على شركات التدقيق التوجه إلى تقنية البلوكشين مما يساعدها في تحسين جودة التدقيق
- يؤدي استخدام blockchain في الخدمات والوظائف المالية مثل التدقيق إلى حل المشكلات التي يواجهها المدققون.

- استخدام سلاسل الكتل توفر السرعة الفائقة في التحقق من صحة المعاملات؛ مما يعني حصول المراجع على أدلة الإثبات الكافية والملائمة بشكل فوري.

- الإحالات والمراجع:

(s.d.). Récupéré sur <https://www.cairn.info/revue-journal-of-innovation-economics-2021-0-page-I103.htm>

(2021). *journal-of-innovation-economics*. Récupéré sur <https://www.cairn.info/revue-journal-of-innovation-economics-2021-0-page-I103.htm>

Ahmed ABU MUSA, E. M. (2023, February). The Impact of Blockchain Technology on Audit Process Quality: An Empirical Study on the Banking Sector. *INTERNATIONAL JOURNAL OF AUDITING AND ACCOUNTING STUDIES*. doi:DOI: 10.47509/IJAAS

Gökoğlu, K. (2022, june). Blockchain technology and its impact on audit activities . doi:DOI: 10.17261

hak, Z. A. (2023). دور التدقيق المالي في تحسين جودة التقارير المالية-دراسة حالة عينة من محافظي *مجلة الاقتصاد و المالية . الحسابات على مستوى الجزائر*, pp. 125-135. Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/212680>

(s.d.). *ISSAI INTOSAI 200 Principes de l'audit financier* . Récupéré sur www.issai.org

Najoua Elommal, R. M. (2021, june). HOW BLOCKCHAIN INNOVATION COULD AFFECT THE AUDIT PROFESSION: A QUALITATIVE STUDY. « *Journal of Innovation Economics & Management* », pp. 27-103.

PWC. (s.d.). Récupéré sur PWC: <https://carrieres.pwc.fr/fr/des-metiers-captivants/pole-audit/comprendre-le-metier-d-auditeur.html>

Saber hacene el mur, A. N. (2020). The ompact of using Blockchain on the external audit. *مجلة البحوث المالية التجارية*, p. 21. Récupéré sur <https://jsst.journals.ekb.eg/>

(2017, May). *Understanding a financial statement audit*. Récupéré sur www.pwc.com

تعزيز تطبيق تقنية البلوك تشين للتدقيق المالي

جمعة, ب. ع. (2023). دور سلاسل الكتل البلوك تشين في تعزيز حوكمة الشركات وأثرها على تحسين جودة المعلومة المحاسبية.

عثمان, د. (2012, 12 31). القوائم المالية محدداتها و مميزاتها. *أبعاد اقتصادية*. pp. 218-220 ,

-بلخيري عايدة، هوام جمعة، دور سلاسل الكتل البلوك تشين في تعزيز حوكمة الشركات وأثرها على تحسين جودة المعلومة المحاسبية ، كتاب المؤتمر الدولي الأول حول البحث في العلوم المحاسبية، جامعة تلمسان ، 2023 (جمعة ب.).

CPA ,Blockchain Technology and Its Potential Impact on the Audit and Assurance Profession, Deloitte ,2017, Canada

Jonathan and others, **Global Blockchain study** ,2019

Naveen Joshi, **Making Financial Auditing more Assured with Blockchain,**

مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في زيادة التهرب الضريبي

The contribution of the informal economy to increasing tax evasion

ليعلاوي يسرى¹

Liallaoui Yousra

جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة - (الجزائر)، مخبر الإقليم، المقاولاتية والابتكار

تاريخ الاستلام: 2023/02/04 ؛ تاريخ القبول: 2021/04/16 ؛ تاريخ القبول: 2023/06/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي، مع توضيح الأثر الذي تشكله ظاهرة التهرب الضريبي على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي باعتبارها من أهم مسبباته. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يعتبر شكل من أشكال التهرب الضريبي، كما أن هذا الأخير هو من أهم أسباب ظهور ونمو الاقتصاد غير الرسمي، حيث يلاحظ تأثير تبادلي بين الظاهرتين، وكل هذا لسبب أن الاقتصاد غير الرسمي يقوم على أنشطة لا تعرف الأجهزة الحكومية قيمتها الفعلية، ولا تدخل ضمن حسابات الناتج القومي، كذلك لا تُحصل منها ضرائب. لذلك يلجأ المتعاملون الاقتصاديون إليه كونه يسهل عليهم التهرب من دفع الضريبة، في حين يعود على الدولة بخسارة اقتصادية من حيث الإيرادات الضريبية الضائعة. الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي؛ الأنظمة الضريبية؛ التهرب الضريبي؛ إيرادات ضريبية.

Abstract:

This study aims to highlight the most important concepts associated with the informal economy while illustrating the impact of tax evasion on the informal economy's phenomenon as one of its most important causes. The study found that the informal economy is a form of tax evasion, and the latter is one of the most important causes of the informal economy's emergence and growth. We note that each phenomenon plays a causal role and an impact on the other phenomenon through a positive reciprocal relationship between them. This is because the informal economy is based on activities whose actual value is not recognized by the government organs and which are not included in the calculation on national output, nor does it receive taxes from it. Economic dealers, therefore, resort to the informal economy as it facilitates tax evasion, while the state suffers from economic loss in terms of lost tax revenues.

Keywords: Informal economy; tax systems; tax evasion; tax revenues.

1 ليعلاوي يسرى، البريد الإلكتروني: y.liallaoui@univ-bouira.dz

I- تمهيد :

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من أهم المواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين في الميدان الاقتصادي، حيث أخذ يحتل مكانة ملازمة جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي. تفتشت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة بنسبة كبيرة خاصة في الدول النامية، مما أتيح للمتعاملين الاقتصاديين فرص لكسب مدخلات مالية لصالحهم، رغم أن أصلها للدولة.

تعتبر الإيرادات العامة للدولة خاصة الضريبية من أهم المصادر التي تعتمد عليها الدول لتمويل الميزانية العامة، ومنه فإن التهرب الضريبي يشكل أحد معوقات في تحقيق الهدف المال للضريبة، لذلك فُرض على الحكومات إعادة صياغة كل المسببات خاصة النظم الضريبية وتصحيحها لزيادة إيرادات الدولة من جهة ومن جهة أخرى محاربة كل الظواهر السلبية التي تنتج عنها.

انطلاقاً من ذلك، تظهر إشكالية الدراسة فيما يلي: هل يوجد علاقة تأثير وتأثر بين الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في إظهار تأثير التهرب الضريبي على الاقتصاد غير الرسمي والتأثر به، حيث إن اتساع الاقتصاد غير الرسمي يساهم في توسع فجوة التهرب الضريبي وذلك من خلال أن الاقتصاد غير الرسمي هو عبارة عن أنشطة اقتصادية خارج القطاع الرسمي ولا تحصل منها ضرائب.

هدف الدراسة: يكمن هدف هذه الدراسة على التأثير والتأثر الذي تشكله ظاهرة التهرب الضريبي على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي باعتبارها من أهم مسبباته.

المنهج المتبع: للإجابة على الإشكالية المطروحة ومحاوّر هذه الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي بغية شرح المفاهيم المتعلقة بكل من الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي، وكذا العلاقة بينهم مع كيفية تأثير التهرب الضريبي في توسع الاقتصاد غير الرسمي.

الدراسات السابقة:

❖ دراسة عادل سلطاني وعبد الغني (2022)، " التهرب الضريبي ودوره في تفعيل ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة الممتدة من (1990-2017) -":

هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقة بين التهرب الضريبي وظاهرة الاقتصاد الموازي على المدى قصير الأجل وال المدى الطويل، وهذا كان بالاستعانة على دراسة قياسية في الجزائر من خلال الفترة الممتدة بين 1990 إلى 2017. تم الاعتماد فيها على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين التهرب الضريبي ومستويات الاقتصاد الموازي في الجزائر في المدى القصير والطويل، كون الاقتصاد الموازي متغير تابع والتهرب الضريبي متغير مستقل.

❖ دراسة مقدم عبرات وأحمد بساس (2007)، "الاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الظل) كشكل من أشكال التهرب الضريبي":

هدفت الدراسة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يعتبر إحدى السلوكيات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني، الذي يعتبر أحد سلوك من سلوكات التهرب الضريبي، حيث يعمل خارج مراقبة الدوائر وهيئات الدولية، وعليه فإن هذه الدراسة تبحث في هذا السلوك مميزة الأسباب التي تؤدي إلى نمو هذه الظاهرة وقياسها، والآثار السلبية والإيجابية التي تنشأ عن هذا النشاط غير الرسمي إلى جانب ما يمكن اتخاذه للحد أو تخفيف من هذه الظاهرة.

❖ دراسة سامح قنديل وممدوح عبد السلام (2022)، "تقرير العلاقة السببية بين حجم الاقتصاد غير الرسمي واليرادات الضريبية في مصر":

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة السببية بين حجم الأعباء غبي القطاع غير الرسمي واليرادات الضريبية في مصر بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، ويمكن تلخيص أهم النتائج أن هناك علاقة سببية بين كل من حجم الاقتصاد غير الرسمي واليرادات الضريبية، فكلاهما يؤثر في الآخر بشكل معنوي، بالإضافة إلى أن كل من جودة المؤسسات، وسعر الصرف الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي مستوى التضخم له تأثير معنوي على هذه العلاقة.

محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور على النحو التالي:

- الإطار المفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي
- أساسيات حول التهرب الضريبي
- الاقتصاد غير الرسمي كشكل من أشكال التهرب الضريبي

1.I- الإطار المفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي :

الاقتصاد غير الرسمي هو حقيقة واقعة في كل العالم، بحيث لا يوجد في أي دولة اقتصادها يخلو من النشاطات الاقتصادية السوداء. فهذه الظاهرة تعتبر من المواضيع الاقتصادية المعقدة والتي تحمل الكثير من الجدل باعتبار أن دائرة أنشطتها لا تنفصل عن أنشطة الاقتصاد الرسمي.

1. مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

يمثل الاقتصاد غير الرسمي كافة الأنشطة الاقتصادية التي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي والتي تقوم الحكومة بضبطها.

1.1. تعريف الاقتصاد غير الرسمي

يوجد العديد من التسميات المختلفة للاقتصاد غير الرسمي في كافة بلدان العالم على سبيل المثال: بإنجلترا وفرنسا يسمى "الاقتصاد الخفي"، في روسيا يدعى "الاقتصاد غير الرسمي"، بالولايات المتحدة الأمريكية يسمى "الاقتصاد

تحت الأرضي"، كما نجد في الأدبيات الاقتصادية أنه يطلق عليه مصطلحات عديدة من بينها: "الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المشكل، الاقتصاد الأسود... الخ" (بودلة و كواديك، 2018، ص163). كما يطلق عليه في الجزائر "الاقتصاد الرمادي".

كل هذه التسميات مختلفة لكنها تتمحور على معنى واحد ألا وهو الاقتصاد الذي لا يدخل ضمن إحصائيات الدولة، كما توجد العديد من التعاريف، نذكر منها:

الاقتصاد غير الرسمي هو اقتصاد يشمل الدخل المحققة بطرق شرعية، ولكن لا يتم الإعلان عن الإيرادات المحققة من ورائها لدى المصالح الضريبية، وكذلك الدخل المحققة من الأنشطة غير الشرعية (كالمخدرات، التهرب السلي، المراهنت...)، كما يشمل أيضا كافة المعاملات والمبادلات العينية التي تتم دون استخدام النقود، وبمعنى أشمل مجموع الدخل التي لا تدخل ضمن الحسابات القومية. (بورعدة ، 2014، ص22)

عرف كل من صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي BIRD **الاقتصاد غير الرسمي** على أنه "عبارة عن تبادل للسلع والخدمات التي لا تعتبر مسجلة في الحسابات الرسمية، فالإقتصاد غير الرسمي يفلت في معظم الأحيان من الضرائب، وعادة ما تمارس أنشطة في السوق السوداء. (بوزيدي ، 2019، ص97)

كما تم الإشارة إلى أن **الاقتصاد غير الرسمي** هو الاقتصاد الذي يضم جميع الأنشطة الاقتصادية المشروعة (الإنتاجية، التجارية والخدمية)، والتي تزاو خارج الاقتصاد الرسمي بصورة دائمة أو شبه دائمة داخل حيز فيزيقي محدد أو غير محدد. (بن موسى و بساس ، 2013، ص200)

من خلال ما تقدم نستنتج أن: "الاقتصاد غير الرسمي هو جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المؤسسات والتي لا تدرج في الإحصائيات الرسمية، أي لا تعرف الأجهزة الحكومية قيمتها الفعلية، ولا تدخل في حسابات الناتج القومي، ولا يتم تحصيل الضرائب عنها، ولا يخضع العاملون فيها لأي نظام ضمان اجتماعي".

2.1. خصائص الاقتصاد غير الرسمي:

يمكن وصف خصائص ومميزات الاقتصاد غير الرسمي فيما يلي: (راقي، 2019، ص15)

- غير خاضع للنظام القانوني والإداري والتنظيمي للدولة، مما يجعلهم في أي وقت عرضة للمساءلة القانونية والعقوبة؛
- عدم شمول العاملين بنظام العمل الاجتماعي، مع عدم التمتع بالمنافع العامة والخدمات مثل القروض والتدريب... الخ؛
- سهولة العمل وعدم وجود إجراءات ومعاملات معقدة فصاحب العمل هو المدير ويعتمد الطابع العائلي في العمل؛
- صغر حجم الوحدات المنتجة بسبب استخدام المنازل كأماكن لتصنيع السلع أو مؤسسة صغيرة بعيدة عن الدولة؛
- مهارات العاملين يتم اكتسابها بالخبرة والممارسة كما يتصف بالتنوع في أداء العاملين؛
- معظم منتجاته تتوجه نحو السوق الداخلية بدون مراقبة، كما يتصف سوقه بقلّة التنظيم والمنافسة الشديدة؛

إهمال مبيعات هذه المؤسسات من الإحصاءات الرسمية، حتى وإن كانت مساهمتهم الاقتصادية أعلى من المؤسسات الرسمية كونها غير مسجلة بصورة رسمية.

3.1. أسباب تطور الاقتصاد غير الرسمي:

تعددت الأسباب والعوامل التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، والتي يمكن توضيح أهم منها فيما يلي: (كسري و طهراوي دومة، 2014، ص60)

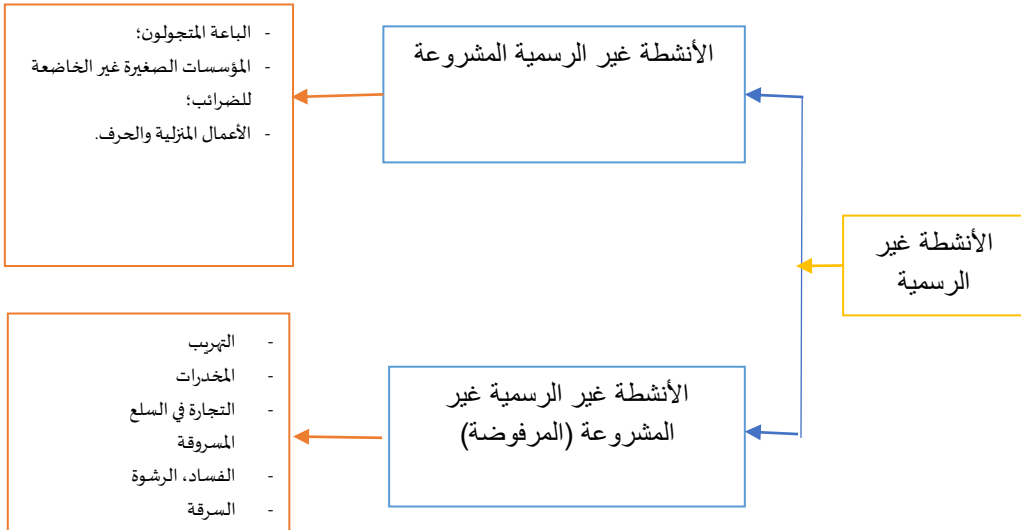
- الأنظمة الضريبية غير العادلة، والتي تدفع الأفراد والمؤسسات إلى البحث عن طرق للتهرب من الضرائب؛
- ظهور الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بكافة أشكاله؛
- وجود البطالة المفتعة خاصة في الدول النامية مما يؤدي إلى ظهور الاقتصاد غير الرسمي؛
- تعقد الإجراءات القضائية والأمنية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية؛
- مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة؛
- تواضع كفاءات وإمكانيات المؤسسات والهيئات الحكومية.

2. أشكال الاقتصاد غير الرسمي:

يكاد الاقتصاد غير الرسمي يغطي كل مجالات النشاط الإنتاجي والخدمي والتجاري في الدول على وجه الخصوص الدول النامية.

ويعبر الاقتصاد غير الرسمي عن مجمل العمليات والأنشطة غير المصرح بها، وهذه الأخيرة تنفرع إلى صنفين أساسيين، وكل صنف يتضمن مجموعة من الأنشطة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 01: أشكال الاقتصاد غير الرسمي



المصدر: إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد نليمي، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص101.

من خلال الشكل السابق، يمكن توضيح صور وأشكال الاقتصاد غير الرسمي فيما يلي: (بورعدة ، 2014، ص-

ص 36-37)

__ **الأنشطة المشروعة:** هي أنشطة مشروعة مسجلة إداريا لا تخالف قوانين الدولة، ولكنها غير معلنة، إذ أنها غير معلومة للدولة حيث أصحابها لا يصرحون بالمداخيل التي يحصلون عليها من وراء هذه الأعمال وذلك تجنباً لتحمل العبء الضريبي. ويعمل في هذه النشاطات عدد لا بأس به من اليد العاملة بمختلف شرائحها ممن يفضلون الربح السهل والوافر.

__ **الأنشطة غير المشروعة:** وهي مجمل النشاطات غير المسجلة إداريا، وهي عمليات غير قانونية، مالية وغير مالية، تتم بالمخالفة لقوانين ونظام الدولة، تمارس خفية وبعبدا عن رقابة السلطات الرسمية، وينتج عنها مداخيل كبيرة يتداولونها داخل الوطن، غالبا ما يودعوها في البنوك على أنها من مصدر مشروع وهو ما يطلق حاليا بعمليات تبييض الأموال وإظهارها في صورة مشروعة.

3. اثار الاقتصاد غير الرسمي:

يتميز الاقتصاد غير الرسمي بتحقيقه لآثار إيجابية وسلبية على حد سواء، فعلى عكس ما هو سائد كونه من النشاطات غير المرغوب بها لكونها خارجة عن القواعد العامة الرسمية للاقتصاد، إلا أن الاقتصاد غير الرسمي له انعكاسات إيجابية عديدة على المجتمع.

1.3. الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي: (بودلال ، 2013، ص8)

__ **الأثر على التشغيل:** حيث يساعد على حل أزمة البطالة ويزيد في معدلات التشغيل ويقلص من حدة الفقر، ذلك بسبب الاقتصاد غير الرسمي لا يحتاج إلى موافقة رسمية وإلى مستوى علمي معين وإلى أعمال معينة؛

__ **الأثر على ميزان المدفوعات:** يساعد على تخفيض الواردات من الخارج ومن ثم المساعدة في خفض العجز في ميزان المدفوعات للدولة؛

__ يخلق زيادة جزئية في الطلب الكلي ودخول إضافية؛

__ **الأثر على الإنتاج والعرض السلعي:** حيث يساعد على تخفيض الأعباء الاجتماعية للعديد من طبقات الشعب التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي فحتماً أن الإنتاج سوف يزداد مما يؤدي إلى زيادة العرض السلعي.

2.3. الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: ينتج عن الاقتصاد غير الرسمي آثار سلبية

اقتصادية واجتماعية، وتتمثل كل منهم في: (فهواجي، مطالي، و بغداد، 2020، ص-ص 141-142)

__ الآثار الاقتصادية السلبية: تظهر فيما يلي:

- فقدان حصيلة الضرائب: إن جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه الضرائب، حيث لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها السلطات الضريبية؛
- الأثر على السياسة النقدية: وجود الاقتصاد غير الرسمي يعني زيادة الطلب على النقود وبذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة وتصبح سياسة البنك المركزي ليس لها أي تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي؛
- سوء تخصيص الموارد اقتصاديا واجتماعيا بسبب اتجاه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، مما يترتب عليه انحطاط مستوى الأداء والكفاءة الاقتصاديين في النظام الاقتصادي؛
- تعثر السياسة الاقتصادية المنتهجة على المستوى الكلي ومن ثم إعاقه أي تنبؤ بالمستقبل الاقتصادي وتعطيل تحقيق مبدأ الاستقرار الاقتصادي المنشود؛
- يؤدي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات التي على أساسها تعد الإحصائيات الوطنية وبذلك تكون المؤشرات المستخلصة غير مناسبة لوضع السياسة الاقتصادية؛
- ندرة البضائع في الاقتصاد الرسمي نتيجة الرقابة على الأسعار والتوزيع بانتظام قد تزيد كثيرا أسعارها في الاقتصاد غير الرسمي.

__ الآثار الاجتماعية السلبية: تظهر فيما يلي:

- توسيع دائرة الفساد وممارسة الرشوة ووجود علاقة بين الإجرام والاقتصاد غير الرسمي؛
- غياب الحماية الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من الأخطار الاجتماعية على العمال؛
- يساعد على انتشار الجريمة وانحراف الشباب لممارسة الأنشطة غير المشروعة؛
- عدم المساواة بين عماله وعمال الاقتصاد الرسمي خاصة في توزيع العبء الضريبي؛
- استغلال الأطفال والنساء بالعمل داخل محيط ينعدم فيه أدنى حقوق وقوانين العمل، ويولد تأثيرا سلبيا على الرغبة في مواصلة التعليم وهذا يؤدي إلى انتشار الأمية والجهل.

2.I- أساسيات حول التهرب الضريبي :

يعتبر التهرب الضريبي أحد الظواهر الاقتصادية التي تنتشر في كامل دول العالم، ومن الصعب على أي دولة نامية كانت أو متقدمة القضاء نهائيا عليها.

1. تعريف التهرب الضريبي:

يقصد بالتهرب الضريبي هو تخلص الفرد من دفع الضريبة دون ارتكاب أية مخالفة لنصوص التشريع الضريبي القائم؛ (سلطاني و دادن، 2022، ص77)

كما يعتبر التهرب الضريبي مفهوم شامل للغش الضريبي، التجنب الضريبي، التملص الضريبي... الخ، (راقي ولرادي، 2019، ص105) حيث إن التجنب الضريبي يكون تهرب ضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي، أما الغش الضريبي هو تهرب ضريبي مع انتهاك القانون الضريبي؛

يوجد العديد من التعاريف للتهرب الضريبي التي تناولتها الكتب والمجالات العلمية والأبحاث وغيرها، إلا أنها لا تختلف في مغزاها فهي تؤكد أن التهرب الضريبي هو امتناع المكلف عن أداء الضريبة المستحقة عليه أو جزء منها من خلال ممارسات أو أفعال غير قانونية.

2. أسباب التهرب الضريبي

يمكن حصر أهم أسباب التهرب الضريبي إلى ما يلي: (عديدي و بوشياخي، 2021، ص-ص 401-402)

- ___ **قلة الوعي الضريبي والمستوى الأخلاقي:** يعد من أهم الأسباب التي تدفع الأفراد للبحث عن الثغرات القانونية التي تتيح لهم مجالات التهرب والتخلص من الأداءات الضريبية؛
- ___ **ارتفاع ثقل العبء الضريبي:** إن عدم تناسب فرض العديد من الضرائب، مع القدرة التكبيلية لدافعي الضريبة، يؤدي إلى زيادة الأعباء الضريبية على المواطنين وبالتالي زيادة إحساسهم بثقل العبء الضريبي، وهذا يعتبر سببا هاما ومبررا أساسيا يدفع بالمكلفين إلى البحث عن طريق للتهرب من دفع الضريبة؛
- ___ **انتشار الاقتصاد غير الرسمي:** على اعتبار أن الاقتصاد غير الرسمي هو كافة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد والمؤسسات خارج النظام الرسمي والتي لا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع لأي نظام ضريبي، وعليه فانتعاش الاقتصاد غير الرسمي يكون سببا في زيادة حجم التهرب الضريبي؛
- ___ **تعقد النظام الضريبي وعدم المرونة في تطبيقه:** يمثل التعقيد في عدم وضوح التشريع الضريبي التي قد تصل (أي هذا التعقيد) إلى درجة يستعصي على المكلفين العاديين من غير ذوي الاختصاص فهمه وإدراكه، ويزيد من سوء الأمر أحيانا عدم المرونة في تطبيق القوانين الضريبية من قبل الأجهزة المكلفة ذلك، علاوة عن بعض المشاكل الفنية المتمثلة في عدم وحدة المعايير في معاملة المكلفين، وتعسف موظفي الإدارة الضريبية في معاملتهم، وهو ما يزيد من احتمالات التهرب الضريبي؛

___ **غياب العدالة الضريبية:** إن النظام الضريبي الفعال لابد أن يتميز بالعدالة والمساواة بين المكلفين، ويجب التمييز بين العدالة القانونية والفعالية، فالعدالة القانونية من وجهة نظر المشرع تشمل المميزات التالية: شخصية الضريبة وعموميتها وتجنب الازدواج الضريبي، إلا أن هذه المميزات لا تعكس العدالة الفعلية للضريبة، فالضرائب غير المباشرة يغلب عليها طابع المعدل النسبي وليس التصاعدي، كما أن طريقة الاقتطاع من المصدر مقتصرة فقط على بعض المداخيل دون الأخرى مثل صنف الرواتب والأجور دون باقي الفئات، مما يترتب عليه إلقاء العبء الضريبي على أصحاب المرتبات والأجور وبالتالي فموظفي القطاع هم من يتحملون وطأة الضرائب المباشرة.

___ **عدم كفاءة الإدارة الضريبية:** لعل عدم الكفاءة راجع أساساً إلى مجموعة من المشاكل تعيشها الإدارة الضريبية ومن الممكن إحصائها في:

- عدم وجود نظام معلومات دقيق أو قاعدة بيانات علمية؛
- افتقار الإدارة الضريبية للدراسات الدورية التي تقيس مدى قدرة الأفراد وكذا قدرة المجتمع على تحمل الضرائب بأسعارها المطبقة؛
- افتقار الإدارة الضريبية إلى الموارد البشرية ذات الكفاءة التي تقوم بإعداد القوانين واللوائح وتقوم بتنفيذ القانون بصورة صحيحة وعادلة.

3. آثار التهرب الضريبي:

يترتب على ظاهرة التهرب الضريبي آثار في غاية الخطورة يمكن أن نوجزها فيما يلي: (عبيرات، 2018، ص222)

- ___ **الإخلال بالهدف المالي للضريبة:** ضياع الخزينة العامة وفقدانها جزء معتبر من الإيرادات المتوقعة من الاستقطاع الضريبي، مما يجعل الدولة غير قادرة على تغطية نفقاتها العامة وممارسة واجباتها تجاه المجتمع على أكمل وجه؛
- ___ **زيادة وفرض ضرائب جديدة:** انخفاض حصيلة الضريبة نتيجة التهرب الضريبي يدفع بالدولة إلى زيادة ورفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتعويض النقص في الحصيلة؛
- ___ **مشاكل مالية ناتجة عن الاقتراض الجديد:** اضطرار الحكومة لتغطية العجز المالي عن طريق الإصدارات النقدية أو الحصول على قروض داخلية أو خارجية، مما يؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بسداد الفرض وفوائدها؛
- ___ **أثر سوء توزيع العبء الضريبي:** ينتج عنه الإخلال الكبير بقاعدة العدالة والتضامن بين أفراد المجتمع؛
- ___ **آثار اجتماعية جانبية:** تدهور الحس الضريبي لدى الكثير من المكلفين وتدهور عامل الصدق في المعاملات وزيادة تعميق الفوارق الاجتماعية.

4. سبل مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي

نظراً لخطورة ظاهرة التهرب الضريبي على المجتمع وكمحاولتنا لإعطاء بعض الحلول التي من شأنها التخفيف من آثار الظاهرة، حيث تشمل هذه الحلول ما يلي: (بن عودة، بن ديبية، و عبد القادر، 2019، ص-ص 60-61)

مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في زيادة التهرب الضريبي

- __ تحقيق مبادئ الحكم الراشد والشفافية التامة في عرض النظام الضريبي والأوعية الضريبية بشكل دوري، ونشر ذلك في تقارير يسهل الاطلاع عليها من قبل أفراد المجتمع؛
- __ التأكيد على مبدأ العدالة الضريبية؛
- __ زيادة وصلات الربط المعلوماتية بين كافة الأجهزة الإدارية للدولة وتواصلها بشكل دائم لتبادل المعلومات؛
- __ إنشاء محاكم ضريبية خاصة بالمتابعة القضائية للتهرب الضريبي والحد منه؛
- __ تبسيط النظام الضريبي ووضوح قواعده وسهولتها؛
- __ تقوية أواصر الثقة بين المكلف بدفع الضرائب والإدارة الضريبية؛
- __ زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بما بتنظيم اللقاءات والندوات العامة؛
- __ تفادي الأسباب التي تؤدي للتهرب الضريبي كالأزدواج الضريبي، التمييز في فرض الضريبة، الإجراءات الضريبية المبالغ فيها.

3.I- الاقتصاد غير الرسمي كشكل من أشكال التهرب الضريبي :

يتبع النظام الضريبي غير العادل من أسباب لجوء المتعاملين الاقتصاديين إلى الاقتصاد غير الرسمي، وبذلك يدفع بهم إلى التهرب من دفع الضريبة، لذلك نلاحظ أن العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي علاقة وطيدة.

1. العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي:

هناك بعدين لتحليل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، بعد يكون من جانب التهرب الضريبي وبعد من منظور حسابات الناتج، فإذا أخذنا البعد الأول، فهنا يشمل كافة الأنشطة المصاحبة لعملية التهرب الضريبي، الناتج عن وجود مثل هذا الاقتصاد، ووفقا لذلك يشمل الاقتصاد غير الرسمي جميع الأنشطة التي تولد دخولا تخضع للضريبة. أما إذا أخذنا البعد الثاني (حساب الناتج) فإن الاقتصاد غير الرسمي يتسع ليشمل كل الأنشطة التي يترتب عليها توليد دخلا لا يتم تسجيله ضمن حسابات الناتج، سواء كانت قانونية أو غير قانونية، خاضعة للضريبة أو غير ذلك.

إن زيادة الاقتصاد غير الرسمي قد يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي، نتيجة العبء الضريبي في الاقتصاد الرسمي وعد العدالة بين المكلفين بالضريبة. كما أن زيادة التهرب الضريبي تساهم في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي كل ظاهرة تؤدي دورا مسببا وأثرا للظاهرة الأخرى في الوقت نفسه، وفي حلقة واحدة وذلك من خلال علاقة تبادلية إيجابية بينهم.

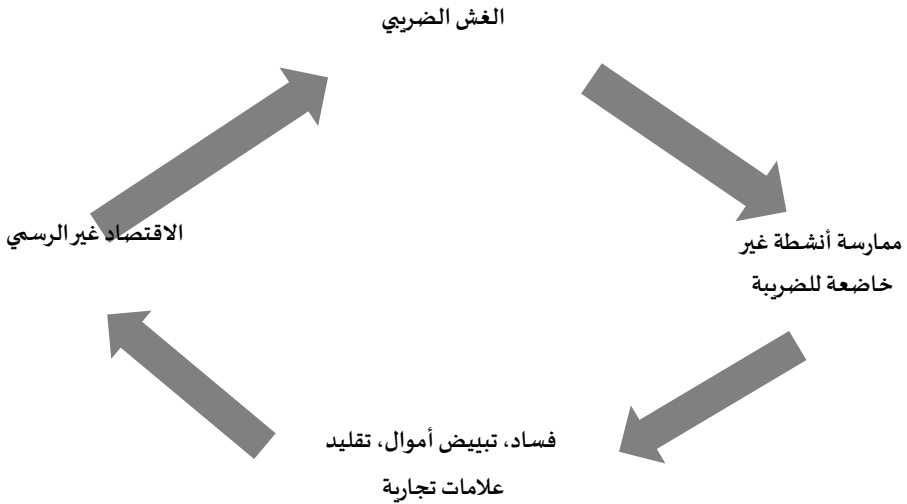
كما يمكن القول إن الاقتصاد غير الرسمي قد يكون مرادفا للتهرب الضريبي، في الحالة التي يقوم المكلف القانوني بالتهرب من الضرائب كليا أو جزئيا، وذلك بمخالفة التشريع الضريبي بأساليب مختلفة. لكن لا يصح هذا القول في حالة

التجنب الضريبي، عندما يتحايل المكلف ليتجنب دفع جزء من الضرائب المفروضة عليه من خلال تغيير الصفة القانونية لنشاطه وإعطائه صفة أخرى حيث الضرائب المفروضة أقل، بالاستعانة بأهل الخبرة واستغلال ثغرات في القانون الضريبي. في هذه الحالة لا يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي مرادفاً للتجنب الضريبي، وبالتالي للتهرب الضريبي ككل.

وعموماً يمكن القول إن الاقتصاد غير الرسمي أشمل من التهرب الضريبي من منظور الاقتصاد الكلي، إذ هناك أنشطة تدخل في إطار الاقتصاد غير الرسمي وهي غير خاضعة للضرائب متعارف عليها من العرف الاقتصادي، لهذا فالنظرة إلى الاقتصاد غير الرسمي من منظور حسابات الناتج تكون أحسن وأشمل من جهة التهرب الضريبي. (بوعافية و يدو، 2017، ص14)

استنتاجاً مما تطرقنا إليه، الاقتصاد غير الرسمي يعتبر شكل من أشكال التهرب الضريبي، حيث هذا النوع من الاقتصاد يقوم على أنشطة اقتصادية لا تعرف الأجهزة الحكومية قيمتها الفعلية، ولا تدخل ضمن حسابات الناتج القومي، كذلك لا تحصل منها ضرائب. لذلك معظم الأفراد والمؤسسات يمارسون أنشطة غير مصرح بها. والشكل التالي يوضح هذه العلاقة التفاعلية بينهم:

الشكل رقم 02: العلاقة التفاعلية بين الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي



المصدر: طالي صلاح الدين، رديف مصطفى، التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي، ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص10.

2. مساهمة العبء الضريبي في نمو الاقتصاد غير الرسمي:

تلعب الضرائب دورا هاما في تكوين ونمو الاقتصاد غير الرسمي، إذ يتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي إذا كانت الأنشطة في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر. ويعتمد قرار المشاركة في الاقتصاد غير الرسمي للتهرب من الضرائب على أساس الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف التهرب وكافة المخاطر الأخرى، وبين الدخل الإضافية التي ستعود عليه من التهرب على دفع الضرائب أخذا في الاعتبار مدى استعداده لتحمل المخاطرة. وبناء على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالتهرب أو عدم التهرب.

يؤدي نمو العبء الضريبي سواء أكان ذلك بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة، إلى رفع نسبة الضرائب إلى الناتج القومي وهو ما يدفع إما إلى محاولة تجنب الضرائب أو التهرب منها، ويؤدي ارتفاع العبء الضريبي إلى تحويل بعض الأنشطة إلى الاقتصاد غير الرسمي حيث تصبح هذه الأنشطة غير مسجلة، وبالتالي لا تدفع ضرائب، ويتوقع أن تؤدي كل أشكال الضرائب إلى تحول المشروعات نحو الاقتصاد غير الرسمي.

وللتهرب الضريبي سبب وجيه وهو التهرب من دفع الضرائب من أجل تعظيم الدخل والمنفعة، ويكون ذلك بعدم الإعلان عن كامل الدخل في حالة المشاريع غير المشروعة والإعلان عن جزء من الدخل في حالة المشاريع المشروعة.

ومنه فالأنظمة الضريبية غير العادلة تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وتزوير الحسابات، أي أنها تقودهم إلى الاقتصاد غير الرسمي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث إن النظام الضريبي يجب أن يتسم بمبادئ العدالة والشمول والمساواة والتوازن، وإن فقدان أي من هذه المبادئ قد يقود بالفعل إلى ظهور مثل هذا النوع من الاقتصاد المرفوض والمدمر. (بورعدة ، 2014، ص/ص 30/28)

II - الخاتمة :

من خلال ما سبق، قد توصلت دراستنا إلى أن التهرب الضريبي يعتبر من أهم أسباب ظهور ونمو الاقتصاد غير الرسمي الذي يمثل تحديا كبيرا لكل الدول النامية والمتقدمة منها، وما يمثله من خسارة اقتصادية من حيث الإيرادات الضريبية الضائعة وتشوه المؤشرات الاقتصادية الكلية، وطلب إضافي على السيولة النقدية. كذلك يعتبر الاقتصاد غير الرسمي شكلا من أشكال التهرب الضريبي، إذ أنه يقوم على أنشطة غير معلومة لدى الدولة، حيث أصحابها لا يصرحون بالمداخيل التي يحصلون عليها من وراء هذه الأعمال، ذلك تجنباً لتحمل العبء الضريبي والحصول على الربح السهل والوافر. كل ظاهرة تؤدي دورا مسببا وأثرا للظاهرة الأخرى في الوقت نفسه وفي حلقة واحدة وذلك من خلال علاقة تبادلية إيجابية بينهم.

نتائج الدراسة: من خلال ما سبق، توصلت الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة لا تزال منتشرة وهذا نظرا لعدم توفير البديل لهؤلاء الناشطين في الإطار غير الرسمي؛
- يشكل الاقتصاد غير الرسمي تهديدا لبلدان العالم وخطرا على الاقتصاد الكلي للدولة، من خلال عدم قدرة المؤسسات التي تنشط في الأفطار الرسمي على منافسة مؤسسات الإطار غير الرسمي، مما يؤدي إلى إنهاء نشاط وحياة العديد من هذه المؤسسات وغلقها؛
- تعتبر الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بمثابة الأرباح الضائعة للخزينة العمومية للدولة، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العمومية وحدوث عجز الميزانية؛
- الأنظمة الضريبية غير العادلة هي من تدفع الأفراد والمؤسسات إلى البحث عن طرق للتهرب الضريبي؛
- يظهر لنا أن الاقتصاد غير الرسمي يعود إلى عدة عوامل بقدر ما هي متكاملة في تأثيرها بقدر ما هي تتفرع من مشكل واحد، لكن من أهم هذه العوامل المسببة العبء الضريبي والذي يعتبر دافع كبير للجوء الناشطين إلى هذا النوع من الاقتصاد.

توصيات الدراسة: انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم جملة من التوصيات كما يلي:

- إن الاقتصاد غير الرسمي يحتاج إلى تعامل مختلف ونظرة تدججه ضمن خطط التنمية وتدعم نموه وتطوره وتوفر له أنظمة حماية ورعاية اجتماعية ونظام ضريبي مرن يحفظ حق الدولة ويراعي وضع ممالي الاقتصاد غير الرسمي ويدعم استدامة التشغيل وتوفير شروط العمل اللائق؛
- علاج مشكلة الاقتصاد غير الرسمي يتطلب الذهاب إلى ما وراء تبسيط إجراءات التسجيل، وإصدار الترخيص إلى حصر جوانب السياسات المختلفة التي تشهد حضورا كثيفا للاقتصاد غير الرسمي خاصة مجال الضرائب (التهرب الضريبي)؛
- تخفيض الأعباء الضريبية التي تقع على عاتق المكلف؛
- إدماج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي مع قنوات الاقتصاد الرسمي لتحسين وتحقيق فعالية الوضع الاقتصادي والمالي لميزانية الدولة؛
- جعل أصحاب المؤسسات في الاقتصاد غير الرسمي خاضعين لفحص سنوي لإقراراتهم وإذا ثبت وجود خطأ تطبق عليهم غرامة بأثر رجعي، فإما تساهم هذه الإجراءات في حفز الاقتصاد غير الرسمي على التسجيل والخضوع لأنظمة الضرائب والتأمينات الاجتماعية أو تساعد على المزيد من التهرب الضريبي.

— الإحالات والمراجع:

- 1) ن عودة، ح.، بن دية، ي. &، عبد القادر، ع. (2019). جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 03 (العدد 02).

- (2) ن موسى , ك & ., بساس , م . (2013). ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: أسبابه وآثاره. المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية, المجلد 04 (العدد 01).
- (3) ع . (2013). القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري -دراسة تحليلية تقييمية للفترة (1970/2010) مجلة الحقيقة, المجلد 1 (العدد 26).
- (4) بودة , ي & ., كوايك , ح . (2018). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي -دراسة تحليلية -.مجلة المقار للدراسات الاقتصادية, المجلد 02 (العدد 03), ص 163.
- (5) بوزيدي , س . (2019). النشاط الاقتصادي غير الرسمي وحركة الأفراد العاملين في الوسط الحضري. مجلة الحوار الثقافي, المجلد 09 (العدد 01), الجزائر.
- (6) بوعافية , ر & ., يدو , م . (2017). تطور الاقتصاد غير الرسمي وبرز ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر. مجلة الأبحاث ودراسات التنمية, المجلد 04 (العدد 01).
- (7) حورية بورعدة . (2014). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر -دراسة سوق الصرف الموازي-. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في الاقتصاد. قسم العلوم الاقتصادية, جامعة وهران -الجزائر-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- (8) راقي, د . (2019). واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وآليات مكافحته. مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية, المجلد 01 (العدد 01)
- (9) راقي, د & ., لراي, س . (2019). تحليل العوامل الاقتصادية والتشريعية والإدارية للتهرب. (الضريبي). مجلة الدراسات الجبائية, المجلد 08 (العدد 01)
- (10) سلطاني, ع & ., دادن, ع . (2022). التهرب الضريبي ودوره في تفعيل ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة الممتدة من (1990/2017) المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية, المجلد 09 (العدد 01).
- (11) عبيرات, ل . (2018). فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة -دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري -.رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية. قسم العلوم الاقتصادية, الجزائر: جامعة عمار ثليجي -الأغواط.-
- (12) عيدي, ا & ., بوشخي, ع . (2021). دور معايير الحكومة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة, المجلد 04 (العدد 02).
- (13) قهواجي, ل., مطالي, ل & ., بغدود, ر . (2020). الاقتصاد غير الرسمي وانعكاسه على الاقتصاد الجزائري, مجلة الدراسات الاقتصادية, المجلد 22 (العدد 01).
- (14) كسري, م & ., طهراوي دومة, ع . (2014). أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتنموية والتسيير والعلوم التجارية, المجلد 07 (العدد 12).

دور محاسبة الموارد البشرية في تقييم الموارد البشرية

The role of human resources accounting in evaluating human resources

رملي خديجة¹، مرمات نبيلة²Remli Khadidja¹, Mermet Nabila²

جامعة ألكلي محمد أولحاج البويرة (الجزائر)،

تاريخ الاستلام: 2023/03/01؛ تاريخ القبول: 2023/04/11؛ تاريخ النشر: 2023/06/01

ملخص: هدفت الدراسة إلى معرفة دور محاسبة الموارد البشرية في تقييم رأس المال البشري من خلال تقديم المفاهيم الأساسية حول رأس المال البشري وكذا الإستثمار في رأس المال البشري وأهميته بالنسبة للمؤسسة، ثم التطرق إلى ماهية محاسبة الموارد البشرية مفهومها، أسباب ومراحل ظهورها، أهدافها وأهم مزاياها وصولا إلى القياس المحاسبي للموارد البشرية أين تضمن معايير الإعراف المحاسبي بالأصول البشرية كما تم عرض أهم نماذج قياس محاسبة الموارد البشرية وأخيرا تم إبراز أهم المشاكل التي تعترض القياس المحاسبي للموارد البشرية بالإعتماد على المنهج الوصفي وقد أسفرت نتائج الدراسة على أن محاسبة الموارد البشرية توفر المعلومات المالية الآزمة لأصحاب القرار خاصة فيما يتعلق بالموارد البشري بإعتباره أصلا من أصول المؤسسة فالإستثمار في رأس المال البشري يعتبر نفقة في الوقت الحالي للمؤسسة ويحقق لها عوائد مستقبلا.

الكلمات المفتاح: محاسبة الموارد البشرية؛ رأس المال البشري؛ نماذج قياس رأس المال البشري.

Abstract:

The study aimed to know the role of human resources accounting in evaluating human capital by presenting the basic concepts about human capital as well as investing in human capital and its importance for the institution. Then addressing what human resources accounting is. Its concept. Reasons and stages of its emergence. Its objectives and its most important advantages. Down to the accounting measurement of resources where does the standards of accounting recognition of human assets include. the most important models for measuring human resources accounting were also presented. finally the most important problems facing the accounting measurement of human resources were highlighted based on the descriptive approach. the results of the study showed that human resources accounting provides the necessary financial information for decision makers especially with regard to the human resource as it is one of the

assets of the institution. Investing in human capital is considered an expense at the present time for the institution and achieves future returns for it.
Keywords: human resources accounting; human resources; human capital measurement models.

I- تمهيد :

أدى التغير البيئي السريع وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال واشتداد المنافسة بين المؤسسات إلى ضرورة التوجه نحو الإقتصاد المعرفي أين تلعب الموارد الغير الملموسة الدور الجوهري في خلق القيمة والإستمرارية للمؤسسات مما دفع إلى زيادة الإستثمار في رأس المال البشري من خلال تعليمه وتدريبه حتى يعود بالنفع على المؤسسة، فساهم ذلك في تغيير النظرة الى الموارد البشرية من مصدر لتكاليف المؤسسة إلى أصول وموارد إستراتيجية، وعليه أصبح لزاما على المؤسسات إظهار الأصول البشرية في القوائم المالية للمؤسسة وتطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية عليها كغيرها من الأصول الملموسة خاصة أن المحاسبة التقليدية لا تقدم إفصاحات بخصوص قيمة المورد البشري ضمن القوائم المالية، وبسبب هذا النقص في المعلومات المالية ظهرت محاسبة الموارد البشرية.

أولاً- الإشكالية الرئيسية : على ضوء ما تم ذكره، يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما هو دور محاسبة الموارد البشرية في تقييم الموارد البشرية ؟

ثانياً- الأسئلة الفرعية: يندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالإستثمار في الموارد البشرية ؟ وماهي أهميته بالنسبة إلى المؤسسة؟

- ماهي أهم نماذج محاسبة الموارد البشرية لقياس رأس المال البشري؟

- ماهي أهم مزايا محاسبة الموارد البشرية والصعوبات المحاسبية التي تعترضها؟

ثالثاً- فرضيات الدراسة : يمكن أن نلخص فرضيات الدراسة في ما يلي:

- يعتبر المورد البشري بالنسبة للمؤسسة تكلفة وإستثمار في الوقت نفسه؛

- يعتبر المنهج التاريخي المنهج المتفق عليه لقياس رأس المال البشري؛

- تعتبر محاسبة الموارد البشرية نظام قائم بمحد ذاته.

رابعا-أهداف الدراسة : سعت المداخلة الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهمية الإستثمار في المورد البشري بالنسبة للمؤسسات؛

- عرض أهم نماذج محاسبة الموارد البشرية المستخدمة في تقييم رأس المال البشري؛

- إبراز أهم المزايا والصعوبات التي تعترض محاسبة الموارد البشرية.

خامساً-أهمية الدراسة :

ترتكز أهمية الدراسة في إبراز أهمية محاسبة الموارد البشرية في إعطائها القدرة على رسملة تكاليف الموارد البشرية وإيصال المعلومات المالية اللازمة لأصحاب القرار.

سادساً-منهج الدراسة :

تم الإعتماد على المنهج الوصفي الذي يهدف إلى وصف المتغيرات من أجل الإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات من عدمها.

1.1- ماهية رأس المال البشري:

نعرض في هذا الإطار مفهوم رأس المال البشري، مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري وأهميته.

1. مفهوم رأس المال البشري:

تعددت تعاريف رأس المال البشري إلى مايلي:

حسب **Shultz** رأس المال البشري هو إجمالي الطاقات والقابليات البشرية التي يمكن إستخدامها للحصول على مجموع الموارد الإقتصادية . (مدفوني، 2018/2017)

كما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** على أنه المعرفة والمهارات والقدرات والخصائص الأخرى ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي. (Kucharcikova, 2011)

ويرى **Beeker** أن رأس المال البشري يشير إلى الإستثمار في التعليم والتدريب والمهارات والصحة والقيم الأخرى التي لا يمكن فصلها عن الفرد. (Alika Iyere & Stan, 2014)

من خلال ما سبق نجد أن رأس المال البشري يعكس الموارد الغير الملموسة المتمثلة في مجموع المعارف والخبرات والمهارات المتراكمة داخل المنظمة .

2. مفهوم الإستثمار في رأس المال البشري:

يعرف الإستثمار في رأس المال البشري على أنه عملية جعل القوى العاملة في أعلى المستويات الممكنة لها من حيث الكفاءة والتنسيق من أجل تحقيق الأهداف المرجوة بأقل التكاليف وفي وقت وجيز، حيث تمكننا هذه العملية من استغلال كل الطاقات المتاحة للمنظمة بطريقة سليمة. (بن طرشة و يحيوي، 2021)

ويعرف أيضا على أنه النفقات المباشرة على التعليم والصحة للإستفادة من فرص عمل أفضل مثل النفقات التي ينفقها العمال على التدريب. (Schultz, 1961)

من خلال ماسبق نجد أن الإستثمار في رأس المال البشري يعتبر نفقة في الوقت الحالي في انتظار العائد مستقبلا.

3. أهمية الاستثمار في رأس المال البشري:

تتمثل أهمية الإستثمار في رأس المال البشري في تحقيق أقصى تكييف للموارد البشرية مع التطورات البيئية المتسارعة وتظهر فيما يلي: (وعيل، 2014/2013)

- 1.3 تنمية طاقات وقدرات الفرد العملية والعلمية وتوجيهها نحو خدمة الأهداف المسطرة؛
- 2.3 تفجير الطاقات الكامنة في الأفراد وحسن استغلالها؛
- 3.3 إتاحة الفرصة للنمو والترقية وإفساح المجال للإبداع والابتكار؛
- 4.3 التوزيع المناسب للقدرات البشرية من خلال الملائمة بين متطلبات العمل والقدرات المتاحة؛
- 5.3 تقليل التكاليف والخسائر في الإنتاج والتجهيزات؛

دور محاسبة الموارد البشرية في تقييم الموارد البشرية

6.3 تحقيق القدرة التنافسية وتحسين الإنتاجية وتلبية متطلبات الجودة.

I.2- ماهية محاسبة الموارد البشرية:

نتطرق في هذا الإطار الى مفهوم محاسبة الموارد البشرية، مراحل تطورها وأسباب ظهورها، أهدافها، مزاياها.

1. مفهوم محاسبة الموارد البشرية:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بمحاسبة الموارد البشرية ومن هذه التعاريف نذكر:

تعرفها جمعية المحاسبين الأمريكيين على أنها عملية تحديد وقياس البيانات الخاصة بالموارد البشرية وإمداد الوحدات الادارية المعنية بهذه المعلومات. (بوقفة و وآخرون، 2020)

حسب Flamholtz محاسبة الموارد البشرية تمثل تكلفة إختيار وتعيين الأصول البشرية وتنميتها وإدارتها وكذلك قياس القيمة الاقتصادية للأفراد داخل المشروع. (قوصيني، 2009)

أما Likert فقد عرفها على أنها عملية التقدير الدقيق للقيمة الحالية والمستقبلية للأصول الإنسانية. (لخشين و مزياني، 2018)

من خلال ماسبق نجد أن محاسبة الموارد البشرية تهدف إلى قياس مختلف مصاريف الموارد البشرية عبر الزمن وإيصال هذه المعلومات إلى الأطراف المعنية بذلك.

2. مراحل تطور محاسبة الموارد البشرية وأسباب ظهورها:

تعود جذور محاسبة الموارد البشرية الى ستينات القرن الماضي وقد مرت بمجموعة من المراحل تم تقسيمها استنادا الى طبيعة البحوث السائدة في كل فترة كما يلي: (حداد، محاسبة الموارد البشرية بين ضرورة التأصيل وصعوبات القياس، 2020)

1.1 المرحلة الأولى من 1960 الى 1966:

هي مرحلة وضع المفاهيم الأساسية لمحاسبة الموارد البشرية بإستخدام النظريات المتعلقة بهذا الموضوع في العلوم الاجتماعية والإعتماد على فكرة رأس المال البشري في النظرية الاقتصادية ،وقد كان Roger Hermanson أول من حاول إدخال رأس المال البشري في الميزانية العمومية سنة 1964.

2.2 المرحلة الثانية من 1966 الى 1971:

هي مرحلة الدراسات والبحوث الأكاديمية التي اهتمت بوضع نماذج قياس تكلفة وقيمة الموارد البشرية وقد كانت دراسة كل من Brummet, Flamholtz, Pyle سنة 1968 واحدة من أولى الدراسات التي تناولت قياس الموارد البشرية وتم فيها استعمال مصطلح محاسبة الموارد البشرية للمرة الأولى، وفي هذه المرحلة كذلك تم تطبيقها لأول مرة من طرف شركة Barry وذلك في سنة 1966 حيث نشرت الشركة قوائمها المالية الختامية متضمنة معلومات مالية عن الموارد البشرية.

3.2 المرحلة الثالثة من 1971 الى 1976:

تميزت هذه المرحلة بإستمرار البحوث لتطوير مفاهيم ونماذج محاسبة الموارد البشرية اذ نشرت خلالها العديد من الدراسات الأكاديمية في أمريكا وأستراليا واليابان، خلال هذه المرحلة كونت جمعية المحاسبة الأمريكية لجنتين للمحاسبة عن الموارد

البشرية كانت الأولى سنة 1971 والثانية سنة 1972 وتم نشر تقرير اللجنتين تحت عنوان تطور المحاسبة عن الموارد البشرية.

كما نجد أيضا: (زكري، 2017)

4.2 المرحلة الرابعة من 1976 الى 1980:

شهدت هذه المرحلة تناقضا في الاهتمام بمحاسبة الموارد البشرية بسبب أن الجزء الأكبر من البحوث الأولية في هذا الميدان قدم في المراحل السابقة وأن الأجزاء الباقية كانت أكثر صعوبة وتتطلب عدد كبير من الشركات التي تقبل أن يتم تطبيق هذه البحوث داخلها إضافة إلى أن تكاليف تطبيق نظم معلومات محاسبة الموارد البشرية عال والعائد المتوقع منها غير مؤكد.

5.2 المرحلة الخامسة :

هي مرحلة التطوير الحالية التي شهدت الاهتمام الكبير بمحاسبة الموارد البشرية من حيث النظرية والتطبيق وذلك نتيجة لإهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بموضوع زيادة الإنتاجية ويركز هذا الإهتمام على دور العنصر البشري في زيادة الإنتاجية مما دفع الى الإهتمام بمحاسبة الموارد البشرية وكذا زيادة المنافسة بين أمريكا واليابان في مجال الصناعة وإختلاف إدارة الشركات اليابانية للموارد البشرية عن مثيلاتها الأمريكية، وعرفت هذه المرحلة تطبيق محاسبة الموارد البشرية على شركات ضخمة على عكس المراحل الأولى التي كان يقتصر فيها التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط.

ومن عوامل ظهور محاسبة الموارد البشرية ما يلي: (أيمن عبد الله، نحو اطار مقترح لتطبيق نظام محاسبة الموارد البشرية بالجامعات السودانية -دراسة تطبيقية على جامعة دنقلا-، 2015)

-الإهتمام بالجوانب السلوكية لعلم المحاسبة وظهور ما يعرف بالمحاسبة الاجتماعية؛

-الإهتمام بالتدريب كأحد الجوانب المهمة لصقل مهارة وخبرة العنصر البشري؛

-ظهور ما يسمى بالمهارات العالية؛

-مشكل عدم إكتمال المعلومة المالية ومحدودية القوائم المالية فيما يتعلق بإتخاذ القرار. (لطرش و عطوي، 2020)

3.أهداف محاسبة الموارد البشرية:

تسعى محاسبة الموارد البشرية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التالية: (بوحديد، 2016)

1.3 المساعدة في إعداد الموازنة التخطيطية لتكاليف الحصول على الموارد البشرية وتنميتها؛

2.3 المساعدة على إستخدام الموارد البشرية المتاحة بكفاءة وفعالية؛

3.3 إعداد البرامج التدريبية اللازمة لرفع مهارات وقدرات الموارد البشرية وذلك بما تظهره من تكاليف والعائد المتوقع مقابل ذلك؛

4.3 مساعدة الإدارة في توزيع الموارد البشرية على الوظائف المختلفة بشكل يؤدي إلى أفضل تخصيص ممكن وهذا يتطلب تحديد معدل العائد من إستخدام العامل في مختلف المناصب داخل المؤسسة،

5.3 تحديد العائد الذي تحصل عليه المؤسسة من رأس المال البشري وتقييم قرارات الإستثمار فيه وذلك بمقارنة التكلفة بالعائد لمختلف البدائل ؛

6.3 العمل على إيجاد بعض النسب المالية المتعلقة بالموارد البشرية والتي تفيد في عملية التحليل المالي وإتخاذ القرارات المختلفة فيما يخص الفترة الحالية والمقبلة مثل معدل رأس المال إلى رأس المال البشري وهذا يفيد في تحديد كثافة العمل في المؤسسة ؛

7.3 تحديد الفرق بين القيمة العامة والقيمة الخاصة للموارد البشرية حيث تتحدد القيمة العامة بمتوسط الأجور في الصناعة بينما تتحدد القيمة الخاصة بمبكل الأجور في المؤسسة.

4. مزاي محاسبة الموارد البشرية :

يحقق تطبيق محاسبة الموارد البشرية مجموعة من المزايا كالتالي: (عودة و أبو حطب، 2022)

- 1.4 مساعدة إدارة المؤسسة في الرقابة على أصولها البشرية ؛
- 2.4 مساعدة الإدارة في ترشيد إتخاذ القرارات الخاصة بالموارد البشرية؛
- 3.4 تساهم في تخطيط تكاليف الحصول على الموارد البشرية وبرامج التدريب ونظام المكافآت وإظهار مواطن الضعف والقوة في الموارد البشرية بالمؤسسة؛
- 4.4 تسجيل تكلفة وقيمة الموارد البشرية بدفاتر المؤسسة؛
- 5.4 زيادة فعالية الإدارة في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد البشرية.

3I القياس المحاسبي للموارد البشرية:

سنتناول في هذا الإطار معايير الإعتراف المحاسبي بالأصول البشرية، نماذج قياس الموارد البشرية ، معوقات محاسبة الموارد البشرية.

1. معايير الإعتراف المحاسبي بالأصول البشرية:

حدد البيان رقم 5 المتعلق بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية الصادر عن هيئة معايير المحاسبة المالية لسنة 1984 الشروط العامة للإعتراف بأي بند من بنود القوائم المالية وهذه الشروط هي كالتالي: (أيمن عبد الله، مدى اهتمام الادارة بالمحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية بالمصارف - دراسة ميدانية على عينة من المصارف بالخرطوم-، 2017)

1.1.1 التعريف:

يجب أن ينطبق على البند المراد الإعتراف به وإثباته محاسبيا أحد التعاريف الخاصة بعناصر القوائم المالية ،وحددت الهيئة عشرة عناصر هي : الأصول، الإلتزامات، حقوق الملكية، استثمارات الملاك، توزيعات على الملاك، الدخل الشامل، الإيرادات، المصروفات، المكاسب وأخيرا الخسائر، تقليديا تعتبر المحاسبة المالية نفقات الموارد البشرية مصروفات تحمل على الدورة المحاسبية ، في حين أن محاسبة الموارد البشرية تطالب بالإعتراف بتلك النفقات على أنها أصل يجب أن يظهر في قائمة المركز المالي، ومن ثم توزع على الدورات المستقبلية المستفيدة.

2.1 القياس:

يجب أن تتوفر في البند قابلية القياس وتستلزم هذه الخاصية توافر ثلاث شروط أساسية :
-أن يكون للبند خاصية ملائمة مثل خاصية التكلفة أو القيمة أو عدد العاملين مصنفا حسب المؤهلات العلمية؛

- أن يتم إختيار الخاصية الأكثر ملائمة وأهمية بالنسبة للمستخدم، وعادة ماتكون خاصية التكلفة في تاريخ العملية، كما قد تعتمد خاصية القيمة المحاسبية أو القيمة الإقتصادية في صورة للقيمة الحالية للمنافع المستقبلية المتوقعة من الموارد البشرية المتاحة في المنظمة ؛

- إلى جانب القياس المالي يمكن أن يتم القياس على الأساس الكمي مثل العدد والمؤهلات الشخصية والمهنية كما أنه يمكن أن لا يقتصر الإفصاح عن الموارد البشرية على خاصية واحدة بل يمكن أن يتعدد ويكون بذلك أكثر ملائمة.

3.1 الملائمة :

تكون المعلومات ملائمة اذا كانت مؤثرة في إتخاذ القرارات ، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في إتجاه القرار وغياب تلك المعلومات يؤدي إلى عدم الإكتمال وغالبا إلى إتخاذ قرارات خاطئة ولخاصية الملائمة ثلاث خصائص ثانوية هي: تقديمها في الوقت المناسب دون تأخير، وأن تكون المعلومات ذات قيمة تنبؤية ، وأخيرا تكون ذات قيمة عكسية .

لقد أوضحت دراسات تجريبية أن توافر المعلومات عن الأصول أو الموارد البشرية في المنظمة مفيد لإتخاذ القرارات وبدونها تكون قائمة المركز المالي ناقصة.

4.1 الموثوقية:

أي أن المعلومات تكون موضوعية وغير متحيزة لفئة معينة من المستخدمين ، ويرتبط معيار الموثوقية بدرجة تأكد قياس الحدث فكلما إزدادت درجة عدم التأكد كلما إنخفضت الموثوقية وهكذا فان معيار الموثوقية يؤثر في توقيت الاعتراف بالموارد البشرية وإثباتها محاسبيا .

من خلال ما سبق نجد أن الاعتراف بالبند المحاسبي في القوائم المالية يتطلب الموازنة بين التعريف وقابلية القياس والملائمة في التأثير على القرارات ودرجة الموثوقية التي يتمتع بها القياس المحاسبي.

2. نماذج قياس محاسبة الموارد البشرية:

يتطلب تطبيق محاسبة الموارد البشرية قياس قيمة الموارد البشرية بصيغة مالية وهناك منهجين لذلك الأول يعتمد على التكلفة والثاني يعتمد على القيمة كالتالي: (حداد، محاسبة الموارد البشرية من منظور القياس والإفصاح وتطبيقها في المؤسسات الجزائرية - دراسة نظرية وتطبيقية - أطروحة دكتوراه، 2014/2015)

1.2 محاسبة الموارد البشرية على أساس التكلفة :

يعتمد هذا المنهج على التكاليف الخاصة بالموظفين والتي تتحملها الشركة والمتمثلة في تكاليف التوظيف وتكاليف التدريب والتطوير وتكاليف المحافظة على الموارد البشرية وهناك عدة أساليب لقياس تكاليف الموارد البشرية مثل : التكاليف التاريخية وتكاليف الفرصة البديلة وتكاليف الإستبدال.

1.1.2 طريقة التكلفة التاريخية :

تبين التكاليف الفعلية التي تدفعها المؤسسة في سبيل الحصول على الموارد البشرية والتي تشمل في الغالب على تكاليف الإستدعاء، الإختيار، التأهيل والتدريب، ومكافأة نهاية ترك الخدمة ، تتم رسملة هذه التكاليف تمهيدا لتوزيعها على العمر

الإنتاجي المتوقع للعاملين وتحديد قسط الإطفاء السنوي الذي يضاف الى مصاريف المدة المحاسبية التي تم استخدام الأصل خلالها مع الاعتراف بالخسائر في حالة تصفية الأصل أو الإستغناء عنه يتم تحميلها على حسابات النتيجة أو زيادة قيمة الأصل للإفصاح عن التكاليف الإضافية ، ومن أجل قياس التكلفة التاريخية للأصول البشرية يجب تبويبها إلى :

- تكلفة الحصول على العاملين : تبين التضحية التي يجب أن تتحملها المؤسسة في سبيل الحصول على من يشغل مركزا معيناً وهذه التكاليف قد تكون مباشرة تتكون من تكاليف الإستقطاب ، تكاليف الإختيار، تكاليف التعيين أو غير مباشرة مثل تكاليف الترقية .

- تكلفة التعلم : تشير هذه التضحية الى التكاليف التي يجب أن تتحملها المؤسسة من أجل تدريب الفرد ووضعه في مستوى الأداء المتوقع منه عند قيامه بوظيفة معينة.

بالرغم ما تتميز به هذه الطريقة من سهولة وموضوعية في قياس قيمة الأصول البشرية ومدى تماشيها مع الأسلوب التقليدي في المحاسبة عن الأصول فقد تعرضت لعدة إنتقادات منها :

-إن التكلفة التاريخية للأصول البشرية لاتعبر عن الطاقة الإنتاجية الأساسية للأفراد أي مجموع المنافع المتوقعة من الأصل خلال حياته الانتاجية بل تعبر عن تكاليف اختياره وتدريبه فقط؛

-لا توضح التغيرات الحاصلة في قيمة الأصول البشرية مع مرور الزمن سواء بالزيادة من خلال ما تكتسبه من قدرات جديدة من معارف وخبرات أو بالنقصان بسبب تقدم السن أو المرض مما يؤدي الى وجود عائد غير سليم لقيمتها الاستثمارية؛

-لا تؤدي طريقة التكلفة التاريخية الى قيم قابلة للمقارنة بسبب أن تكلفة الحصول على البشر وتكلفة التعلم تختلف من فرد إلى فرد آخر داخل المؤسسة.

2.1.2 طريقة تكلفة الإحلال أو الإستبدال:

هي التكلفة الافتراضية التي تكون مطلوبة للحصول على موظف جديد ليحل محل الموظف الحالي حيث يتم تقدير قيمة الموظف كتكلفة الإستبدال بموظف جديد ذي قدرة وكفاءة معادلة، ويمكن التمييز بين نوعين من الإحلال:

-الإحلال الوظيفي: هو إحلال شخص محل شخص آخر يشغل وظيفة معينة في التنظيم شرط أن يكون البديل قادراً على تقديم الخدمات الخاصة بهذه الوظيفة.

-الإحلال الشخصي: هو إحلال شخص محل شخص آخر يكون قادراً على تقديم مجموعة الخدمات التي يقدمها الشخص الحالي في جميع المراكز التي كان يعمل بها.

3.1.2 تكلفة الفرصة البديلة :

تمثل مجموعة المنافع المضحية بها في سبيل استخدام المورد البشري إستخداماً بديلاً ، وبعبارة أخرى هي القيمة الضائعة لتخصيصه في وظيفة دون أخرى، تم إقتراح هذا النموذج من طرف Hekimain & Jones في ظل هذا النموذج يتم تقييم المورد البشري من خلال عملية مزايادة تنافسية داخل المؤسسة بحيث يقوم مدراء مراكز الإستثمار بعرض اسعارهم للمستخدمين الذين يمتازون بالندرة وأعلى مزايد هو من يفوز بالموارد ، وتكاليف الفرصة البديلة لوقت المديرين هي تكاليف

غير مباشرة تتحملها المؤسسات لإستخدام العاملين بها كمديرين أي تكلفة الفرصة البديلة المترتبة عن فقدان الإنتاجية بسبب أن الموظفين يعملون كمديرين .

2.2 محاسبة الموارد البشرية على أساس القيمة :

يعتمد هذا المنهج على القيمة الاقتصادية للفرد ومدى مساهمته في تحقيق أرباح الشركة حيث يتم اعتبار الفرد هنا كأحد الأصول في الشركة ومحاولة تحديد المنافع التي يمكن الحصول عليها من هذا الأصل مستقبلا. هناك عدة أساليب لقياس قيمة الموارد البشرية هي:

1.22 نموذج المكافآت ل Lev & Schwartz:

يعرف هذا النموذج كذلك بالنموذج التعويضي حيث قام الباحثان سنة 1971 بإشتقاق نموذج لقياس القيمة الاقتصادية للموارد البشرية من خلال الجمع بين مفهوم رأس المال البشري كما تم تعريفه من طرف خبراء الإقتصاد مع المنطق المحاسبي، والنقطة الجوهرية في هذه الموافقة هي القدرة على التمييز بين التكاليف والإستثمار وكذلك إمكانية قياس القيمة المكتسبة للإستثمار في الموارد البشرية لمؤسسة معينة بطريقة موضوعية.

ولتطبيق هذا النموذج يجب اتباع الخطوات التالية :

- تصنيف العمال الى مجموعات متجانسة وفقا للمهارات أو العمر ؛

- تكوين متوسط الكسب لكل مجموعة؛

- خصم متوسط الدخل بمعدل محدد مسبقا من أجل الحصول على القيمة الحالية للموارد البشرية في كل مجموعة؛

- تجميع القيمة الحالية للجماعات المختلفة التي تمثل رزمة الأرباح المستقبلية ككل.

تبعا لهذا النموذج فإن قيمة المورد البشري هي القيمة الحالية لمجموع دخله المتأني من استخدامه. ويعبر عنه بالعلاقة التالية كما يلي :

القيمة المتوقعة لرأس المال البشري لفرد عمره y سنة = احتمالية وفاة المورد البشري أو ترك العمل بسبب التقاعد أو

الاستقالة $\times$ الايرادات المتوقعة للمورد البشري في الفترة i / الخصم المعين للمورد البشري $+1$

يعاني هذا النموذج من عدة محددات تتمثل فيما يلي :

- لا يوحى هذا النموذج بكيفية تسجيل قيمة الموارد البشرية في دفاتر الحسابات؛

- هذا النموذج يأخذ الأجور والمرتبات كأساس لقيمة الموارد البشرية ولكن قيمة الموارد البشرية لا تقتصر فقط على مدى

التكاليف المتعلقة بها فهي تختلف عن الأصول الثابتة التقليدية ولها قيمة أكبر من التكاليف المتكبدة؛

- يتجاهل هذا النموذج احتمال أن الأفراد قد يتم تغيير دورهم الوظيفي ؛

- النموذج يتجاهل إمكانية أن الفرد قد يترك المؤسسة لأسباب أخرى غير الموت أو التقاعد فقيمة النموذج المتوقعة لرأس

المال البشري هي في الواقع مقياس للقيمة المشروطة المتوقعة من رأس المال البشري في حالة أن الشخص سيبقى في المؤسسة

حتى الموت أو التقاعد وهذا الافتراض ليس عمليا.

2.2.2 نموذج الشهرة غير المشتراة أو نموذج Hermanson:

أقام Hermanson نموذجاً هذا على فرضية خصم الأرباح غير العادية للشركة وربط بين التغير في قيمة شهرة المحل وقيمة الموارد البشرية إذ أرجع تحسن الوضع المالي للشركة وتحسن صمعتها بين مثيلاتها إلى قيمة مواردها البشرية ، أي أن زيادة الأرباح عن المستوى العادي لفترات متتالية يعود في الأصل إلى تنامي كفاءة تلك الموارد ولا يمكن اعتباره ناجماً عن سبب آخر غير هذا .

ويعتبر بأن ذلك الفارق في مستوى الأرباح غير العادية يجب رسمته لأنه يمثل إسهام تلك الموارد في العملية وهو صورة صادقة عن المنافع الاقتصادية التي كانت كامنّة في العنصر البشري وحققته الشركة وقد وضع لها قانوناً لحسابها :

قيمة الموارد البشرية = شهرة المحل × تكاليف التكوين للموارد البشرية / قيمة إجمالي الموجودات. (بريجه و مايو، 2021)

يعاني هذا النموذج من العديد من العيوب نوجزها فيما يلي:

- هذا النموذج يحصر الإعتراف بالموارد البشرية في حدود كمية الأرباح الزائدة عن المعتاد ومنه هو يتجاهل الموارد البشرية المطلوبة لتنفيذ العمليات العادية ونتيجة لذلك قيمة الأصول البشرية ستقيم بأقل من قيمتها؛
- النموذج يستخدم الأرباح الفعلية للسنة الأخيرة فقط كأساس لحساب الأصول البشرية وبالتالي فهو يتجاهل توقعات الأرباح المستقبلية التي تعتبر مهمة للقرارات الإدارية؛
- ينسب جميع الأرباح غير العادية إلى دور الموارد البشرية كأصول متجاهلاً دور الأصول المادية التي تكون قد ساهمت هي الأخرى في تحقيق جزء من تلك الأرباح غير العادية ؛
- عدم إمكانية الإعتماد عليه عند اتخاذ قرارات تخطيطية لإعتماده على بيانات تاريخية .

3.2.2 النموذج الإحصائي لتقييم مكافآت الخدمة ل Flamholtz:

هذا النموذج اقترحه Flamholtz في 1972 بناءً على التطبيقات الخاصة بإحدى شركات التأمين التي أجرت دراسة لقياس قيمة أفرادها فقامت بتحديد قيمة مختلف الوظائف لديها وإحتمال شغل الفرد لهذه المواقع في نقاط زمنية محددة في المستقبل، وإستناداً على ذلك يمكن قياس القيمة المتوقعة لأي فرد بالنسبة إلى المؤسسة بالقيمة النقدية المتوقعة المخصومة للمرتبات والأجور التي يتوقع أن يحصل عليها من خلال الأدوار المستقبلية التي يمكن أن يشغلها آخذين بعين الاعتبار إحتمال بقائه في المؤسسة من عدمه ، ولتطبيق هذا النموذج يجب اتباع الخطوات التالية :

- تحديد وتعريف مجموعة من المناصب التي قد يشغلها الفرد في المؤسسة ؛
- تحديد مواصفات المناصب المتوقعة لأغراض التقييم؛
- قياس القيم العامة للخدمات؛
- تقدير احتمالات أن كل شخص سوف يشغل أي منصب ممكن في أوقات محددة في المستقبل؛
- تحديد سعر الخصم الذي سيتم تطبيقه.

كما يمكن تحديد قيمة الفرد المتوقعة القابلة للتحقق في الفترة t كما يلي :

قيمة المنصب في الفترة $t \times$ احتمال الحصول على المنصب للفترة t / معدل الخصم.

يعاني هذا النموذج من عدة مشاكل تعيق تطبيقه وذلك بسبب عدم الدقة في تقدير احتمالات بقاء الفرد في المؤسسة ، إضافة الى كيفية تحديد معدلات الخصم والمرتبات والأجور المستقبلية وما تستغرقه هذه العمليات من وقت وتكلفة.

3. مشاكل القياس المحاسبي للموارد البشرية :

عند إتخاذ قرار إظهار قيمة الأصول البشرية ضمن القوائم المالية يواجه المحاسب مجموعة من المشاكل الأساسية الى يجب العمل على حلها والمتمثلة أساسا في : (بوحنانة و غربي، 2015)

1.3. رملة الموارد البشرية :

لا بد من تبويب تكاليف الموارد البشرية إلى مكوناتها من مصروفات وأصول والمعيار الرئيسي للفرقة بين الأصل والمصرف هو الخدمات المتوقعة من النفقة في المستقبل ، فالتكلفة تعالج كمصرف في الفترة التي تتحقق فيها منافعها ومن ثم فإذا كانت منافع التكلفة تتعلق بعدة سنوات فإنها تعالج كأصل يجب رسملته.

2.3. إستنفاد الموارد البشرية :

بعد رملة الأصول البشرية فإن المشكلة التالية هي قياس النسبة من قيمة الأصل التي سوف تستهلك خلال الفترة المحاسبية ويطلق عليها تسمية الإستنفاد بدلا من الإهلاك كما هو الحال في الأصول الملموسة ، والهدف الرئيسي من استنفاد الأصول البشرية هي مقابلة ما يستهلك من خدمات هذا الأصل بالعوائد التي تم الحصول عليها منه وهذه العملية في المحاسبة التقليدية تسمى مقابلة المصروفات بالايادات.

بالنسبة للأصول البشرية لها مدة الخدمة تعادل فترة بقاء الشخص في خدمة المنظمة أو قد تكون مدة خدمتها تعادل مدة بقاء الفرد في وظيفة معينة في المنظمة أو فترة محافظته على خبرته في نشاط معين ، أو فترة اتقانه لتكنولوجيا معينة ، وهنا تتمثل المشكلة في قياس النسبة من قيمة الأصل الواجب استنفادها في فترة محاسبية معينة .

4.3. تسوية حسابات أصول الموارد البشرية :

على الرغم من أن الإستنفاد هو الطريقة الأساسية لتحويل تكاليف الأصول البشرية الى مصرف ، فإنه توجد بعض الظروف التي تؤدي الى تسوية وتعديل قيمة هذه الأصول ومن أمثلة ذلك هو إستبعاد أو شطب قيمة أصول بشرية نتيجة دوران العمل أو التغير في تقديرات العمر الإنتاجي للأصل البشري ، ويحدث دوران العمل إما اختياريا أو بالإستغناء وفي أي من هذه الحالات فإن الرصيد الغير مستنفذ للأصل البشري يعامل كأنه خسارة في الفترة التي حدثت فيها والعمر الإنتاجي التقديري للأصل البشري يتغير نتيجة لعدة عوامل : تدهور الحالة الصحية ، التقاعد المبكر ، التقادم التكنولوجي ، كل هذه العوامل تؤدي إلى قصر العمر الإنتاجي للأصل البشري وفي حالة حدوث أي تغير مادي يؤثر على العمر الإنتاجي المتوقع للأصل فإنه يجب تسوية قيمته.

4.4. عرض بيانات الموارد البشرية في القوائم المالية :

من أهم المشاكل التي تواجه عملية عرض الأصول البشرية للمؤسسة هو احتمالات دوران العمل للأفراد غير مملوكين من طرفها ومن ثم هناك حالة عدم التأكد حول المدى الزمني للإستفادة من الخدمات البشرية للأفراد ، بالرغم من وجود بعض المنظمات التي تلزم العاملين لديها بعقود مثل النوادي الرياضية حيث يصبح من حقها بيع وشراء أو مبادلة عقود الأفراد .

على ضوء ما ذكر فإن السؤال المحاسبي الذي يطرح هو كيف يمكن أخذ درجة عدم التأكد عند عرض معلومات الموارد البشرية في القوائم المالية المنشورة ؟

5.4. التلاعب في المكاسب :

إحتمال إتخاذ المحاسبة عن الموارد البشرية ذريعة للإدارة للتلاعب في المكاسب والتأثير على رقم صافي الدخل ، فهناك محاسبون يعتقدون بضرورة تحويل الأصول المعنوية مثل الموارد البشرية إلى مصروف في فترة حدوثها بغض النظر عن المنافع المستقبلية المتوقعة منه نظرا لزيادة حالات عدم التأكد حول إمكانية تحقيق هذه المنافع المستقبلية وأن رسملتها ليس إلا نوع من التلاعب في الأرباح وهناك بعض الصحة في هذا الرأي ولكن التعميم غير صحيح، فإن قرار رسملة الإستثمار في الأصول البشرية يعتمد على درجة عدم التأكد لكل حالة على حدى ففي بعض الظروف قد لا يكون مفيد رسملة بعض تكاليف الأصول البشرية نظرا لأن المنافع المستقبلية المتوقعة منها غير كبيرة ولكن هذه الحالات إستثنائية ولا يمكن اعتبارها حالة عامة.

II- النتائج ومناقشتها :

يعتبر موضوع محاسبة الموارد البشرية حديث بحيث لاتزال الممارسة التطبيقية له محدودة بسبب صعوبة قياس الموارد البشرية وعليه خلصت الدراسة إلى مايلي:

- المورد البشري هو أهم مورد في المؤسسة ومنه يجب العمل على الإستثمار في تدريبه وتعليمه وتكوينه وإظهاره في أصول الميزانية في ظل تطبيق محاسبة الموارد البشرية كونه يعتبر أصل ذو منافع مستقبلية؛
- تخضع المعالجة المحاسبية لرأس المال البشري إلى توفر رأس المال البشري على مجموعة من الشروط المتمثلة في التعريف ، القياس ، الموثوقية والملاءمة؛
- مازالت المعالجة المحاسبية للموارد البشرية تنحصر في إطار حساب الأجور والرواتب حيث تسجل أعباءها على أنها نفقات جارية لاتتم رسملتها لغياب معيار يحدد آلية القياس المنظمة لها؛
- هناك نماذج متعددة لقياس الموارد البشرية منها ما يعتمد على التكلفة ومنها ما يعتمد على القيمة إلا أنه لم يتم الإتفاق على نموذج محدد يتم الإعتماد عليه لقياس الموارد البشرية بسبب صعوبة التحكم في المورد البشري وكثرة المتغيرات المتعلقة به وهذا مايؤدي الى نفي الفرضية الثانية القائلة بأنه يعتبر المنهج التاريخي المنهج المتفق عليه لقياس رأس المال البشري؛
- من أبرز الصعوبات التي تواجه تطبيق محاسبة الموارد البشرية في قياس رأس المال البشري هي صعوبة قياس المنافع المستقبلية له وأنه ليس لدى المؤسسات حق ملكية قانوني للموارد البشرية لكي تعاملها كأصول؛
- إن عملية قياس قيمة الموارد البشرية وفقا لمحاسبة الموارد البشرية يفترض بقاء الأفراد في المؤسسة وتطبيق ذلك في الواقع العملي يكون صعب؛
- تعتبر نموذج التكلفة التاريخية أكثر النماذج سهولة وموضوعية لأنه يتماشى مع أنظمة المحاسبة الحالية وطرق عرض القوائم المالية؛

- يعتبر المورد البشري كأصل يجب رسملة تكاليفه إذا كانت المنافع المتوقعة منه تتعلق بالمستقبل ، أما إذا تحققت منافعه في المدى القصير فإنه يعتبر تكلفة ويعالج كنفقات جارية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى القائلة بأنه يعتبر المورد البشري تكلفة وأصل في الوقت نفسه؛
- محاسبة الموارد البشرية هي نظام قائم بحد ذاته بحيث توفر المعلومات المالية المتعلقة بالاستثمار في الموارد البشرية إلى أصحاب القرار في المؤسسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- الإحالات والمراجع:

- 1 أسماء زكري. (2017). محاسبة الموارد البشرية :الاطار النظري وطرق القياس. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* (22)، الصفحات 107-108.
- 2 رزان عودة، و محمد أبو حطب. (2022). أثر تطبيق محاسبة الموارد البشرية في تعزيز عمل البلديات دراسة حالة بلدية الفحيص. *المجلة العربية للنشر العلمي* (45)، صفحة 249.
- 3 عبد الحق بوقفة، و وآخرون. (2020). أهمية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية -دراسة عينة من المؤسسات بولاية الوادي-. *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية*، 6(1)، صفحة 29.
- 4 عبلة بوحنانة ، و يسين سي لخضر غربي. (2015). مشاكل القياس في محاسبة الموارد البشرية وسبل التغلب عليها وفق المعايير المحاسبية الدولية. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية* ، 8(4)، الصفحات 508-509.
- 5 عبير لخشين، و نور الدين مزياي. (2018). أثر تطبيق محاسبة الموارد البشرية على القوائم المالية -دراسة حالة شركة سونلغاز -وحدة سكيكدة. *مجلة الباحث الاقتصادي*، 6(10)، صفحة 542.
- 6 فاتيح بريجة، و عبد الله مايو. (2021). الاعتراف والقياس المحاسبي للموارد البشرية على ضوء النظام المحاسبي المالي دراسة تطبيقية: مؤسسة بيات كاترينغ نموذج. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، 8(2)، صفحة 108.
- 7 فريد لطرش، و راضية عطوي. (2020). محاسبة الموارد البشرية: بين ضرورة الاعتراف بالمورد البشري في القوائم المالية واشكالية القياس المحاسبي. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، 20(1)، صفحة 336.
- 8 ليلي بوحديد. (2016). دور محاسبة الموارد البشرية في قياس عائد الاستثمار في تدريب رأس المال البشري بالمؤسسة الصناعية -دراسة حالة -. *مجلة أبعاد اقتصادية*، 6(1)، الصفحات 103-104.
- 9 محمد أبو بكر أيمن عبد الله. (2015). نحو اطار مقترح لتطبيق نظام محاسبة الموارد البشرية بالجامعات السودانية -دراسة تطبيقية على جامعة دنقلا-. *مجلة العلوم الاقتصادية*، 16(2)، صفحة 36.
- 10 محمد أبو بكر أيمن عبد الله. (2017). مدى اهتمام الادارة بالمحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية بالمصارف - دراسة ميدانية على عينة من المصارف بالخرطوم-. *Global Journal of Economic and Business*، 3(1)، صفحة 113،115.
- 11 محمد قوصيني. (9 6، 2009). *منتدى الموارد البشرية*. تاريخ الاسترداد 6 12، 2022، من <https://hrdiscussion.com>
- 12 مليكة مدفوني. (2018/2017). الاستثمار في رأس المال البشري لدعم القدرة التنافسية واشكالية تقييمه أطروحة دكتوراه. 43. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة سطيف.

- 13 ميلود وعيل. (2014/2013). المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها أطروحة دكتوراه. 94-
95. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر العاصمة: جامعة الجزائر 3.
- 14 نيمان هاجر بن طرشة، و سليمان يحياوي. (2021). دور الاستثمار في رأس المال البشري في تنمية البنوك الإسلامية مجموعة البركة المصرفية. مجلة الابتكار والتسويق، 8(1)، صفحة 130.
- 15 نور الهدى حداد. (2015/2014). محاسبة الموارد البشرية من منظور القياس والافصاح وتطبيقها في المؤسسات الجزائرية - دراسة نظرية وتطبيقية - أطروحة دكتوراه. 109-124. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة سطيف 1.
- 16 نور الهدى حداد. (2020). محاسبة الموارد البشرية بين ضرورة التأصيل وصعوبات القياس. *corporate governance*, 4(2)، الصفحات 63-64.

قائمة المراجع الأجنبية:

- 1 Aliko Iyere, J., & Stan, A. (2014). Human capital: Definition, Approach and Management Dynamics. *Journal of Business Administration and Education*, 5(1), p. 57.
- 2 Kucharcikova, A. (2011). Human capital – Definitions and Approaches. *Human Resources Management et Ergonomics*, 5(2), p. 61.
- 3 Schultz, T. (1961). Investment in Human Capital. *The American Economic Review*, 1(1), p. 1.

Concept d'investissement en santé

مفهوم الاستثمار السياحي

Pr. AIT ABDELLAH Mohand ¹

Abderrahmane Mira de de Bejaia (Country), ALGERIA

Received: 26/02/2023

Accepted: 01/04/2023

Published:01/06/2023

Summary:

Le tourisme a des répercussions sur l'économie, sur l'environnement naturel et bâti, sur la population locale de la destination et sur les touristes eux-mêmes. En raison de ces impacts multiples, de la gamme et de la variété des facteurs de production requis pour produire ces biens et ces services achetés par les visiteurs, et de l'éventail d'agents intéressés ou touchés par le tourisme, il convient d'adopter une approche intégrée en matière de développement, de gestion et de contrôle du tourisme. Cette approche est fortement recommandée pour la formulation et l'application des politiques touristiques nationales et locales, ainsi que des accords ou autres mécanismes internationaux nécessaires concernant le tourisme.

الملخص:

تعد السياحة أحد مستلزمات الحضارة الحديثة لما تفرزه من آثار إيجابية ودور متميز في عمل الاقتصاد الوطني وتقليل نسبة البطالة وتنشيط الحركة التجارية بين البلدان، إذ لا يمكن أن نتصور وجود بلد متحضر بلا فنادق وسياحة وتقديم مختلف السلع والخدمات السياحية التي يمكن أن تشبع الحاجات والرغبات واذواق السياح من خلال وجود منشآت سياحية تعكس النمط السياحي القائم على اختلاف أنواعها ويمكن أن تشبع ميول ورغبات السياح وفق مايرغبونه ويطمحون لتحقيقه، وعلى أساس ذلك نجد دولا تهتم بخطط سياحي معين اعتمادا على البيئة السياحية المميزة لها وذلك لامتلاكها مقومات الجذب سواء كانت طبيعية ام حضارية وشواهد تاريخية وهكذا يمكننا القول ان صناعة السياحة كانت وامتزال في تطور مستمر يسير على قدم وساق مع باقي الصناعات الأخرى.

I- Introduction :

Le tourisme est aujourd'hui reconnu comme une composante majeure de la dynamique de l'économie internationale. Filière¹ à haut potentiel de croissance et en perpétuelle métamorphose, le tourisme connaît depuis une dizaine d'années de

1 AIT ABDELLAH Mohand, e-mail: moh_ait@yahoo.fr

profondes transformations issues, en partie, du développement de nouveaux systèmes de diffusion de l'information.

En effet, le tourisme est devenu l'un des secteurs essentiels de l'activité économique de nombreux pays, il mobilise aujourd'hui d'énormes capitaux dans des domaines aussi variés que le bâtiment, le transport, l'hébergement, l'agro-industrie, les services... Son incidence économique est parfois telle qu'il s'impose désormais comme un secteur stratégique à part entière

S'imposant comme l'une des industries les plus importantes contributrices au produit intérieur brut de beaucoup de pays dans le monde, l'activité touristique assure aussi de fortes perspectives de croissance. Générant de par le monde des centaines de millions d'emplois (directs et indirects) répartis entre entreprises et organisations de toutes tailles, son expansion n'est pas un épiphénomène et suit le développement économique et industriel des nations concernées. De ce point de vue, même s'il est délicat de prédire les tendances touristiques sur un horizon trop lointain, l'évolution du tourisme se fera au même rythme que celui du monde des affaires, c'est-à-dire en réaction aux cinq forces traditionnelles du marché global que sont respectivement la mondialisation, la démographie, l'environnement, le marketing consumérisme et l'innovation technologique.

L'une des préoccupations essentielles des professionnels du tourisme consiste aujourd'hui à réfléchir à ce que sera le tourisme de demain. De ce point de vue, l'innovation touristique s'impose comme la composante hautement stratégique de toute démarche de développement de nouveaux produits touristiques spécifiques (caractéristiques et connexes).

Dans la présente communication, nous allons examiner les différentes mutations annoncée pour le tourisme et nous allons nous insérer au nouveau contexte organisationnel et financier élaboré relevant à la fois de restructurations stratégiques, de processus de réorganisation et de nouveaux modèles de partenariat, le tout sur fond d'innovation permanente des organisations de tous bords et des entreprises.

Bien plus, s'interroger sur la place du consommateur-touriste ou du client et sur ses comportements revient à analyser la demande de produits touristiques et son évolution, afin d'assurer une adéquation optimale entre l'offre et la demande touristique. Aujourd'hui, il y a une remise en question du tourisme de masse et une évolution de la demande vers des produits de qualité, plus individualisés

1- La définition du tourisme

1-1- La définition du tourisme du point de vue de la demande

Le tourisme peut être défini de diverses manières. En effet, selon l'Organisation Mondiale du Tourisme (OMT) définit le tourisme comme étant un déplacement hors de son lieu de résidence habituel pour plus de 24 heures, mais moins de 4 mois, dans

un but de loisirs, un but professionnel (tourisme d'affaires) ou un but sanitaire (tourisme de santé).

La Commission des Statistiques des Nations Unies quant à elle précise la définition et caractérise le tourisme comme « un ensemble d'activités déployées par les personnes au cours de leurs voyages et de leurs séjours dans des lieux situés en dehors de leur environnement habituel pour une période consécutive qui ne dépasse pas une année, à des fins de loisirs, pour affaires ou pour d'autres motifs ».

Le tourisme n'est donc pas considéré comme une activité productive ordinaire. Le tourisme, à la différence des autres secteurs, ne se définit pas à partir de biens et services produits auxquels on peut associer des consommations spécifiques. Il se définit par son sujet, le visiteur. Ainsi, l'acheteur rentre en compte dans le calcul de la valeur ajoutée de la branche d'activité.

En effet, c'est à partir de la demande et des consommations des visiteurs que les activités de tourisme sont analysées. Ce sont les besoins spécifiques des visiteurs hors de leur environnement habituel, qui vont déterminer les produits et les activités qui appartiennent au tourisme. Comme l'énonce Longhi (2003), c'est au fil des dépenses des touristes qu'une activité se définit comme touristique. Selon Cazes (1989), « l'originalité profonde de l'échange touristique réside dans le fait que ce ne sont pas des marchandises mais des Hommes qui se déplacent. C'est le consommateur qui vient à la rencontre du produit afin d'en utiliser sur place les différentes composantes, tant naturelles (les paysages, le climat) que matérielles (équipements et services) et humaines (sociétés et civilisations, attraits historiques et socio-culturels) ».

Ainsi, l'activité de déplacement occasionnée par le visiteur constitue une grande partie de la création de valeur. Le tourisme peut donc être vu comme « la phase monétarisée, marchandisée, de l'histoire des voyages » (Pacquot, 2001, p. 24). Certaines entreprises, organisations gouvernementales et académies ont essayé de formuler des définitions globales du phénomène touristique qui soient plus précises que le simple fait de pratiquer un tour et de voyager pour le plaisir.

Ainsi, le tourisme n'est pas seulement l'activité de touristes (les visiteurs qui passent la nuit) mais aussi celle de visiteurs de la journée (excursionnistes), de personnes locales et d'hommes d'affaires. Ces catégories d'individus constituent les visiteurs qui sont au cœur de l'analyse du tourisme. Le tourisme correspond donc à une consommation de biens et de services hétérogènes qui concourent à la satisfaction de touristes et de non touristes (Py, 1996). Afin d'approfondir notre connaissance et notre compréhension du phénomène touristique nous abordons désormais les questions relatives à l'offre touristique.

1-2- Définition du tourisme du point de vue de l'offre :

S. SMITH, nous donne cette définition du tourisme qui consiste à le considérer comme « l'agrégation de toutes les activités économiques qui fournissent directement des biens et services pour faciliter les activités de loisirs, d'affaires et de plaisir en dehors de son environnement habituel » (Smith, 1988). Il ajoute à ce propos que « Les produits qui facilitent les activités d'affaires, de plaisirs et de loisirs loin de la maison sont suffisamment semblables dans leur fonctionnement pour que leur agrégation représente une industrie significative » (Smith, 1991). Davidson (1993) quant à lui souligne que l'industrie touristique est l'ensemble des activités et organisations qui offrent des facilités et des services aux touristes, pour répondre à leurs besoins, du moment de leur arrivée au moment de leur départ.

2-1-1- Le caractère spécifique de l'offre touristique

- Les activités touristiques:

Les visiteurs consomment un ensemble de prestations tout au long de leur voyage, achat de service auprès d'une agence pour la préparation du voyage, achat d'un billet d'avion pour le déplacement, achat d'une nuit d'hôtel pour le séjour et développement des photos après le voyage. Ces prestations sont offertes aux visiteurs par des entreprises marchandes et non marchandes, qui associent étroitement producteurs privés et initiatives publiques. En effet, « du fait de la nature composites du produit touristique, le développement de la filière touristique suppose donc la participation de nombreux acteurs et la combinaison de multiples activités » (Cacomo et Solonandrasana, 2001, p. 44).

La majorité des études menées par les grands organismes (OMT, Secrétariat d'Etat au Tourisme) en charge du tourisme portent avant tout sur les définitions du touriste et/ou du visiteur et de leur consommation plus que sur celle du tourisme. Lorsque ces travaux tentent d'aborder le tourisme sous l'angle de l'offre, ils définissent le tourisme comme « tous les établissements dont l'activité productive principale est une activité productive caractéristique du tourisme » (OMT, 2003). Cette définition nous conduit à nous reporter aux catégories d'industries pour savoir en quoi consiste précisément une activité productive caractéristique du tourisme.

Méthodologiquement, ces organismes partent des consommations touristiques pour en déduire la production. Comme nous l'avons vu précédemment, les entreprises touristiques n'accueillent pas uniquement des touristes, mais également des excursionnistes et des locaux. C'est pour cette raison qu'il est difficile de construire une typologie parfaite. Ainsi, dans ce type de classification, le problème des frontières des activités touristiques se pose. Les entreprises, dont l'activité principale est qualifiée de touristique par les statistiques du tourisme, sont souvent considérées dans une catégorie qui comporte une majorité d'entreprises qui n'ont pas un intérêt spécial dans le tourisme.

C'est en particulier un problème quand seulement une petite proportion de l'activité de l'entreprise compétente est un résultat de l'activité destinée aux touristes.

De plus, nous sommes conscients, que cette typologie, bien qu'ayant le mérite d'exister, connaît néanmoins des limites quant au degré de généralisation de cette représentation. En effet, elle dépend considérablement de la zone géographique et de la spécificité régionale à laquelle elle s'applique. Notons que cette tentative de classification est utile pour la création d'une base commune de statistiques entre pays et permet une démarche de type comptable, toutefois son aspect statique ne permet pas d'appréhender le cadre d'analyse dans lequel le tourisme serait le mieux à même d'être étudié.

Ainsi, l'intérêt de connaître les activités caractéristiques de l'offre touristique repose sur notre volonté de mieux comprendre comment s'organisent les entreprises et comment elles coordonnent leurs activités. A ce sujet, la littérature propose diverses appellations comme industrie, marché, filière, réseau du tourisme que nous allons aborder dans les points suivants.

2-1-2- De la nature du tourisme

De nombreuses controverses se sont développées dans la littérature sur la définition même du tourisme et sa mesure (Longhi, 2003). Notre but n'est pas de revenir sur ces questionnements mais plutôt de comprendre dans quel cadre d'analyse le tourisme est le plus à même d'être étudié. Afin de faire le point sur les appellations du tourisme du point de vue de l'offre, nous proposons dans cette partie différentes approches du tourisme selon qu'il soit vu comme un marché, une industrie ou une filière.

- Un marché touristique ?

Selon l'analyse standard, c'est la notion de marché qui permet de rendre compte et de définir l'ensemble des offres et des demandes d'un produit particulier. Dans ce cadre, « l'offre d'un marché regroupe un ensemble de firmes qui proposent des produits, aux caractéristiques similaires, au consommateur final » (Lancaster, 1979, p.17-18) ou dont la production est relativement substituable du point de vue des consommateurs. En d'autres termes et selon Wilson (1998), un marché est un ensemble d'entreprises qui met en œuvre des processus semblables et produisent des biens techniquement identiques, des produits homogènes ou un groupe d'établissements exerçant le même type d'activités de production. Cette approche conduit à rassembler des entreprises dont le produit est relativement homogène.

Dans le cas du tourisme, cette vision implique que le marché soit défini comme un arrangement institutionnel dans lequel chaque firme offre des produits et des services similaires. Cependant, la majorité des firmes relevant du tourisme ne produisent pas le même produit où n'utilisent pas les mêmes processus technologiques et de production. Ainsi, le tourisme serait constitué par un ensemble d'activités représenté par son propre marché indépendant, par exemple, le marché de

l'hôtellerie, le marché du transport aérien, le marché de la restauration. Le tourisme ne pourrait s'apparenter à un marché global.

Ainsi, cette approche, bien qu'intégrant à la fois une vision en terme d'offre et de demande se concentre sur la vision marchande du tourisme et ne permet pas de comprendre toutes les relations qu'entretiennent les différentes entreprises entre elles. C'est en ce sens que l'approche en terme de produit ne permet pas d'analyser et de percevoir toute la complexité du tourisme. La vision partielle de la réalité du tourisme en tant que marché nous conduit à une part à adopter un autre cadre d'analyse, celui des courants hétérodoxes et d'autre part, à nous interroger sur l'opportunité d'une représentation du tourisme en tant qu'industrie.

2- L'industrie touristique :

2-1- Le tourisme est-il une industrie ?

Beaucoup de publications donnent pour acquis qu'il y a une industrie du tourisme. Pour Leiper (1979), l'industrialisation en elle-même ne présente que peu d'intérêt. Le degré d'industrialisation est par contre une dimension très importante depuis 1950. Leiper parle de tendance à long terme car le degré d'industrialisation augmente et provoque de grands changements : Economique, social, culturel, technologique, entraînant de nouvelles formes de l'industrie. Cependant il reconnaît que le tourisme possède des facteurs particuliers limitant tout de même le degré d'industrialisation.

En économie une industrie est décrite par un produit homogène (Nobbs, 1975). L'homogénéité du produit requise, devrait permettre d'exclure le tourisme de la définition d'une industrie. Cependant certains auteurs se réfèrent à la définition du produit de Medlik et Middleton (1973) : Le produit est un amalgame de plusieurs composantes. Etant donnée une évolution vers des productions de produits hétérogènes, surtout dans le tertiaire, les entreprises peuvent être classées dans une industrie en les groupant selon la plus notable des caractéristiques communes (Nobbs, 1975). Mais Kaiser et Helber (1978) affirment que le tourisme est en réalité une collection d'industries, entreprises, ressources et attractions....

Bien que le tourisme assume des proportions économiques importantes, une industrie, au sens littéral du terme, qui n'a jamais été matérialisée. Pour Boyer (2003) il s'agit d'un contresens: le tourisme est un secteur de services; il ne transforme pas des matières premières qui seraient l'eau, l'air, la neige ; il ne transporte pas de produits. Le touriste consommateur vient à lui. De plus, pour les infrastructures, l'appellation l'industrie touristique lui semble inappropriée car il s'agit d'une production d'un produit intangible, en fait un service. Il faut également considérer la fragmentation des producteurs, ainsi que des activités associées (Tremblay, 1998). Même Leiper (1993) s'interroge sur les limites de l'industrialisation du tourisme, puisqu'il pose la question : Comment séparer la partie industrielle de la partie non industrielle du tourisme ?.

Les théories hétérodoxes vont au-delà de la vision du marché, centrée sur l'output et proposent un autre cadre d'analyse de l'offre en définissant la notion d'industrie. L'industrie se tourne vers une vision plus productive car elle tente d'analyser l'organisation du système productif en tenant compte de l'ensemble des activités³ qui interviennent dans ce processus de production (activités de découverte et d'estimation des désirs, activités de recherche et développement, activités de design, activités de coordination des processus de production). La notion d'activité⁴ renvoie aux différentes fonctions exercées par la firme relevant de la réalisation de la production. Selon Richardson les différentes activités doivent être menées par des entreprises dotées de capacités adaptées, « en d'autres termes, avec la connaissance, une expérience et des qualifications appropriées » Richardson (1972, p.888). La capacité de l'organisation dépend de ses compétences marketing, technologiques ou informationnelles. Ainsi, les deux concepts d'activité et de capacité confèrent à l'industrie une fonction principale : la production. Le processus de production est alors présenté comme une séquence d'activités inter reliées. Les activités ne se confondent pas avec les transactions et les produits, mais représentent différentes phases d'un processus de production.

Ainsi, « le processus qui conduit à la fabrication d'un bien doit être analysé comme une chaîne où chaque maillon représente une activité particulière. Ces activités seront coordonnées par des firmes ayant les capacités adéquates » (Barreiro, 2005, p. 182).

L'expression « industrie touristique » peut être employée si cela fait référence à des firmes dont le but est d'entreprendre une coordination jointe de leurs activités (coordination de la production touristique) pour servir les touristes (Leiper, 1979). Le critère d'appartenance à l'industrie ne renvoie plus seulement à des biens ou technologies substituables, mais à la complémentarité organisationnelle et à l'interdépendance entre opérateurs partageant la responsabilité de gérer et de planifier les flux de tourisme (Tremblay, 1998). Chaque entreprise va alors se spécialiser dans des activités similaires⁵ en fonction de ses compétences, de ses expériences, de son histoire, des choix faits dans le passé et des décisions prises par l'entrepreneur dans le but de développer un certain avantage concurrentiel (Penrose, 1959).

Considérer ou non le tourisme comme une industrie est au cœur du débat des années 1990 (Leiper, 1979, 2000 ; Smith, 1991 ; Wilson, 1998). Selon Leiper (2000), l'importance commerciale constitue un critère permettant de définir le tourisme comme une industrie. Pour lui, l'importance ne tient pas tant dans l'industrialisation en elle-même mais plutôt dans le degré d'industrialisation. Concernant ce dernier point, il reconnaît que le tourisme possède des facteurs particuliers limitant le degré d'industrialisation et se demande comment séparer la partie industrielle du tourisme de la partie non industrielle. Étant donné la nature fragmentée du tourisme, certains auteurs (Baretje et Defert 1972, Smith, 1988, Michaud, 2001) parlent alors

d'industrie multisectorielle. Par ailleurs, Lanquar (2006) se demande si l'on peut parler d'industrie pour un secteur économique où 99% des entreprises sont des PME, et à plus de 90% des micro entreprises. Tout dépend donc du sens que l'on donne au concept d'industrie. Il semblerait, cependant, que le terme « industrie » séduise et véhicule une image valorisante. Dire que le tourisme est une industrie de service lui donne une légitimité. Tremblay (1998, p. 840) constatent donc que certains chercheurs refusent de considérer le tourisme comme une industrie et préfèrent le voir comme « un marché complexe ou une activité marginale de consommation superposée à de vraies industries en expansion ». Allant dans ce sens, pour Davidson (1994), le tourisme

résulterait de plusieurs industries (l'industrie du transport aérien, industrie hôtelière, industrie du voyage) connectées par leur fonction principale, à savoir, vouloir satisfaire les besoins des visiteurs.

Ainsi, selon Coté (1984, p. 2), « l'élasticité d'une définition plaît bien à ceux qui aiment les grosses industries. Mais en embrassant trop, l'industrie risque de se dénaturer. Elle n'a plus d'homogénéité, ni de début, ni de fin. Il devient alors plus difficile de définir des politiques cohérentes, d'organiser en fonction d'objectifs communs, de savoir où l'on va et d'où on est venu. Trop d'éléments disparates sont regroupés artificiellement. En fait, le problème est lié au fait que le tourisme n'est pas une industrie (etc.). Le tourisme comprend un ensemble hétérogène d'activités et chevauche donc plusieurs industries ». Ainsi, même si la notion d'industrie est séduisante et nous permet de mieux comprendre le processus de production touristique et de prendre en compte l'ensemble des acteurs y contribuant, il nous semble que la notion reste floue et est très complexe.

3- Spécificité du produit touristique

Le produit touristique est fortement basé sur la qualité environnementale, culturelle et sociale. Créer des produits de tourisme durable relève d'une démarche qui exige du temps, une réflexion approfondie (notamment sur les répercussions) et des investissements un peu plus lourds que dans le cas d'une opération classique. Les objectifs principaux à prendre en compte restent la satisfaction du client et le déclenchement de sa décision d'achat. Si, comme le dit André Gide, « tout choix est une élimination », il s'agira de trouver des moyens d'incitation pour orienter la demande de produits touristiques vers ceux qui sont respectueux des principes du tourisme durable et rejeter ceux qui ne respectent pas certaines normes ou chartes.

Le client est, et reste, moteur en matière de développement touristique, puisqu'il est à l'origine de la création de produits touristiques offerts par les opérateurs. On peut imaginer qu'une boucle itérative relie ces deux catégories d'acteurs, le point de départ étant le client. En effet, dans une approche de tourisme durable, on peut être tenté d'agir sur l'offre pour intégrer des notions d'authenticité, de respect de

l'environnement et de respect des populations locales. Il n'en est rien, la primauté reste au client qui impulse les actions économiques et commerciales.

Bien souvent, les conduites vertueuses adoptées par les entreprises sont dictées par le souci de prendre en compte les attentes des consommateurs et par celui de ne pas les décevoir. Ces derniers, disposant d'information, sensibilisés aux questions d'éthique, découvrent qu'ils ont un réel pouvoir d'influence sur la conduite des opérateurs touristiques. L'avis du consommateur est de plus en plus pris en compte.

A. Toffler (1990) parle de prosumer, néologisme pour désigner de nouvelles interactions entre le consommateur et le producteur.

Le consommateur-touriste est, à double titre, un facteur clé de réussite d'une démarche de tourisme durable. Il est à la fois, comme on vient de le voir, le « déclencheur » de l'activité touristique en tant qu'individu qui ressent le besoin de consommer du voyage (il va allouer des ressources, temps et ressources monétaires pour satisfaire ce besoin), mais il est également le coproducteur du produit qu'il va consommer.

Dans son rôle de coproducteur (on trouve là les spécificités du produit touristique en tant qu'activité de service), il prend un espace de responsabilité non négligeable, dans une orientation vers un tourisme durable ou pas. En effet, le service est fabriqué en présence du client ; il se crée au fur et à mesure de la prestation. Le voyage se construit au fur et à mesure de son déroulement par le consommateur-touriste : souvenirs, relations avec l'Autre (personnels, autres visiteurs, visités...).

4- Évolution du comportement et de l'image du consommateur-touriste

Si, dans un premier temps, on s'intéresse à l'évolution et aux changements du comportement des touristes, on peut noter qu'après le passage du voyageur au touriste (certains auteurs manifestant une grande nostalgie pour cette période du voyage), la demande actuelle du tourisme durable ne renvoie-t-elle pas à un retour à l'idée originelle du voyage ? Les attentes du touriste ont évolué ces dernières années : il est en demande de découverte, de rencontre avec l'autre, d'évasion, de désir d'ailleurs (Michel, 2000).

Le tourisme est sans doute l'activité économique qui peut le mieux contribuer à la protection, à la valorisation et à l'aménagement des ressources. Aussi, changer de perception sur les effets qu'il peut avoir, privilégier les retombées positives sans pour autant occulter les effets négatifs semble être aujourd'hui l'axe des recherches et des réflexions à mener. C'est dans ce cadre que l'on peut inscrire la gestion de la qualité.

Si, dans un deuxième temps, on examine l'évolution de l'image du touriste, on peut constater que cette image reste ambivalente. En effet, l'image du touriste « irrespectueux et destructeur » ou encore celle de celui qui « pollue, appauvrit, dégrade le monde perdure malgré les aspects positifs d'ouverture et d'échanges culturels et économiques ».

Mais, entre outil de communication et nouvel enjeu de management, comment les entreprises s'engagent-elles dans le tourisme durable ? La gestion de la qualité est d'abord porteuse de confiance. Dans quelle mesure les normes, les labels de qualité et les autres outils sont-ils capables d'établir cette confiance ? Cette confiance qui, selon Koenig et Van Wijk, est une sorte de contrat implicite qui génère des obligations réciproques.

Dans une société où l'on vit 700 000 heures et où le travail en consomme à peine 70 000 il reste beaucoup de temps à chacun, et pourtant, dans un contexte de pessimisme ambiant, de crise économique et d'interrogations sur les valeurs sociétales, la démultiplication des sollicitations impose en permanence des choix, des arbitrages, des priorisations. Le tourisme n'y échappe pas et face à un touriste-client devenu quasi professionnel grâce à internet et ses canaux de communication, la concurrence des destinations est devenue féroce. Il faut être attractif par la qualité et la diversité de son offre, par sa « mise en tourisme », mais il est important de laisser le choix, de donner la possibilité de choisir entre de nombreuses propositions, même si

elles ne sont pas consommées : on est passé du « tout est compris » au « tout est possible ».

Plus que le risque de l'ennui ou le sentiment d'insécurité dans un espace ouvert parfois évoqués, les freins que doit dépasser la destination touristique sont l'accessibilité de la destination via les différents moyens de transport. L'accessibilité aux services, commerces et activités une fois sur place, la pertinence des horaires des prestations au regard des besoins de vacanciers, majoritairement citadins qui amènent avec eux un comportement et des exigences de consommateurs urbains, l'accueil par les professionnels et prestataires touristiques, l'animation et la proposition d'activités, même si on va d'abord à la campagne pour ne rien faire, au moins au début.

De chez lui le touriste cherche avant tout un espace où être bien : la destination de l'être avant la destination du faire, et ensuite, une fois sur place il envisage des activités à fréquence variable. En conséquence il faut avant tout créer une destination attractive, puis concrétiser cette envie de faire et la rendre accessible. Le touriste veut être séduit et une des richesses de la campagne c'est la diversité de son offre : paysage, bâti, terroir, randonnée...mais l'échelle de consommation de la destination campagne est beaucoup plus réduite que son image communiquée. L'essentiel de la consommation de services et activités se fait sur un territoire de proximité limitant les déplacements à moins de 30 minutes en voiture dans la plupart des cas. Pour construire le programme du séjour le touriste s'informe en amont sur internet mais s'appuie une fois la destination choisie sur les offices de tourisme et les hébergeurs dont le rôle d'ambassadeurs est primordial pour transmettre le territoire aux visiteurs.

Les études comportementales récentes le démontrent toutes : l'enjeu pour un territoire rural aménagé et organisé est plutôt de répondre au besoin de jouissance d'un espace d'opportunités plutôt que de s'inscrire uniquement dans la consommation de produits touristiques clés en mains. La campagne n'est pas perçue comme trop chère, même si les activités peu onéreuses sont souvent plébiscitées, mais des critères de qualité sont plus décisifs dans le choix de cette destination, notamment pour certains publics cibles. Toutefois les exigences de confort et de décor privilégiant l'authenticité passent avant celles de luxe ou de haut de gamme en particulier pour les hébergements.

5- Quels outils pour mesurer la qualité ?

On peut faire une distinction entre deux grandes catégories d'outils ; d'une part, ceux qui ont un caractère contractuel (codes ou chartes sociales ou éthiques, labels et normes) et, d'autre part, ceux qui ont un caractère déclaratif (rapports sociaux ou environnementaux et notation). En parallèle, on peut s'interroger sur le degré de participation des acteurs tant publics que privés.

5-1- Les codes ou les chartes :

À l'échelle mondiale, l'OMT⁶ promeut un code mondial d'éthique du tourisme, adopté en 1999, qui soumet le secteur du tourisme aux principes de durabilité. Ce code mondial du tourisme se veut « le cadre de référence pour les acteurs du tourisme mondial à l'aube des prochains siècles ».

Les Organisations Non Gouvernementale (ONG) engagent des actions pour peser sur de nouvelles orientations du développement touristique, notamment dans les régions du Sud ; elles concourent à sensibiliser les populations à un modèle touristique durable, respectueux des ressources locales (patrimoniales, naturelles, humaines...). Elles produisent également des chartes mariant tourisme, éthique et durabilité⁷. Les entreprises, quant à elles, se dotent fréquemment de codes ou de chartes sociales ou environnementales. Le groupe hôtelier ACCOR a développé sa Charte environnement de l'hôtelier où il développe des constructions propres, des hôtels économes (eau, énergie) et des formations de sensibilisation aux questions environnementales pour son personnel.

La Charte qualité des voyageurs⁸ engage les signataires, entre autres, à « participer au développement économique durable sur place » et à « aider au respect de l'environnement, de la culture et du patrimoine d'accueil ».

5-2- Les normes

Sur le modèle de la norme qualité ISO 9000 élaborée par l'ISO (Organisation internationale de normalisation) qui regroupe quelque 140 pays, des normes sociales et environnementales sont en train de se développer. L'entreprise qui le souhaite doit montrer à un auditeur externe qu'elle respecte un certain nombre de procédures. En matière environnementale, la principale norme est la norme ISO 14001, alors qu'en

matière sociale, c'est la norme SA 8000, fondée sur les textes de base de l'Organisation internationale du travail (OIT).

L'organisation internationale de normalisation travaille sur de nouveaux projets autour du développement durable. Ainsi, la responsabilité sociale sera bientôt à la norme ISO. L'objectif le plus ambitieux de l'ISO à ce jour est celui d'une norme de management de la responsabilité sociale des entreprises (RSE). La future norme inclurait un processus d'auto-déclaration de conformité et exclurait en revanche le recours à une certification par un tiers. On peut le regretter, car cette base volontaire ne crée pas de facto une nouvelle contrainte de certification que les entreprises trouvent coûteuse et lourde en procédures.

5-3- La notation

L'Observatoire sur la responsabilité sociétale des entreprises (ORSE) a été fondé sur l'initiative de grandes entreprises du monde de l'industrie, des services et de la finance; des sociétés de gestion de portefeuille et des investisseurs; des organismes professionnels et sociaux, des ONG issues aussi bien de l'environnement que du respect des droits de l'Homme. Comme pour la situation financière, des agences de notation sociale et environnementale des entreprises se mettent en place. Ces notations sont utilisées par les acteurs de l'investissement socialement responsable (ISR) ou éthique, pour décider d'investir ou non dans telle ou telle entreprise. L'agence de notation sociale et environnementale Vigéo créée en juillet 2003 s'est donné comme mission de mettre en place des outils pour s'assurer que les entreprises se conforment aux principes du développement durable. Les agences de notation qui émergent ont pour but de contrôler l'application des principes du tourisme durable. À l'heure actuelle, la notation devient réalité pour les entreprises cotées ou d'envergure. On peut citer également la mise en place de l'Observatoire sur la responsabilité sociétale des entreprises (ORSE)⁹. On peut s'interroger quant à l'effet de la notation sociale ou environnementale sur l'organisation et la gestion des entreprises.

Conclusion :

Compte tenu des activités, au sens large, envisagées durant le séjour, détente et repos, découverte du territoire, retrouvailles familiales ou amicales, échanges avec les locaux, activités pour les enfants, la consommation touristique de la destination est forcément plus diffuse que dans le cadre de produits packagés. Parmi ces activités de proximité, souhaitables voire indispensables à la composition d'une offre touristique attractive on peut citer les marchés foires et expositions, le patrimoine architectural culturel ou historique, le patrimoine naturel préservé, la gastronomie et les produits du terroir, les balades à pied ou à vélo, les événements locaux (du concert à la brocante)...

D'une façon générale, pour concrétiser ce potentiel de clientèle et accélérer la consommation touristique dans un contexte très concurrentiel, il faut savoir répondre

à leurs attentes, ne pas les décevoir, ni les contraindre. A la campagne il faut, encore plus qu'ailleurs, leur faire vivre et ressentir ce que la destination leur a promis. Il faut donc travailler sur l'image de la destination, capitaliser sur celle-ci et sur les valeurs correspondant aux aspirations actuelles, valoriser la diversité des patrimoines et des activités et donc promouvoir différents « possibles ».

Face à cette offre les clients potentiels sont de plus en plus connaisseurs et exigeants. Ils sont devenus des consommateurs avertis, expérimentés et disposant de références, de moins en moins disposés à se faire duper, conscients de leurs droits et de leur pouvoir économique. Ils sont à la recherche de garanties : le bon rapport qualité-prix, la confiance par la bouche à oreille et les témoignages diffusés sur les réseaux sociaux, les labels gages de qualification et de notoriété. Tout cela s'inscrivant dans un contexte démographique évolutif.

Jamais à court de formules choc les sociologues regroupent les attentes essentielles des touristes « consommateurs » sous le concept des 4 R : Rupture, Retrouvailles, Ressourcement, Rencontres. Pour cela ils s'appuient sur des tendances socio-culturelles lourdes qui sont autant de facteurs influençant le comportement. En font partie l'urbanisation source d'un besoin fort de contact avec la nature, mais aussi d'importation à la campagne de comportements et réflexes citadins, la relation au travail ou comment concilier plus de temps libre et budgets contraints. L'avènement d'internet qui augmente le pouvoir des consommateurs, la relation au temps que l'on souhaite maîtriser en adaptant les horaires au rythme de chacun et en jonglant entre multiplicité des choses à faire et besoins de farniente, le souci du développement durable ou l'éco-tourisme choisis mais non imposés.

Il faut garantir ces 4 R dans les offres touristiques : Rompre avec le quotidien (être ailleurs ou autrement), favoriser les Retrouvailles (être entre nous), se Ressourcer (et moi et moi), faire des Rencontres (s'ouvrir aux autres). Pour cela il faut

tenir compte des aspirations profondes de la clientèle par exemple en terme de « convenance », notion qui regroupe les besoins de facilité, de commodité, d'accessibilité, de rapidité...mais aussi de montée du ludique : le besoin de jouer, s'amuser, partager des moments conviviaux, d'aspiration au bien-être et à la santé pour prendre soin de soi en privilégiant des efforts mesurés, des ambiances, des ressentis.

« Faire exister son territoire en tant que destination touristique, c'est le rendre visible, accessible, rassurant, séduisant, tout simplement accueillant et consommable. Il faut créer de l'hospitalité et pas seulement de l'accueil » Patrice Ruelle, consultant touristique

Referrals and references:

1- Amalou, Pierre (dir.) (2001), *Tourisme, éthique et développement*, Paris, L'Harmattan.

- 2- Bergerie, Line (2002), *Qualité globale et tourisme*, Paris, Economica.
- 3- P. Bodson et J. Stafford (1988), "Le paradigme économique en tourisme", Vol. 7, No. 3, p. 3-5.
- 4- M. Boyer (2003), *"Le tourisme en France"*, Editions EMS, Paris.
- 5- M. Boyer (1999), *"Le tourisme en l'an 2000"*, Presses universitaires de Lyon, Lyon.
- 6- S. Britton (1991), "Tourism, capital and Place : towards a critical geography of tourism", *Environment and Planning D: Society and Space*, Vol. 9, p. 451-478.
- 7- A. Burkart et S. Medlik (1974), *"Tourism: Past, Present, Future"*, Heinemann, London.
- 8- Bowen, David (2001), *Benchmarks in Hospitality and Tourism*, Sungsoo Pyo Editor.
- 9- Caby, F., et C. Jambarat (2000), *La qualité dans les services. Fondements, témoignages, outils*, Paris, Economica.
- 10- Caccomo, Jean-Louis, et Bernardin Solonandrasana (2002), *L'innovation dans l'industrie du tourisme*, Paris, L'Harmattan.
- 11- B. Cathelat (1991), *"Panorama des styles de vie de 1960 à 1990"*, étude, Edition d'Organisation.
- 12- G. Cazes (1992), *"Fondements pour une géographie du tourisme et des loisirs"*, Bréal, Paris.
- 13- Comité interministériel français pour le développement durable (2003), *Stratégie nationale de développement durable : programme d'actions*, Paris.
- 14- Organisation Mondiale du Tourisme (OMT) ; *Comprendre le tourisme: Glossaire de base*